جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

إعداد الطالب:

لزهر وناسي

إشراف الأستاذ:

الدكتور/عبد الناصر جندلي

لجنـة المناقشـة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
د/ حسين قادري	أستاذ محاضر	رئيسا	باتنة
د/ عبد الناصر جندلي	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا	باتنة
د/ عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	عنابة
د/ صالح زياني	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	باتنة

السنة الجامعية

2009-2008

American strategy toward central Asia and its implication after 9/11/2001

إلى أمي التي ربتني على الضمير والجهر بالقول، وإلى جميع أفراد عائلتي.

إلى "أم الرضا" التي كانت الأمل والسند والرباط وأكثر...




شكر و عرفان

لائحة الذين أنا مدين لهم بالكثير- ولولاهم لما استطعت إنجاز هذا العمل والذين يستحقون الشكر الموصول- لا آخر لها.

إن الأستاذ المشرف **الدكتور: عبد الناصر جندلي** يأتي على رأس هذه اللائحة فشكري له موصول لقبوله الإشراف على هذه المذكرة توجيها وتقييما وتصحيحا، فله موفور الشكر وخالص العرفان.

كما أني أود أن أشكر:

- الأستاذ عبد الله راقدي الذي أبدى اهتماما غير مسبوق بهذا العمل.
- الأستاذ محمد قارش من قسم الإعلام على تشجيعه الذي كان حافزا لإتمام هذا العمل.
- الطالب السعيد لوصيف الذي كان يدي اليمنى ولولاه لما أمكنني فعل أي شيء.
- الطالب غفير عطير على جهوده في إخراج هذه المذكرة كتابة وتصحيحا وطباعة.

وأخيرا أعتبر نفسي مقصرا في كل واجباتي إن لم أعرب عن امتناني العميق لكافة أساتذة قسم العلوم السياسية وعلى رأسهم الأستاذ المبدع "عادل زقاغ" والنابه "رابح زيغوني"، ولكافة الأصدقاء والأهل والأصحاب، ولكل من كانت لهم صلة قريبة أو بعيدة بهذه المذكرة. وأخص بالذكر "كمال ساسي" الذي أخذت من وقته الكثير.



خطـة البحث

مـقدمـة

الفصل الأول: التطور التاريخي والمرجعية النظرية للفكر الإستراتيجي الأمريكي.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية.

المبحث الثاني: المسار التطوري للفكر الإستراتيجي الأمريكي.

المطلب الأول: الحوار الإستراتيجي الأول: "الدوليون في مواجهة الانعزاليين".

المطلب الثاني: الفكر الإستراتيجي أثناء الحرب الباردة: سياسة الاحتواء.

المطلب الثالث: الحوار الإستراتيجي الثاني لما بعد الاتحاد السوفيتي: جدل الأحاديين و التعدديين.

المبحث الثالث: اتجاهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر على التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: تأثير المحافظين الجدد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثالث: اتجاه التحليل الجيوإستراتيجي: الاحتواء الشامل.

الفصل الثاني: التحولات الجيوبوليتيكية والاستقطاب الدولي لآسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفيتي.

المبحث الأول: التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانـهيار السوفيتي.

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والديموغرافي لآسيا الوسطى.

المطلب الثاني: السياق التاريخي للاستقلال.

المطلب الثالث: تحولات ما بعد الانهيار السوفيتي: الانتقال الثلاثي.

المبحث الثاني: المكانة الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية.

المطلب الأول: الصعود الإستراتيجي لآسيا الوسطى.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية للطاقة: طريق الحرير الجديد.

فهرس المحتويات

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين كإحدى القوتين العظميين التي اضطلعت بمهمة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، انعكاسات شديدة العمق والتأثير على صعيد النظام الدولي والسياسة العالمية. حيث أفضى ذلك إلى حدثين أساسيين، كان الأول: هو الإعلان عن نهاية نظام الثنائية القطبية "Bipolar System" الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة واستمر أكثر من أربعة عقود. وتمثل الحدث الثاني في الإعلان عن نظام عالمي جديد تهيمن عليه قوة دولية هي الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم انتصارها في الحرب الباردة وإعلانها عن حقها في إعادة ترتيب وصياغة أوضاع العالم السياسي وبحكم ما تمتلكه من تجميع فريد Unique Combination" لمقومات القوة الشاملة بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية لا تمتلكها مجتمعة أية دولة أو مجموعة دول أخرى.

وقد منحت إفرازات الوضع الاستراتيجي الجديد لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للإعلان عن مشروعها الإمبراطوري لقيادة العالم بأجندة من ثلاث نقاط: الأولى، إعادة النظر في خريطة المصالح الحيوية الأمريكية على مستوى العالم، الثانية؛ الاضطلاع بمسؤولية القيادة العالمية والثالثة؛ إطالة أمد الهيمنة الشاملة أطول فترة ممكنة. وذلك في إطار ممارسة عملية الضبط الاستراتيجي "Strategic Control" للبيئة العالمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية الجديدة.

اقتضت ضرورات البيئة الاستراتيجية الجديدة إعادة فحص للاستراتيجيات الموروثة عن الحرب الباردة التي كانت إستراتيجيتا "الردع-الاحتواء Deterrence and containment" حجر الزاوية فيها، والتحول إلى بناء استراتيجية جديدة بإمكانها استيعاب التحولات الجديدة، الاستجابة لمتغيرات النظام الجديد والتنبؤ باتجاهات سياسات القوة للوحدات الدولية التي لا تزال رهينة التصورات الواقعية للسياسة الدولية.

وتأسيسا على ذلك، فانه يمكننا توصيف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال إجلاء الزوايا الأربعة التالية التي تشكل إسنادا مهما لعملية التحليل التي تستهدفها هذه الدراسة، ونروم الكشف عن مرتكزاتها وجوانبها المختلفة:

أ/ من زاوية التحليل الجيواستراتيجي، فإن الاهتمام الأمريكي مُنْصَب على منع ظهور أقطاب أو تحالفات لقوى تكون منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا السياق يبدو التفكير الاستراتيجي الأمريكي وكأنه يعيد إنتاج أجواء الحرب الباردة لاحتواء القوى المنافسة، أو إعادة بعث لنظرية الاحتواء إلى مجال أرحب يرتبط بالاحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.

ب/ من زاوية التحليل الجيوسياسي، فإن قارة آسيا بحكم ديناميكية التطور السريع والثقل الاقتصادي والسكاني والعسكري الذي تتبوأه على الساحة العالمية، فضلا عن اشتمالها على قوى إقليمية متحفزة استراتيجيا وانطوائها على محاور جيوبوليتيكية مهمة، ستشكل قيدا على الحراك السياسي للولايات المتحدة .وعليه فإن هذه الأخيرة، ستسعى إلى بناء ترتيبات إستراتيجية جديدة تَحُدُّ من ديناميات التفاعل الداخلي في آسيا وتمنعها من تهديد المصالح الأمريكية، في صورة تحالفات أوراسية "Eurasian Alliances" تفضي إلى تعددية قطبية غير متوازنة "Unbalanced Multi-polarity". وهو الأمر الذي أدى -على مستوى التنظير الاستراتيجي- إلى عودة الحديث في الدوائر الفكرية والأوساط الأكاديمية عن محورية أوراسيا في أية استراتيجية للهيمنة على العالم.

ج/ من زاوية إعادة تعريف المصلحة الوطنية، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تعميم "مبدأ مونرو" الذي بموجبه تأخذ خريطة المصالح الأمريكية وضعا شبكيا ذو امتدادات عالمية يؤشر عليها بالمناطق الحيوية "Vital Areas" للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في العالم.

د/ من زاوية التفاعل الارتباطي بين الجيوسياسي والجيواقتصادي، تسعى الولايات المتحدة إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مراكز إنتاج الطاقة في العالم والتحكم في المفاصل الجغرافية لنقل الطاقة، بدءا من الشرق الأوسط وصولا إلى نفط آسيا الوسطى وغازها، وبهذا تستطيع التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية .

هذه الرؤى التحليلية، تمدنا باستبصارات إدراكية تشكل لنا رافدا مهما في سعينا لمقاربة الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى لكونها جزئية أساسية في الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقتضينا الولوج إليها من خلال العناصر البحثية التالية:

1/ التعريف بالموضوع

من خلال عنوان البحث الموسوم بالاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فإننا نروم البحث في المضامين والأبعاد الاستراتيجية للتواجد الأمريكي العسكري والاقتصادي والسياسي في آسيا الوسطى.هذا التواجد الذي بدأ مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في ديسمبر 1991. وتكرس أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان.

وعليه، فإن مجال الدراسة المكاني يعنى بالمنطقة الجغرافية الموسومة بآسيا الوسطى "Central Asia". في حين، يتحدد المجال الزماني للدراسة بالفترة الزمنية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 كتاريخ محوري في التفاعلات التي حدثت في المنطقة،بالرغم من انسحاب الدراسة على فترة تاريخية تبدأ من لحظة انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان الجمهوريات الإسلامية عن استقلالها في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين. حيث دفعت تلك الأحداث والتفاعلات بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإسراع بضم منطقة آسيا الوسطى إلى الخريطة الجيوسياسية للمصالح الأمريكية. فتقليديا لم تمثل منطقة آسيا الوسطى مجالا حيويا للمصالح الأمريكية بسب وقوعها تحت الهيمنة السوفيتية. ومع استقلالها بدأت تبرز أهميتها الاستراتيجية على الخريطة العالمية. الأمر الذي أوقعها في دائرة شديدة من الاستقطاب الإقليمي والدولي وهو ما أجمعت الأدبيات السياسية المهتمة على توصيفه باللعبة الكبرى الجديدة في آسيـا الوسطـى"The New Great Game in Central Asia ".

ديناميات هذا التنافس ومستقبل المنطقة دفعا بالولايات المتحدة الأمريكية نحو بلورة استراتيجية جديدة للسيطرة على أوراسيا من خلال السيطرة على آسيا الوسطى. حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل منطقة آسيا الوسطى لوحة مفاتيح أساسية للتحكم الاستراتيجي "Strategic control" في أوراسيا لمنع قيام تحالفات مناوئة تضم الصين وروسيا وبعض الدول الأوراسية، مثل: إيران والهند وكوريا الشمالية، وهي التحالفات المثيرة للمخاوف الأمريكية، لكونها تمثل أكبر التحديات التي يمكن أن تعترض مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم.

2/ أهمية الموضوع

من خلال التعريف بالموضوع، يتضح جليا أنه على قدر كبير من الأهمية العلمية والأكاديمية. الأمر الذي يجعله جديرا بالدراسة والتحليل. فهو يندرج ضمن موضوعات الدراسات الاستراتيجية والسياسية المعاصرة التي أصبحت اليوم حقلا معرفيا مثيرا للاهتمام العلمي لدى مختلف الأوساط الأكاديمية والجامعية -الوطنية والعالمية- على حد سواء. وفيما يتصل بهذه الدراسة فأهميتها العلمية تتأتى من زاويتين:

الأولى: ترتبط بالمكانة التي أصبحت تتبوأها الدراسات الآسيوية في الجامعات العالمية ومراكز البحث والدراسات، خاصة وأن اتجاه الأحداث الدولية وتفاعلاتها في مجملها الآن أصبحت على صلة بالقضايا الآسيوية الباسيفيكية.

الثانية: تؤسس لوعي أكاديمي باتجاهات السياسة الدولية، يساعدنا على فهم وتحليل واستكناه متغيرات النظام الدولي ومعرفة كيف تأخذ الدراسات النظرية المجردة طريقها إلى المجالات التطبيقية.

3/ أسباب اختيار الموضوع

انتظمت الدوافع البحثية وراء اختيارنا لهذا الموضوع في ثنائية الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية، فإذا ما بدأنا بالأسباب الموضوعية فإننا نوجزها فيما يلي:-

أ/ الضرورة التي يفرضها تخصص الدراسة بوصفه مجالا ضمن حقل الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية والحاجة الملحّة إلى تناول مواضيع ذات صلة وثيقة بتخصص الدراسة النظري، حتى يضيف الطالب إلى رصيده النظري جانبا تطبيقيا عمليا.

ب/ ممارسة الحفر الأكاديمي لاستكناه أغوار التفكير الاستراتيجي الأمريكي، والكشف عن مقدرته العلمية على صياغة رؤى نظرية متماسكة قابلة لاستيعاب مستجدات السياسة الدولية.

ج/ ضرورة استكشاف مناطق دراسية جديدة "New Areas of Study" تفتقر إلى دراستها الجامعات الوطنية، وتُكسب البحث الجامعي تنويعات علمية قوامها الجدة المعرفية التي يتطلبها البحث العلمي الأكاديمي ،خاصة وأن المنطقة المستهدفة بهذه الدراسة جديدة على هذا المستوى.

أما المبررات الذاتية التي كانت حافزا لنا للبحث في هذا الموضوع، فإنها لا تخرج عن الميل الذاتي ورغبتنا في طرق المواضيع ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، لما لمصطلح الاستراتيجية من جاذبية خاصة، بالإضافة إلى كونها تنطوي على مسائل مثيرة للاهتمامات البحثية ولافتة لأنظار النخب العلمية وحتى للرأي العام البسيط. هذا إلى جانب، أننا نستبطن رغبة ذاتية في اكتشاف المنطقة من خلفية حضارية حيث سمحت لنا الدراسة بالتعرف على منطقة تشكل جزءا منسيا من العالم الإسلامي.

4/ إشكالية الدراسة

تأسيسا على أن منطقة آسيا الوسطى استقطبت الاهتمام الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وأصبحت محتواة في مجال المصالح الحيوية الاستراتيجية والجيواستراتيجية الأمريكية على الخريطة العالمية. كما أنها أصبحت تحتل موقعا رئيسيا في إستراتيجية الاحتواء الشامل للمنافسين المحتملين لمشروع الهيمنة الأمريكية. وهو الأمر الذي أدخلها في لعبة استقطاب شديدة بين الولايات المتحدة من جهة، والدول الإقليمية المجاورة من جهة ثانية، من أجل السيطرة الجيوساسية والتحكم في الجغرافيا السياسية للطاقة التي تنطوي عليها المنطقة.

ولمقاربة كل هذه الأبعاد والعناصر، فإن البحث يتأسس على محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

«إلى أي مدى تشكل منطقة آسيا الوسطى أهمية جيواستراتيجية للسياسة الأمريكية من أجل التحكم الجيوسياسي في أوراسيا؟».

وتتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة تثيرها الدراسة:

* ما هي التطورات والمستجدات الحاصلة في اتجاهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة؟.
* ما هي الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى، وما مكانتها الدولية ؟.
* ما حقيقة الاستقطاب الدولي الذي شهدته المنطقة بعد فكاكها من أسر السوفييتية واستقلالها في ديسمبر 1991؟.

* ما هي دلالات الاهتمام الأمريكي بآسيا الوسطى وأبعاده الاستراتيجية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و ما هي طبيعة التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؟.

5/ فرضيات الدراسة

اتساقا مع الإشكالية السابقة والتساؤلات المنبثقة عنها، فإن الأمر يستوجب منا فحص واختبار الفرضيات التالية:

* عززت أحداث 11 سبتمبر بشكل كبير من أهمية آسيا الوسطى في مجال المصالح الأمريكية على مستوى العالم.
* التواجد الأمريكي في المنطقة يهدف إلى خلق منطقة عازلة أمام التحالفات الإقليمية التي لها صفة التهديد الاستراتيجي.
* تنبع تحديات الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى من مصادر خارجية أكثر منها من داخل الجمهوريات الإسلامية.

6/ المقاربة المنهجية

تنحو المقاربة المنهجية في هذه الدراسة إلى الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات الإنسانية بصفة عامة والدراسات الاستراتيجية بصفة خاصة، كما تفرضه الموضوعية العلمية في هذا النوع من الدراسات ذات الموضوعات المتشابكة والمتشعبة. ومنه، فإن موضوعنا ونظرا لاشتماله على الجوانب التاريخية والجغرافية والسياسية وتعدد مستويات التحليل من وحدات دولية إلى علاقات إقليمية إلى نسق دولي، مع تداخل متغيرات التحليل السياسية والاقتصادية والأمنية والجغرافية، فإنه يقتضي منا توظيف المنهج التاريخي، ومنهج التحليل الجيوسياسي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، مع تقنيات وأدوات التحليل السياسي. وترجع أسباب الأخذ بالتكامل المنهجي إلى تشعب مجال الدراسات الاستراتيجية وتفاعل المحددات التاريخية والجغرافيا مع العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية في إطار تحليلي واحد. وفي الحقيقة، فإن هذا التكامل المنهجي أملته تعقيدات موضوع الدراسة.

إن المنهج التاريخي يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث والسياسات في هذه المنطقة مع استرجاع زمني للأحداث الماضية كعوامل مساعدة على التحليل والتفسير والاستشراف، أخذا بديناميكية المنهج التاريخي في إعادة إنتاج الظاهرة التاريخية بشروط جديدة وفي سياقات زمنية مختلفة بعيدا عن التحليل الستاتيكي للتاريخ، وهي ذات الإسقاطات التاريخية على ديناميكية التفاعلات في آسيا الوسطى. أما المنهج المقارن فيستهدف الكشف عن التفاعلات والارتباطات السببية لأجزاء الدراسة ذات التماثلات والسياقات الواحدة (مجال جيوسياسي واحد، مصالح متماثلة، منطقة جغرافية واحدة، منظومة حضارية واحدة...).كما أن منهج التحليل الجيوسياسي فرضته طبيعة الموضوع في حد ذاته التي تتجسد في العلاقة الارتباطية بين العوامل والمؤثرات السياسية والموقع الجغرافي. أين تتفاعل السياسة مع الجغرافية فتمنحان لدولة ما أهمية استثنائية على الخريطة العالمية متأتية من موقعها الجغرافي وهذا ما نلحظه بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى. في حين استغرق المنهج الوصفي الجزء الأكبر من الدراسة، وهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب على غرار البحوث الطبيعية.

7/ أدبيات ومصطلحات الدراسة

استقى الباحث أدبياته من المراجع والمصادر المتوفرة حول موضوع الدراسة من كتب متخصصة ومجلات ودوريات متخصصة، مثل كتاب "التحولات الدولية في آسيا" والترجمة من كتاب "الجيوساسية الجديدة في آسيا الوسطى"، بالإضافة إلى الدوريات المتخصصة مثل مجلة السياسة الدولية وفصلية شؤون الأوسط. وبالرغم من الصعوبات الناتجة من التحديد "السيمونتيكي" للمصطلحات ودلالاتها. فقد استخدمت في هذا البحث بعض المصطلحات والمفاهيم التقنية، لكن استخدامها كان ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لدقة معانيها التفسيرية والمفهومية التي تستوجبها كلمة "السيمونتيك"، التي تعني؛ تحديد معنى المفهوم بدقة. ومن المصطلحات التي تكرر توظيفها في هذه الدراسة بحاملها السيمونتيكي، مصطلح "جيوبوليتيك Geo-politic" ومصطلح "جيوستراتيجيك Geo-strategic"، ومعنى كلمة جيوبوليتيك أو جيوسياسي التي نستعملها في هذه الدراسة هو ليس (جغرافيا سياسية) كما تثبته الترجمات العربية له، وإنما يعني طريقة استخدام الدولة للموقع الجغرافي السياسي الذي تحكمه على

صعيد دولي، أي استثمار الجغرافيا السياسية للدولة استثمارا إيجابيا يوضع من أجل أن تكون الدولة المعنية قوة إقليمية أو دولية بفضل موقعها الجغرافي السياسي وبفضل ما تحتويه الرقعة الجغرافية السياسية لدولة ما من مؤهلات ديمغرافية سكانية أو اقتصادية أو أمنية. لذلك، فإن مصطلح جيوبوليتيك هو مصطلح ديناميكي يعني فعالية الدولة في استخدام موقع جغرافي ما لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الوطنية.

أما مصطلح جيوإستراتيجي فيعني؛ استخدام القدرة الجيوبوليتيكية للدولة على نطاق إستراتيجي دولي، بمعنى استخدام كل ما يتضمنه الجيوبوليتيك- حسب ما عرّفناه سابقا- استخداما إستراتيجيا دوليا. حيث يغدو الجيوبوليتيك مرحلة أولية لاستخدام الدولة لطاقاتها ومؤهلاتها الإقليمية على صعيد دولي.ش لكن الجيوإستراتيجي يعني استخدام كل هذه الطاقات في توظيف استراتيجي يواجه عالميا الكيانات الدولية القوية التي نجحت أن تتحول من قوى دولية إلى قوى عالمية، مثلما هو الشأن في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، الصين...الخ.

8/ تبرير خطة الدراسة

انتظمت خطة الدراسة، في خطة هكيلية تتألف من مقدمة عامة وثلاثة فصول رئيسية مع خاتمة، يتفرع عن كل فصل ثلاث مباحث، وعن كل مبحث مطلبين أو ثلاثة مطالب في الغالب.حيث جاء الفصل الأول ليعرض مختلف اتجاهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي ومرجعيته النظرية والابستيمولوجية ومساره التطوري منذ أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن عزلتها الدولية مطلع القرن العشرين وانخراطها في الشؤون الدولية وصولا إلى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

أما الفصل الثاني، فعرض لجزئية بحثية أساسية انطوى عليها موضوع الدراسة، ويتعلق الأمر بالتحولات الجيوبوليتيكية والأهمية الجيوإستراتيجية لآسيا الوسطى لفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

أما الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة، فقد تعرض إلى إجلاء مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وإلى ما بعد أحداث الحدي عشر من سبتمبر 2001. ومن خلاله تم الوقوف عند التطور الزمني لهذه السياسة من مرحلة عدم التأكد الإستراتيجي بشأن المزايا الاستراتيجية للمنطقة

إلى غاية مرحلة الاهتمام الجيواستراتيجي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما حاولنا الكشف عن المصالح الأمريكية في المنطقة والتي انتظمت في ثنائية المصالح الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية، وأخيرا عرضنا التحديات الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في المنطقة والنابعة من اعتبارات جيوسياسية وليدة التحالف الأوراسي بين الصين، روسيا وإيران، المنتظم في إطار منظمة شنغهاي.

9/ الصعوبات البحثية

مثل أية دراسة جامعية، فلا شك أنها تنطوي على صعوبات ومعوقات حالت دون الإلمام الكافي بالموضوع وتغطية جميع جوانبه مما يجعله في حاجة ماسة إلى دراسات ضافية وبحوث مستفيضة في المستقبل، وتتمثل أهم هذه الصعوبات في:

* ندرة مراجع الدراسة في المكتبات الجزائرية حيث تجشمنا عناء كبيرا في جمع أشتات الموضوع من مضانها المتفرقة فيما توفر من كتب على قلتها، والتي كانت في أغلبها عبارة عن إشارات عابرة دون تحليل مستفيض، وهو ما ألجأنا إلى صيغة التركيب عن طريق الاقتباس غير المباشر من المادة البحثية المتوفرة في المقالات والبحث الإلكتروني.
* الجدّة العلمية للدراسة وعدم وجود دراسات سابقة عن هذه المنطقة مقارنة بمناطق أخرى.

الفصل الأول

التطور التاريخي والمرجعية النظرية للفكر الإستراتيجي الأمريكي.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية.

المبحث الثاني: المسار التطوري للفكر الإستراتيجي الأمريكي.

المطلب الأول: الحوار الإستراتيجي الأول: "الدوليون في مواجهة الانعزاليين".

المطلب الثاني: الفكر الإستراتيجي أثناء الحرب الباردة: سياسة الاحتواء.

المطلب الثالث: الحوار الإستراتيجي الثاني لما بعد الاتحاد السوفيتي: جدل الأحاديين و التعدديين.

المبحث الثالث: اتجاهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر على التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: تأثير المحافظين الجدد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثالث: اتجاه التحليل الجيوإستراتيجي: الاحتواء الشامل.

تشير مقاربة التفكر الإستراتيجي الأمريكي في مساره التطوري وخلفياته النظرية إلى ضرورة إبراز التحول والتطور الكبيرين اللذين حدثا على الأطر المعرفية والنظرية التي صاغت أنماط التفكير الإستراتيجي الأمريكي تبعا لتأثير عوامل البنية الجيوسياسية للنسق العالمي، بالإضافة إلى ديناميات الجدل الأكاديمي والسياسي الداخلي في الأوساط العلمية والسياسية الأمريكية، والتي يرجع إليها الفضل في بناء تحويرات عميقة وتقديم استبصارات إدراكية متماسكة، تكشف عن زخم معرفي وثراء أكاديمي ومقدرة على استيعاب وتفسير ديناميكية التفاعلات الدولية التي أفرزتها التحولات التي تشهدها البنى الجيوسياسية للنسق الدولي في فترات زمنية فاصلة ومنعرجات تاريخية حاسمة من تطور العلاقات الدولية والسياسة العالمية.

وعموما، انطوت هذه المقاربة من خلال رؤية هيكلية متضمنة لثلاثة مباحث أساسية ذات صلة وثيقة بالغاية المتوخاة من هذه الدراسة، وهي:

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية.

المبحث الثاني: المسار التطوري للفكر الاستراتيجي الأمريكي.

المبحث الثالث: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

أصبح مصطلح الإستراتيجية «La stratégie» شائع التداول في الأدبيات النظرية والعلمية والأنشطة البشرية المختلفة، حيث لا يكاد يخلو القاموس الاصطلاحي لرجال السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها من العلوم والفنون من مصطلح "الإستراتيجية" للدلالة على التخطيط، التدبير، القيادة والتفكير العميق والنظر الثاقب المستوعب لتغيرات الزمان والمكان. فما هو مدلول الإستراتيجية كحامل نظري ومعرفي فيما وراء التوظيف الأدبي لها؟ بمعنى آخر؟ ما هو التعريف الإجرائي لمفهوم الإستراتيجية في سياقاتها السياسية ضمن التفاعلات الديناميكية للعلاقات الدولية؟

يمكن القول بأن الجذور التاريخية لمصطلح الإستراتيجية ترجع إلى العهد الإغريقي، إذ أنه مرادف للكلمة اليونانية ستراتوس "Stratos" التي تعني الجيش "Armée". أما بالنسبة للعهد المعاصر فقد أصبح للمصطلح أو المفهوم ميادين واسعة؛ أين تلتقي العقلانية مع الواقعية "La rationalité et la réalité" في إدارة العمليات الحربية خارج حقل نظر وتخطيط العدو. غير أن المقاربة المفهومية الأشهر للإستراتيجية ترجع إلى أب الإستراتيجية الألماني "كارل فون كلاوزفيتش Karl von clansevitz" الذي كان يرى في الإستراتيجية منظورا متعددا من الالتزامات إلى نهاية الحرب، وتستوجب إثبات مجموعة من الأهداف السياسية تكون متوافقة مع العمليات العسكرية، أو حسب العبارة الشهيرة لكلازوفيتش «الإستراتيجية استمرار للسياسة بوسائل أخرى» " La stratégie est la continuation de la politique par d'autres moyens "[1].

ومن التعريفات المتداولة بشأن الإستراتيجية، أن الإستراتيجية عند نابليون "Napoléon" تعني فن استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية. أما الجنرال الفرنسي أندري بوفر "André Beaufre" في مقدمة كتابه: "في الإستراتيجية de la stratégie" الصادر في عام 1963 قدم مفهوما أكثر تطورا للإستراتيجية يتعدى الأصول العسكرية والحربية للمصطلح، عندما قال: «ما هي الإستراتيجية؟ إذا

[1] Philippe Moreau Defarges, Problèmes stratégiques contemporaines, Paris: éditons Hachette, 2ème édition, 1994, p.9.

كانت الكلمة ذات أصول عسكرية قديمة، فإنها تعني فن توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسة، وهو تعريف ضيق -برأيينا- لأنه لا يتعلق إلا بالجوانب العسكرية للقوة، وبإمكاننا تقديم المفهوم بالشكل التالي: هي فن وفعل تضافر القوة لبلوغ أهداف سياسية؛ بمعنى آخر هي فن تجادل القوى، أو بصورة أدق فعل تجادل الإرادات Dialectique de volontés بتوظيف القوة لحل الصراعات»[1].

هناك تعريف آخر قدمه ليدل هارت "Liddel hart" وهو لا ينفك عن غيره من التعريفات الكلاسيكية التي تربط الإستراتيجية بالمجالات العسكرية، مفاده أن الإستراتيجية: «هي فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة»[2]. إلا أن "هارت" يرى في الإستراتيجية تطبيقا لإستراتيجية كبرى على مستوى ثانوي. ويشير بذلك -بشكل أعم- إلى مختلف الآليات التي تحكم استخدام القوة العسكرية جنبا إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية. ومهما يكن، فقد عكست رؤية هارت للإستراتيجية دينامية التغير التي بدأت تطرأ على الإستراتيجية كمفهوم إجرائي أوسع من مجرد كونه لصيقا بجذوره العسكرية لاستخدام القوة.

هذا الأمر يقودنا إلى ما وراء التعريف الضيق للإستراتيجية الذي قال به هارت، أو حتى إلى ما وراء الإستراتيجية الكبرى "The Great Strategy" تعريف يُرى في إطار أشمل يكون فيه للإستراتيجية أهمية بالغة تفوق ما سبق. فبالرغم أنها تبقى -الإستراتيجية- هيكلية لسياسة لها جذورها العميقة في المنطق العسكري وتحددها قيود مختلفة مرتبطة بمكان وزمان تنفيذ الإستراتيجية، إلا أن فروعها تمتد في التاريخ والثقافة والفلسفة والاقتصاد والدين ...إلخ. ومنه، فالإستراتيجية -ومن منظور تعددي- تعني خطة عمل طويلة المدى، تروم توظيف مختلف الوسائل المرتبطة بأبعاد القوة المختلفة لإدارة برنامج المصالح الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية موجهة إلى ميدان من التفاعلات يجمع بين الخصوم والحلفاء والمناوئين في لعبة المصالح المتشابكة والمتضاربة في العلاقات الدولية. أو هي فن تنسيق

---

[1] Ibid, p 10.

[2] عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، أبو ظبي : مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004 ، ص ص 11-12.

وتعبئة أفعال جميع مناحي القوة الوطنية، السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المالية الأخلاقية...إلخ. من أجل قيادة حرب، تسيير أزمة، إدارة نزاع، أو الحفاظ على السلم[1].

هذا المفهوم للإستراتيجية، هو الذي سيغطي دراستنا على مدار فصولها ومباحثها المختلفة من أجل مقاربة الإستراتيجية الأمريكية في العالم وفي منطقة آسيا الوسطى المستهدفة بالدراسة والبحث والتحليل.

إن منطلق التحليل يتأتى من مسألة تنحصر في: كيفية إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج مصالحها الوطنية بأوسع معنى يمكن للمصلحة أن تشتمل عليه -من وجهة نظر الفكر الإستراتيجي الأمريكي وأنماط السلوكيات الخارجية للسياسة الأمريكية- فالإستراتيجية الأمريكية -بهذا المعنى-تشير إلى الإستراتيجية الكبرى "The Great Strategy" بالتوصيف والتحديد الآنفي الذكر، أي خطة بجدول أعمال طويلة المدى ترمي إلى تحقيق أهداف وغايات السياسة الخارجية والمصلحة الوطنية بتعبئة جميع وسائل وإمكانيات القوة الأمريكية بأبعادها العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية، والثقافية وبشكل يمكنها من إدارة ديناميات التنافس والتعاون والصراع الدولي، ويمنحها كذلك القدرة على صياغة أنماط السلوكيات الخارجية المعاكسة حتى لا تشكل تهديدا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية. هذه العملية هي ما تطلق عليها السياسة الأمريكية الجديدة مصطلح الضبط الإستراتيجي "The Strategic Control" لإدارة لعبة المصالح التي أضحت رهينة قانون اللعبة غير صفرية "Non Zero Sum Game " في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة. فمن وجهة نظر أمريكية أكاديمية، قدم "برادلي.أ.تاير Braddeli. A. Tayer" تعريفا للإستراتيجية الكبرى في زمن العولمة، مفادها أن: «الإستراتيجية هي: كيف تعرّف الدولة مصالحها، والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح، ووسائل التعامل معها»[2].

هذا التعريف للإستراتيجية الكبرى يستخدم عموما لدى الدارسين المختصين بالسياسة الدولية. وتقوم الإستراتيجية على ثلاثة بنود أساسية:

---

[1] Wikipedia, L'encyclopédie liber, Stratégie, http://fr.wikipedia.org/wiki/Strat%C3%A9gie.

[2] برادلي.أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص 8.

البند الأول: ينطوي على تعريف دقيق ومحدد لمجموعة المصالح الوطنية في النسق الدولي.

البند الثاني: يضم مجموعة التهديدات الكامنة والمحتملة والقائمة التي يمكن أن تؤثر على المصالح الوطنية.

البند الثالث: يشير إلى الوسائل الواجب استعمالها لتحقيق المصالح والغايات الوطنية من جهة، ومجابهة التهديدات التي تستهدف هذه المصالح من جهة أخرى. والوسائل التي تسعى الإستراتيجية الكبرى لتعبئتها لا تنصرف فقط إلى ثابت القوة العسكرية كتقليد في الشؤون الإستراتيجية، بل تعمل على التوظيف المتكامل والمنهجي لعناصر القوتين الصلبة والمرنة "Hard and Soft Power" في السياسة الدولية[1].

وبالنسبة لحالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الإستراتيجية الكبرى هي أن تكون في المقام الأول بمعنى الدولة المسيطرة والمهيمنة. وهي الحالة التي تعني نوعا من السياسات الدولية التي تهيمن فيها دولة على دولة أخرى نتيجة لقوتها وتفوقها العسكري أو بسبب وجود فجوات بينهما من حيث القوة الشاملة[2].

وما تجدر إليه الإشارة أيضا كعنصر أساسي في هذه المقاربة المفهومية للإستراتيجية هو أنه ثمة مشكلة تطرح نفسها ذات صلة بمدى تطبيق الأفكار النظرية المجردة النابعة من آراء المفكرين والأكاديميين في الميدان العلمي للسياسة، وهي جزء من مشكلة عامة في صلب الدراسات السياسية والعلاقات الدولية موجودة في صلب النقاشات حول نظريات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية عن سبب الانفصام بين النظرية والتطبيق.

فالإستراتيجية كفكر تقوم بدور الجسر الرابط الذي يربط السياسة بالقوة العسكرية في حين ينبغي للإستراتيجية الكبرى أن تأخذ في الاعتبار كل الوسائل التي يمكن استخدامها في السياسة. وبالرغم من أن السياسة متميزة عن الإستراتيجية، فلا بد أن تكون هناك عملية تكرارية بين الاثنين بشكل يقلب مبدأ كلاوزفيتش لتصبح السياسة استمرارا للإستراتيجية بوسائل أخرى تدور بين القوتين الصلبة والمرنة أو

---

[1] نفس المرجع، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

بين الحرب والدبلوماسية وجودا وعدما كما يقول اللغويون. هذا الانقلاب على مبدأ كلازوفيتش لم يأت من محاكاة لفظية ونظرية، بل فرضته متغيرات ومعطيات القوة بين الدول. فالأسلحة النووية ونظرية الردع "Deterrence Theory" على سبيل المثال أحدثت تغيرا جوهريا في المعطى التقليدي للإستراتيجية بوصفها امتدادا للسياسة بوسائل أخرى لتصبح السياسة جنبا إلى جنب مع الإستراتيجية لتحقيق المصالح الوطنية، وهو ما تجسده المقولة التي مفادها أن «الوسائل ينبغي أن تخدم الغايات الإستراتيجية التي تفيد في تحقيق الأهداف السياسية الوطنية والتي تعد هي الحقيقة الكبرى»(1).

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية

يقصد بالإطار العام مختلف العوامل والعناصر والمحددات التي تأخذ بها الهيئات والدوائر المسؤولة عن تصميم ورسم وتنفيذ الإستراتيجيات. لهذا نجد ذلك التمايز والتباين في الإستراتيجيات -حسب مقتضيات التحولات المكانية والزمانية- تبعا لثلاثة أطر رئيسية تتحكم في إعداد ورسم الإستراتيجية، فهناك أطر للإستراتيجية من خلال مستوياتها ونماذجها ووسائلها. وقبل التطرق لدراسة وتحليل هذه الأطر، يجب أولا معرفة الكيفية التي عادة ما تلجأ إليها الدوائر الإستراتيجية المختصة ومراكز الدراسات والفكر الإستراتيجي عند وضع الإستراتيجية الكبرى، وهي تتضمن خمس خطوات أساسية(2):

1- دراسة وتحليل طبيعة المهمة من حيث إطارها (داخلية، إقليمية، خارجية أو دولية). حيث ترى نظرية اللعبة "Game Theory" أن صانع القرار يجب أن يركز على الأطراف الفاعلة في هذه المهمة، وكذلك يجب دراسة هذه المهمة من حيث الأهداف والقيم المرتبطة بها، ولا يجب التركيز على الأهداف العامة، بل يجب البحث عن الأهداف الخفية والكامنة من وراء السلوك الإستراتيجي.

2- تحديد التغيرات المرتبطة بهذه المهمة وترتيبها من حيث درجة الأهمية أو درجة التعقيد أو حتى درجة التهديد. ومهمة تحديد المتغيرات ذات صلة وثيقة بمنظومة المعلومات المتوفرة حول المكان

---

(1) كوني. س. غراي، "جديد الدراسات الإستراتيجية : كيف تساعد النظرية التطبيق"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد45، أكتوبر 1995، ص 78.

(2) حسين بوقارة، مفهوم الإستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

والزمان أو العدو. فمدى توفر المعلومات وجودتها هو -بلا شك- عامل مهم وعنصر مؤثر على مستوى الصراعات الإستراتيجية المتعلقة بالتنافس بين الدول. فالطرف الذي بحوزته أكبر قدر من المعلومات الدقيقة والصحيحة هو -بلا شك- من يملك القدرة على إدارة وتسيير قواعد اللعبة والتحكم فيها بما يخدم مصالحه الإستراتيجية.

3- وضع فكرة أو أسلوب للتعامل مع موضوع هذه الإستراتيجية أو المهمة ويتطلب ذلك القيام بمهمتين:

أ/ محاولة استشراف تداعيات وانعكاسات هذا السلوك المحتمل.

ب/ محاولة التنبؤ بمختلف اختيارات واستراتيجيات الأطراف الأخرى.

4- وضع مخطط تفصيلي بكيفية قيام هذه المهمة، ويحتوى المخطط –عادة- على تحديد مضمون المهمة، أهدافها بدقة ثم الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، أيضا الإجراءات والسلوكات التي تقتضيها أهداف المهمة، ثم وضع أجندة أو رزنامة بمختلف الفترات التي تتطلبها عملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

5- حسم أو اختيار الإستراتيجية مع الأخذ بقراراتها. والحسم النهائي هو سلوك تترتب عنه مجموعة من الآثار. ولكن كما يعتقد "جوزيف فرانكل Joseph Frankel" أن اتخاذ القرار لا يعتبر وحده السلوك، بل أن الامتناع عن اتخاذ القرار هو أيضا سلوك، ويمثل أحيانا القرار الأكثر عقلانية عند الدول التي تمتلك إمكانيات ووسائل تنفيذ الإستراتيجيات من النوع الشامل والكبير[1]. وعادة ما يعتبر القرار الأول خطوة أولى تعقبها سلسلة من الخطوات أو القرارات التكميلية أو التغيرية أو التوجيهية عبر مسار تنفيذ الإستراتيجية الزماني والمكاني، لكون الإستراتيجية عبارة عن برامج قابلة للتكيف والتغير، وتأتي سلسلة الأفعال الثانية عادة لتصحيح المسار العام ضمن تفاعلات البيئة العملية التي تخضع لمعيار عدم اليقين أو التأكد من النتائج في القيادة والتنظيم "L'incertitude dans la conduite et dans l'organisation de l'opération stratégique"[*].

---

[1] حسين بوقارة، الإطار العام للإستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

[*] لمزيد من الإطلاع راجع: Joseph Frankel, Contemporary international theory and the behaviors of states, oxford, 1973.

بعد تطرقنا لمختلف الخطوات لوضع الإستراتيجية الكبرى، يمكن أن نتطرق الآن إلى دراسة وتحليل الأطر المختلفة للإستراتيجية على النحو التالي:

الفرع الأول: مستويات الإستراتيجية

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية:

1- المستوى الإستراتيجي Le niveau stratégique أو المستوى السياسي العسكري "Politico-militaire": وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين L'incertitude في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لوحداتها الدولية. فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

2– المستوى التكتيكي Le niveau tactique: تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية "Le haut commandement" والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب. ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

3– المستوى العملي Le niveau opérationnel: وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي. هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكّن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية[1].

---

[1] Wikipedia, op.cit.

الفرع الثاني: نماذج الإستراتيجية

النموذج هو تصميم بالوسائل والأهداف ينطوي على الارتباط التفاعلي بين الأهداف المتوخاة والإمكانيات الموجودة، وحسب الجنرال الفرنسي أندري بوفر "André Beaufre" فنماذج الإستراتجية خمسة:

النموذج الأول: الذي يرتبط بالوسائل والإمكانيات القوية المتنوعة ولكن الهدف الذي تريد تحقيقه الدولة هدف متواضع. في هذه الحالة تلجا الدولة إلى الخبرة والاستعدادات العسكرية عن طريق التهديد. فالنموذج هنا يستند على التهديد المباشر، لأنه يكفي لإجبار الطرف الآخر الضعيف على الامتثال وتغيير سلوكه ليتوافق ومصالح الطرف القوي. وفي هذا الصدد، يقول توماس شلينغ " Thomas Sheling" أن التهديد يكون فعالا، وفي حالة عدم الاستجابة يلجأ الطرف الأول إلى الاستخدام الفعلي للقوة[1].

النموذج الثاني: وهو عكس الأول عندما يكون الهدف متواضعا والإمكانيات متناسقة مع الهدف. فالنموذج هنا يقوم على مبدأ المباغتة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وهو نموذج الضغط غير المباشر، إذ في بعض الأحيان تكون فيه حرية المناورة محدودة جدا.

النموذج الثالث: حسب بوفر فهو يتعلق بالحالات التي تكون فيها الوسائل والإمكانيات ضعيفة أو محدودة والهدف يكون حساسا بالنسبة للدولة. وفي هذه الحالة، فالنموذج يأخذ سلسلة الأفعال المتتابعة التي تحتوي على مزيج من التهديد المباشر واستعمال محدود للقوة، وغالبا ما يكون مرتبطا بحالة الدول الضعيفة التي تبحث عن قيم معينة وأساسية.

النموذج الرابع: عندما تكون حرية المناورة أو الحركة واسعة ولكن الإمكانيات المستعملة ضعيفة جدا لتحقيق هدف مثالي وهام. وهذا عادة ما يرتبط بالنزاعات العسكرية غير متكافئة بين طرفين بسبب فجوة القوة بينهما. فالطرف الأضعف هنا يلجأ إلى استعمال أسلوب النزاعات الطويلة أو نزاعات الاستنزاف التي يرمي من ورائها إلى التأثير السيكولوجي على الطرف القوي وإرهاقه مثال ذلك حالة حروب التحرير.

(1) Philippe Moreau Defarges, op.cit, p 11.

النموذج الخامس: عندما تكون الإمكانيات والوسائل العسكرية معتبرة وقوية ولكن الهدف يرتبط بنزاع عنيف ومحدد، من الناحية الزمنية حتى هذا الهدف ممكن أن يزول مع مرور الوقت، فالنموذج هو نموذج التدخل المباشر لإرغام الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الطرف الأقوى[1].

الفرع الثالث: وسائل الإستراتيجية

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري ومثالية تصورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية. فكلما توفرت الوسائل المعنوية والمادية وإمكانيات القوة المتعددة والشاملة، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الاستراتيجي وإدارة المواجهة الإستراتيجية باقتدار على الإستراتيجيات المعاكسة. والطرف الأقوى من حيث تنوع الوسائل هو الطرف الذي يحوز على صفة الميزة الإستراتيجية المطلقة إذا ما استعرنا مصطلح دافيد ريكاردو"David Ricardo" الميزة التجارية المطلقة. فالحديث اليوم عن التفوق الإستراتيجي العالمي لأمريكا لم يكن نابعا من مثاليات أخلاقية لولا القوة الفريدة والإمكانيات المتعاظمة التي منحت لها ما سميناه بالميزة الإستراتيجية المطلقة خاصة القوة العسكرية. ففارق القوة العسكرية بينها وبين دول عديدة يصل إلى أرقام ذات دلالة إستراتيجية بالنسبة للإنفاق العسكري والميزانية الدفاعية. وبصفة عامة، فإن وسائل الإستراتيجية صنفت إلى نوعين رئيسيين هما: الوسائل المادية والوسائل المعنوية[2].

أما الوسائل المادية، فيقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية (نوع العتاد العسكري وحجم التسلح وعدد الجيش)، كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

---

[1] حسين بوقارة، نماذج الإستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

[2] المرجع نفسه.

في حين تنطوي **الوسائل المعنوية** على منظومة الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية. فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات. وهي في جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى والقادرة على استقطاب الحلفاء وعزل المناوئين ودحر الأعداء. فقوام الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى هو اعتمادها المزاوجة بين وسائل الإستراتيجية المادية والمعنوية بشكل متوازن مراعاة لظروف التفاعلات الخارجية. فوفقا لتعبير "بول كينيدي Paul Kennedy" فإن: «الإستراتيجية الكبرى الحقيقية معنية بالسلم بقدر ما هي معنية بالحرب، فهي معنية بالسياسات تطورا وتكاملا التي يجب أن تبقى صالحة لعقود، بل وربما لقرون ولا تنتهي هذه الإستراتيجية بانتهاء الحرب كما أنها لا تبدأ باندلاعها»[1]. فالإستراتيجية التي تستند إلى الأخلاقيات ولم تكن لها مساند من القوة لا يمكن أن تحقق النجاح المطلوب في عالم لازالت الواقعية السياسية تتحكم في سلوكاته وفي نمط التفاعلات بين وحداته الدولية. فالإستراتيجية المتساندة بين الإمكانيات المادية للقوة والمنظومات القيمية والأخلاق أو التي تعتمد تارة على الإكراه وأخرى على المكافأة ستحقق في نهاية المطاف أهدافها المرسومة.

[1] عمرو ثابت، المرجع السابق الذكر، ص 42.

المبحث الثاني: المسار التطوري للفكر الإستراتيجي الأمريكي

ارتبط التخطيط الإستراتيجي الأمريكي بالموقع الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية، وبازدياد وتنامي القوة الأمريكية المتعددة الأبعاد وبوعيها بالدور الذي يجب أن تؤديه في السياسة الدولية، وبالتصورات الفكرية الواضحة حول الأهداف الوطنية والمصالح الوطنية للشعب الأمريكي. كل ذلك كان من خلال التجاذبات الفكرية والنقاشات الأكاديمية والمساجلات السياسية الداخلية التي تحكمت في رسم إطار ومسار السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الآباء المؤسسين[*]. إلى غاية اليوم.

فالفكر الإستراتيجي الأمريكي ترجع بدايات تبلوره الأولى إلى مطلع القرن العشرين الذي شهد الجدل التاريخي بين تيارين سياسيين رئيسين، يتعلق الأمر بالنقاش بين دعاة العزلة ودعاة التدخل في الشؤون الدولية. منذ ذلك التاريخ، انبثق الفكر الإستراتيجي الأمريكي متحولا مع مرور الزمن إلى رؤى متماسكة تؤطرها تصورات أكاديمية شديدة الوضوح فيما يتعلق بالمصالح الوطنية والسياسة الخارجية. وبالرغم من حداثته النسبية بالمقارنة مع المدارس الإستراتيجية الأوروبية، فإن المدرسة الإستراتيجية الأمريكية اليوم تنطوي على زخم معرفي وثراء أكاديمي متماسكين استطاعا أن يهيمنا على مجمل الدراسات الإستراتيجية العالمية. تأسيسا على هذا نرمي في هذا المبحث إلى تقصي المسار التطوري للفكر الإستراتيجي الأمريكي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الحوار الإستراتيجي الأول: "الدوليون في مواجهة الانعزاليين".

المطلب الثاني: الفكر الإستراتيجي أثناء الحرب الباردة: سياسة الاحتواء.

المطلب الثالث: الحوار الإستراتيجي الثاني لما بعد الاتحاد السوفيتي: جدل الأحاديون والتعدديون.

---

[*] تطلق الأدبيات الأمريكية عبارة الآباء المؤسسين Founding Fathers of the United States على القادة السياسيين الذين وقعوا إعلان الاستقلال الأمريكي، وهم: جورج واشنطن، توماس جيفرسون، جون أدامس، جيمس ماديسون، أليكسندر هاملتون، جون هانكوك وبنيامين فرانكلين، وكانوا قادة وطنيين للثورة الأمريكية كما شاركوا في كتابة دستور الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776.

المطلب الأول: الحوار الإستراتيجي الأول: "الدوليون في مواجهة الانعزاليين"

أنهت الولايات المتحدة الأمريكية القرن التاسع عشر بانتصار عسكري كبير. كان ذلك عام 1898 أثناء الحرب مع إسبانيا. إذ مثلت حدثا متميزا في التاريخ السياسي الأمريكي من حيث أنها دفعت بعيدا بالقوة الأمريكية إلى المحيط الهادي وما وراء جزر هاواي وحتى الفلبين[1]. جاء هذا النصر تتويجا للإستراتيجية الأمريكية المرتكزة على مبدأ مونرو الشهير[*] الذي كان يرى في نصف الكرة الغربي – الأمريكيتين– منطقة مصالح حصرية على الولايات المتحدة الأمريكية في تماثل شهير مع الشعار الذي رفعته اليابان "آسيا للآسيويين"، فكانت "أمريكا للأمريكيين". ومع بداية القرن العشرين، كان الشعور الوطني بالقوة المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية في أوجه. هذه الحالة، وضعت السياسة الأمريكية في مفارقة شديدة تمثلت في التضارب بين التطلعات العالمية التي تدفع إليها معطيات القدرة السياسية والقوة المتزايدة في أبعادها العسكرية والسياسية والصناعية ومتطلبات المصلحة الوطنية ذات الصلة بلعبة المصالح الدولية، وبين القيود الداخلية الناتجة عن سياسة العزلة التي انخرطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الآباء المؤسسين. هذه المعادلة هي التي أسست -في رأي المهتمين بالتاريخ السياسي الأمريكي- للحوار الإستراتيجي الأمريكي الأول الموسوم بالدوليين في مواجهة الانعزاليين[2].

الفرع الأول: العزلة خلفية عامة

منذ إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 اختار الآباء المؤسسون ما دعوه سياستهم الحكيمة الداعية إلى الانعزال وعدم الانخراط في القضايا العالمية والصراعات الدولية خاصة الأوروبية. حيث صرّح "جورج واشنطن George Washington" أول رئيس للولايات المتحدة بهذه السياسة في حكمة بليغة في خطاب له بقوله: «لن يكون من التعقل أن نورط أنفسنا بوشائج مصطنعة ضمن التقلبات

---

(1) زبيجنيو برجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم أبرهام، دمشق، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى، 2001، ص 8.

(*) مبدأ مونرو نسبة إلى الرئيس الخامس جيمس مونرو (1817-1825). وهو بيان للسياسة الأمريكية بخصوص نشاط وحقوق الدول الأوروبية في الأمريكيتين وخصوصا الدول المستقلة منها. وهو بمثابة إنذار مبكر بعدم التدخل الأوروبي في شؤون الأمريكيتين.

(2) زبيجنيو بريجينسكي، المرجع السابق الذكر، ص 9.

السياسية لأوروبا أو الائتلافات والتناظرات الرئيسية لأصدقائها وأعدائها، يناجينا موقعنا القاصي والمستقل، ويقدرنا على طرق شأو مختلف»[1].

يعكس هذا الخطاب فلسفة السياسة الأمريكية الخارجية التي ترى في العزلة عن القضايا العالمية ملاذا آمنا للولايات المتحدة الأمريكية. وأن الأولوية تكمن في ترتيب أوضاع العالم الجديد أو الأرض البكر في القارة الأمريكية. وقد تبلور ذلك في مبدأ مونرو عام 1823، ففي هذا العام، انبثقت موعظة واشنطن في عقيدة متكاملة ذات شقين: عدم التورط في صراعات القوى الأوروبية ومنع أوربا من التدخل في شؤون أمريكا. وقد عبر "جيمس مونرو" عن هذه العقيدة بقوله: «ليس لنا شأن أو لسياستنا، في الحروب الدائرة بين القوى الأوروبية لبواعث تخصهم وحدهم ...»[2]، فيما حذر القوى الأوروبية بشكل حازم بأن أي توسع أوربي في النصف الغربي تعتبره واشنطن خطرا يحدق بسلامتها وأمنها.

سمح هذا المبدأ للولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد للوجود الأوروبي في القارة الأمريكية، وكانت الحرب مع إسبانيا عام 1898 نقطة تحول في التاريخ الأمريكي. إذ ألحقت الولايات المتحدة هزيمة بإسبانيا واستطاعت أن تنظف القارة الأمريكية من آخر تواجد أوربي بها.

الفرع الثاني: سياسة العزلة وجدل الاستمرار والأفول

بدأ القرن العشرون وقد دخلته الولايات المتحدة بميزات زهو وافتخار من جراء الانتصار على إسبانيا. في تلك المرحلة، كانت أحداث العالم الخارجي شديدة الموار والتحول في العالم القديم. بموازاة ذلك، اعتلى الرئيس الأمريكي "تيودور روزفلت T. Rosevolt" سدة الحكم في البيت الأبيض في سنة 1901، فبدأت بوادر التشققات الإستراتيجية تظهر على جدار سياسة العزلة المتحكمة في السلوك الأمريكي الخارجي لأكثر من قرن من الزمان[3].

---

[1] إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، 2005، ص 13.
[2] نفس المرجع، ص 14.
[3] زبيجينيو بريجينسكي، المرجع السابق الذكر، ص 11.

في هذه الظروف وبسبب الأفكار السياسية والتصورات الإستراتيجية للرئيس الجديد، بدأت أسئلة الجدل حول ما إذا كان من الأفضل الاستمرار في السياسة التقليدية أو تبني خيارات جديدة قوامها سياسة خارجية أكثر مشاركة وتدخلا في الشؤون الدولية. وفي الحقيقة، أن مبعث هذا الجدل ليست أفكار روزفلت فقط، إنما تستند إلى اعتبارات واقعية ذات صلة بالشعور الأمريكي بتنامي قوة الولايات المتحدة. من هنا بدأ التنكر لسياسة العزلة يطهر شيئا فشيئا. فمبدأ مونرو الذي كان بمثابة موعظة حكيمة، أصبح مع مطلع القرن العشرين سياسة عقيمة. فمنذ عام 1901، بدأ الجدل حول سياسة العزلة بعد أن استكملت الأمة الأمريكية عناصر قوتها وأصبحت مدعوة لمشاركة الأمم الأخرى في الشأن العالمي[1].

إن المرحلة ما بين عامي 1901 و1916 تمثل المرحلة الانتقالية ما بين مبدأي الانعزال والمشاركة العالمية (التدخل). وهي السنوات التي استغرقها الجدل الفكري بين الفريقين. وقد أفضى إلى بعث دبيب من النشاط في الدبلوماسية الأمريكية لتلعب بعض الأدوار في الشؤون الدولية، مثل الوساطة في الحرب الروسية-اليابانية عام 1905. فمع روزفلت تبلورت البدايات الأولى للحضور الأمريكي في السياسة الدولية. إذ يعتبر المؤسس الفعلي لمذهب التدخل والملهم الأول للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، التي تعتبر القوة العقيدة الوحيدة للتأثير الدولي. وانتقد سياسة العزلة عندما تتبعها أمة مقتدرة. فالولايات المتحدة -في رأيه- ليست تجسيدا للفضيلة، بل لها مصالح خارجية تتخطى مكسبها في البقاء متقوقعة[2].

تُرجِمَ الجدل السياسي على المستوى الأكاديمي في احتدام الجدل مع مطلع القرن العشرين بين نظريتين في السياسة الدولية وماهية الدور الأمريكي، جسد الأولى "تيودور روزفلت" وجسد الثانية "وودرو ويلسن" الأولى واقعية والثانية مثالية، ويعود أصل الجدل إلى نظرية مبدئية عن الحرب والسلام على الصعيد الدولي، وما الحالة الغالبة؟. هذا أفضى على مستوى الدراسات الأكاديمية -فيما بعد- إلى

---

(1) إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق الذكر، ص 25.

(2) هينري كيسينجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشرة حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، ترجمة: مالك فاضل البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995، ص 44.

صياغة عقيدة متكاملة في العلاقات الدولية، نتج عنها المحاورة الأكاديمية الأولى بين الواقعية والمثالية حول العلاقات الدولية ومتغيري الحرب والسلام، لكنهما اتفقتا من حيث النتيجة العملية، فويلسون المثالي القريب من عقيدة مونرو الانعزالية هو الذي رمى بالولايات المتحدة الأمريكية في أتون الحرب العالمية الأولى وافتتح في التاريخ الأمريكي عصر المشاركة العالمية الذي سبق أن مهد له روزفلت. ويقوم مذهب روزفلت على عقيدة الحرب كمحرك للعلاقات الدولية وما يستتبع ذلك من ضرورة التمسك بالقوة وحيازتها لتنتهي الأمور في نهاية المطاف إلى الدعوة إلى دور نشيط في السياسة الدولية[1].

كان التطور الأعمق الذي أحدثه روزفلت تمثل في الدعوة للخروج من القوقعة الأطلسية نحو الأفق البعيد والمشاركة في الشؤون العالمية، معتبرا أن رسالة أمريكا تكمن في ضرورة تحولها إلى مراقبة التوازن العالمي. وهي نظرية مستوحاة من الدور التاريخي لبريطانيا بوصفها حامية ميزان القوى الأوربي[2].

الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية كشف عن تنامي التصور الواقعي والوعي الاستراتيجي للدور الأمريكي المنوط باستقرار ميزان القوى، والانخراط المباشر في صنع توازن القوى في الحرب بين اليابان وروسيا عام 1905. يكشف لنا هذا الموقف عن بداية التشكل العلمي والعملي للفكر الإستراتيجي الأمريكي حيال الشؤون والقضايا العالمية. حيث لم تكن التصورات الواقعية لروزفلت وحدها هي من ساهمت في تبلور الفكر الإستراتيجي الأمريكي فقط، بل كانت التصورات المثالية المنبثقة من أفكار الرئيس "وودرو ويلسن" مساهمة أيضا في تشكل الفكر الإستراتيجي الأمريكي من وجهة نظر مخالفة للواقعية. فالسياسة الدولية -من وجهة نظر ويلسن- تحكمها الاعتبارات الأخلاقية والقانونية. فالنظام الدولي وليس توازن القوى هو الكفيل بتحقيق السلم والتحكيم الملزم، لا القوة هي الكفيلة بتسوية المنازعات. كما أن إحداث التغيير بالقوة أمر غير مقبول. فكل التحولات يجب أن تستند إلى القانون[3].

(1) إبراهيم أبو خزام، نفس المرجع السابق، ص ص 26-27.
(2) نفس المرجع، ص 28.
(3) المرجع نفسه، ص 34.

عودة التصورات المثالية أعاد مجددا الجدل بين العزلة والتدخل على أشد ما يكون بين الواقعيين والمثاليين، وكان ذلك في الفترة الممتدة من 1919 و1941 الأمر الذي أدى إلى تراجع الهيمنة الأمريكية إذ لم تلعب الولايات المتحدة أي دور يذكر في السياسة العالمية، واستمر هذا الجدل إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية. خلال هذه الفترة نستطيع القول أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي وبالرغم من عدم تماسكه بشكل واضح في عقيدة إستراتيجية وفكرية، إلا أنه فتح باب التفكير على مصراعيه لصياغة عقيدة إستراتيجية ذات أصالة معرفية متماسكة، معلنا القطيعة مع التردد الإستراتيجي ومؤذنا ببداية عهد الاستراتيجيات الكبرى بدءا بإستراتيجية الحرب الباردة التي كانت عقيدة الاحتواء "لجورج كينان" في صميم الفكر الإستراتيجي الأمريكي، بل تعد بمثابة الإستراتيجية المهيمنة على السياسة الخارجية الأمريكية في جوانبها الإستراتيجية[1].

المطلب الثاني: الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء الحرب الباردة: سياسة الاحتواء

تعكس سياسة الاحتواء التفكير الإستراتيجي الأمريكي المنظم والأكاديمي المرتبط بالحرب الباردة (1945-1989) والمنافسة بين القوى العظمى وسبل تحقيق السياسات "تنفيذ الإستراتيجيات". فقد أصبحت العلاقات مع الإتحاد السوفيتي أولى أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، في البداية لم يكن ذلك واضحا بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية الذين ظلت تساورهم الشكوك وعدم اليقين حيال العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بشأن إمكانية استمرار ائتلاف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية واقتسام غنائم النصر في بوتسدام عقب هزيمة ألمانيا. لكن لم يمض وقت طويل حتى بدا واضحا أن المسألة الأساسية في مرحلة ما بعد الحرب تدور حول ما إذا ستبقى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الإتحاد السوفيتي مستمدة من الإحساس بالشراكة أم أنها ستتحول إلى صراع مفتوح؟، بحلول عام 1947، اتضحت الصورة حول العلاقات الأمريكية-السوفيتية باتجاهها نحو الصراع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي والعسكري في إطار ما عرف بالحرب الباردة. وكان السؤال الوحيد يتمحور حول احتمال تفجر صراع سياسي مع الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى حرب شاملة.

---

(1) نفس المرجع، ص 45.

ونتيجة لذلك، كان للتدخل الأمريكي العالمي في العقود الأربعة الموالية هدف واضح هو ردع الاتحاد السوفيتي عن محاولة التوسع المسلح والحيلولة دون نشره للأيدلوجية الماركسية الشيوعية، فالأهداف الأمريكية أثناء الحرب الباردة تمثلت في احتواء الشيوعية السوفيتية من أجل خلق نظام عالمي جديد يتمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية، وانطوت سياسية الاحتواء في بداياتها الأولى على مبادئ شبيهة بالدبلوماسية التقليدية التي تقضي باستخدام القليل من الوسائل العسكرية والنأي عن التوسع في الإنفاق المالي وتحقيق مبدأ توازن القوى، وهو تصور جورج كينان لماهية الاحتواء، ولكن بعد الحرب الكورية بدأ مفهوم كينان عن سياسية الاحتواء يفقد مصداقيته خاصة بعدما كشفت الكتلة الشيوعية عن أهدافها التوسعية وليس الدفاعية فقط وهو ما أفضى في النهاية على التأكيد الأمريكي بأن سياسة الاحتواء ستركز على الهدف الإيديولوجي لمنع انتشار الشيوعية بواسطة بناء سلسلة من التحالفات بين الدول اللبرالية والديمقراطية[1].

كانت سياسة الاحتواء عالمية في مداها وإقليمية في تركيزها صيغت في إطار فكري أكثر تماسكا ومنهجية، عرفت بإستراتيجية الاحتواء "Containment Strategy" والتي ابتكرها وصاغ أطرها الفلسفية والنظرية السياسي والدبلوماسي "جورج كينان George Kenan" المعروف بمهندس الاحتواء[*]. اتسمت إستراتيجية الاحتواء بأنها شاملة وواقعية من حيث أنها وازنت بين الأبعاد السياسية والعسكرية، كما أكدت على الوحدة السياسة بين الديمقراطيات والردع العسكري للعدو. وشددت على الحرية كقضية جوهرية. بحيث أصبحت الدعوات اللاحقة من أجل حقوق الإنسان أداة قوية في تقويض المنافس الشيوعي من الداخل، وعملت على الجمع بين القيادة الأمريكية والاعتراف بأهمية الحلفاء[2].

---

[1] Joseph S. Nye, Jr. Understanding international conflicts: an introduction to theory and history, New York, Harper Collins college publishers, first edition, 1993, p 168.

[*] جورج كينان هو أب ومهندس سياسة الاحتواء التي استوحاها من عمله كثاني مسؤول في السفارة الأمريكية في موسكو 1946-1949، سياسي أمريكي مخضرم، توفي في 7 مارس 2005 عن عمر يناهز 101 سنة.

[2] زبيجينيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 154-155.

هذه الإستراتيجية أفضت في النهاية إلى احتواء المد السوفيتي والانتصار عليه وإسقاطه كقوة موازية للولايات المتحدة طيلة أربعة عقود، ومن ثم اختفائه من المسرح الدولي عام1991. وتنطوي سياسة الاحتواء على أبعاد فلسفية وأصول نظرية ومفاهيم معرفية نعرضها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: فلسفة الاحتواء

فلسفيا، فإن الاحتواء يعبر عن سياسة طويلة الأمد، تعتمد على أثر "مرور الزمن" على مستوى ولاء وحماسة شعب الدولة الخصم. من الناحيتين الأساسية والجوهرية، فالاحتواء هو وضع قوتين تجريديتين واحدة مقابل الأخرى وتحديد الزمن مقابل الإرادة، أما قوة الإرادة فهي القيمة الثابتة. في حين تكون قوة الزمن القيمة المتغيرة بما أن الزمن قد يؤدي إلى تآكل القيمة الأولى كما حدث على سبيل المثال في الصراع العربي-الإسرائيلي، فإن الاحتواء يحقق خطوات إستراتيجية. أما الهدف الأسمى فهو تحقيق شكل من السلم قائم على تحول الخصم، ومعنى ذلك أن الخصم يتخلى تدريجيا عن غاياته. وفقا لهذه الإستراتيجية، فإن "أطول طريق متاحة هي -في الغالب- أقصر طريق ممكنة نحو الهدف"[1].

هذه الفلسفة تجد إسقاطاتها الواقعية على ديناميات الصراع أثناء الحرب الباردة، حيث تمدنا برؤية أفضل لفهم آليات الانهيار السوفيتي. وهو الانهيار الذي حدث دون إطلاق رصاصة واحدة ودون حرب نووية مدمرة. فعلى مدار 40 عاما من تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية للاحتواء كإستراتجية شاملة، استطاعت تفتيت الاتحاد السوفيتي وكسب رهان الحرب الباردة. وتتمظهر نجاعة سياسة الاحتواء في إضعاف القيم الأيديولوجية الحاملة للدافعية السياسية والاستمرارية من داخل المنظومة الشيوعية، فكان الانهيار داخليا بالأساس حتى وإن بدت العوامل خارجية؛ سباق التسلح والمنافسة الاقتصادية، كما لو أنها لعبت دورا ما في انهيار الاتحاد السوفيتي.

الفرع الثاني: مفهوم الاحتواء

يتألف الاحتواء في صيغته التقليدية من ثلاثة مراحل أساسية تهدف المرحلة الأولى إلى تحقيق توازن بين القوى المعينة، في حين تهدف المرحلة الثانية إلى إحداث انقسامات وانشقاقات واستغلال التوازن في معسكر العدو، أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فتهدف إلى تغيير الخصم وسلوكه في إطار

(1) عمرو ثاتب، المرجع السابق الذكر، ص ص 16-17.

سياسة مفاهيمية تضم شيئا شبيها بإستراتيجية الاحتواء والإفساد Containment and Contamination مع احتمال السعي -في نهاية المطاف- إلى تحقيق تسوية حول القضايا الكبرى العالقة، وذلك من خلال المفاوضات مع الأخذ دائما بعين الاعتبار احتمالية اللجوء إلى الحرب كخيار قائم في التخطيط السياسي والعسكري من أجل فرض أهداف بديلة كوسيلة لتحقيق الأهداف الحقيقية والدفع بالخصم إلى الوقوع في دائرة الخطأ بوسائل أخرى. من هنا فالاحتواء -بوصفه إستراتيجية تهدف إلى إضعاف الخصم والعدو والتأثير على سلوكه وأهدافه- ينطوي على مجموعة الأبعاد المادية والنفسية والثقافية والسياسية التي تتوخى تحقيق النصر وحماية المصالح الوطنية، وذلك بالجمع الملائم بين الأبعاد المختلفة للقوة بصورة ترسم النصر السياسي الذي هو أوسع مجالا من النصر المادي أو العسكري. وكمفهوم إجرائي، فإن الاحتواء هو إستراتيجية طويلة الأمد تعتمد على التوظيف المتزن للأبعاد المادية والمعنوية للقوة لتحقيق أهداف وغايات السياسة الوطنية متحلية بالواقعية والشمولية[1].

الفرع الثالث: الأصول النظرية للاحتواء

يشير الجانب النظري إلى الحيز الذي تجد فيه فلسفة ومفهوم الاحتواء ذاتها النظرية ضمن المنظورات الأكاديمية السائدة. بصيغة أخرى، أين تتموقع إستراتيجية الاحتواء ضمن نظريات العلاقات الدولية؟ وما هي الأطر النظرية التي تحكمت في صياغة هذه الإستراتيجية؟

الإجابة عن هذه الإشكالية تنطوي على تعقيدات ذات صلة بأمرين أساسيين:

الأمر الأول: تاريخي، يتعلق بالسياق الزمني الذي تبلورت ضمنه إستراتيجية الاحتواء والذي حدث في وقت كانت الهيمنة الأكاديمية للنظرية الواقعية على الشؤون الدولية أواخر الأربعينيات والخمسينيات ملفتة للانتباه.

الأمر الثاني: يشير إلى أن الأصول النظرية للاحتواء تجد ذاتها في الأطر النظرية للمقترب اللبرالي. فحسب جورج كينان الذي صاغ سياسة الاحتواء، فإنه كان يهدف من ورائها إلى تعزيز المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي من خلال منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على أوراسيا. حيث كان يرى في ما إذا تحالفت القوة العسكرية والعلمية الألمانية مع القوة العسكرية والطبيعية لروسيا فإنهما يشكلان أكبر

[1] المرجع نفسه، ص ص 18-19.

الأخطار على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. الأمر الذي يستوجب على الولايات المتحدة إعادة تعريف مصالحها الوطنية بشكل حذر ودقيق وبشكل يؤدي إلى إحراز أعظم النتائج[1].

كان تركيز كينان على مركز قوى العالم -أوراسيا- أين تتواجد المقومات الطبيعية والموارد الطاقوية والبنى الصناعية واليد العاملة النشطة ذات المعارف والكفاءات العلمية من أوربا حتى اليابان وجنوب شرق آسيا. ويرى أن الأمن والمصالح الأمريكية ترتبطان بقدرة الولايات المتحدة على منع الاتحاد السوفيتي من التغلغل ونشر قيمه الأيديولوجية في تلك المناطق باستعمال الوسائل الاقتصادية والسياسية وزيادة القدرات العسكرية لإسناد المهام الدبلوماسية وتحقيق توازن القوى، والتركيز أيضا على جوانب إعادة البناء السياسي والاقتصادي لألمانيا واليابان وأوربا، ونشر القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية والأخلاقية الأمريكية[2].

فالاحتواء كإستراتيجية ترتكز على التوظيف المتساند لعناصر القوتين الصلبة والمرنة "Hard and Soft Power" مع الإسناد الأخلاقي الثقافي للسياسة الأمريكية. فحسب كينان: "فإن أمريكا تملك إنتاج القيم الناظمة لمفاهيم القانون الدولي والأخلاقيات السياسية والقيم الديمقراطية التي هي كفيلة بتحقيق النصر وهزيمة الأعداء"[3].

على أية حال، فإن التفكيك الإبستيمولوجي لأدبيات الاحتواء توقفنا على مفارقة جوهرية ذات صلة بالمزج المنهجي لمتغيرات وأدبيات المدرسة الواقعية مع نظيرتها اللبرالية "Realiberalism". فإذا كان الاحتواء كإستراتيجية ترمي إلى شل قدرات الخصوم وإضعافها تستند إلى متغيرات المصلحة وزيادة القوة وبناء التحالفات وامتلاك وسائل الردع اللازمة والتي هي من صميم أطروحات النظرية الواقعية حول التفاعلات الدولية، فإنها بالمقابل تشتمل على ضرورة الترويج للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون بين الثقافات ذات النمط المتساند، كما تدعو إلى التركيز على التعاون المالي والاقتصادي والتجاري وابتكار المؤسسات والمنظمات التعاونية التي من شأنها أن تبدع تفكيرا نظاميا

---

(1) Meluy. P. Leffler, Remembering George Kenan: lessons for Today. Special Report, United States, institute of peace, Washington DC. December 2006, p 6.

(2) Ibid, p 7.

(3) Idem, p 11.

حول المصالح المشتركة والسلام الديمقراطي Democratic Peace وهي من صميم أطروحات المنظور اللبرالي. في الأخير أدى هذا المزج بين متغيرات الواقعية ومتغيرات اللبرالية الناظمة لإستراتيجية الاحتواء إلى نتيجة حاسمة في خاتمة صراع الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي الذي اختفى من ساحة العلاقات الدولية مخلفا جدلا واسعا بين المهتمين والمراقبين والسياسيين والمفكرين حول أي السياسات كانت السبب وراء اختفاء الاتحاد السوفيتي وتصدع المعسكر الاشتراكي؟. ولكنهم متفقون على أن إستراتيجية الاحتواء التي صاغها جورج كينان هي التي وقفت -إلى حد بعيد- وراء تفكك المعسكر الاشتراكي(1).

وهكذا أصبحت إستراتيجية الاحتواء، الإستراتيجية الأساس المهيمنة على أنماط الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء وبعد نهاية الحرب الباردة مع تباينات في الرؤى واختلافات في الوسائل فرضتها التحولات الجيوإستراتيجية والجيوسياسية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثالث: الحوار الإستراتيجي الثاني لما بعد الإتحاد السوفيتي: جدل التعدديون والأحاديون

منذ نهاية الحرب الباردة واختفاء الإتحاد السوفيتي، والإدارات الأمريكية خصوصا إدارة بيل كلينتون باعتبارها -هي التي ورثت عمليا واقع النظام العالمي الجديد- تتعرض لانتقادات حادة من مؤرخين وخبراء استراتيجيين أمريكيين وعلى مستوى العالم لعجزها عن صياغة إطار متماسك تدير من خلاله السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة. وحسب هؤلاء المنتقدين، فإن غياب هذا الإطار بدا واضحا في مواجهة القضايا والمشكلات الجديدة في البوسنة وأوضاع روسيا، البلقان وإفريقيا والشرق الأوسط إلى درجة أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت تدار بلا تفكير واسع حول دور الولايات المتحدة في العالم، وبحيث أصبح النمط الذي يميز السياسة الخارجية الأمريكية هو نمط رد الفعل والاستجابة للأحداث حالة بحالة "Case by case" وجهود اللحظة الأخيرة من دون أن تملك رؤية شاملة لأمريكا ولدورها في عالم ما بعد الحرب الباردة(2).

---

(1) زبيجنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، المرجع السابق الذكر، ص 158.

(2) تشارلز ويليامماينز، الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية من أسفل إلى أعلى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق: سلسلة مقالات معربة، العدد 20، 1996، ص ص 3-5.

وفيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء مثل هذه الحالة، فإن اعتبارات البيئة الدولية المتغيرة والجديدة تأتي في طليعة الأسباب التي أدت إلى حالة عدم اليقين الإستراتيجي حيال اتجاهات وديناميات وتفاعلات السياسة العالمية ضمن هذه الأوضاع الجديدة التي تميزت بالتحول إلى نظام أكثر تعقيدا، تتداخل فيه معطيات القوة الشاملة والتدفق الجارف للمعلومات وثورات التقلبات المالية، وتفجر النزاعات العرقية والإثنية. بيد أن أهم ميزة لهذه البيئة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي اتساع نطاق مفهوم الأمن وقضاياه. إذ انضمت إلى قضاياه التقليدية العسكرية، قضايا البيئة والهجرة والطاقة. وقد أدى غياب العدو الإستراتيجي البديل للاتحاد السوفيتي كثابت في الإستراتيجية الأمريكية إلى حالة الفجوة في منظومة الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

وبالرغم من حالة الفراغ الإستراتيجي التي يكاد يكون الإجماع منعقدا عليها في الأوساط الأكاديمية والفكرية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور تيارات ومدارس فكرية سعت إلى مقاربة البيئة الإستراتيجية الجديدة.

في هذا المطلب سنحاول أن نجلي مفردات الخطاب الإستراتيجي الأمريكي رغم الصعوبات المنهجية الماثلة أمام أي محاولة لتصنيف وقراءة أدبيات التفكير الإستراتيجي الجديد. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتجاهات الفكرية ليست على نمط واحد في التفكير ولكن على توافق بشأن الأهداف والغايات التي مدارها المحافظة على التفوق الجيوإستراتيجي الأمريكي والوصول إلى مقتضيات ما أطلقت عليه هذه الأدبيات ذاتها بعهد السلام الأمريكي "Pax Americana"، منطلقة من سؤال أساسي حكم مجمل التصورات النظرية الإستراتيجية مفاده: هل الولايات المتحدة الأمريكية تريد السيطرة على العالم أم قيادته " Global Leadership or Global Domination?".

أفرزت محاولات الإجابة على هذا التساؤل المركزي ما عرف بالحوار الإستراتيجي الثاني بين دعاة الأحادية ودعاة التعددية أو جدل الأحاديون والتعدديون. وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في سياق هذا المطلب ومن خلال تحليل الفروع الثلاثة الأساسية التالية:

الفرع الأول: البنية الجيوسياسية للنظام الدولي الجديد.

الفرع الثاني: التعدديون: إستراتيجية الشراكة والقيادة.

الفرع الثالث: الأحاديون وإستراتيجية الهيمنة الشاملة.

الفرع الأول: البنية الجيوإستراتيجية للنظام الدولي الجديد

لقد أدى انهيار الإتحاد السوفيتي إلى انعطافة حقيقية في العلاقات الدولية، حيث كانت من العمق بمكان بسبب التحولات التي طالت مختلف البنى السياسية والجيوسياسية للنظام الدولي قيد التشكل. حيث لم يعد هذا الأخير قائما على التوازن الثنائي، كما كان عليه الأمر غداة الحرب الباردة، بل أصبح يتجه نحو تشكل نظام دولي جديد كما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مفارق في بنيته الجيوسياسية وفي تفاعلاته الجيواقتصادية ووحداته السياسية وتحالفاته العسكرية وقضاياه الأمنية لنظام الحرب الباردة[1].

وفي سبيل توصيف البنية الجيوسياسية للنظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة، تشير عديد الدراسات إلى أن المجتمع الدولي في إطار هذه البنية يبدو نظاما يطوي في داخله صراعات على مستويات مختلفة. فعلى المستوى الأول؛ ثمة صراع على مركز النظام الدولي أو ما اصطلحت أدبيات العلاقات الدولية على تسميته "بالقطب الدولي International Polarity" وفي المستوى المتوسط من النظام؛ نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز "القطب الحيوي Vital Polarity" أي الإقليم الأكثر أهمية وعلى المستوى الثالث؛ نجد صراعا داخل كل إقليم أي بين الدول المؤلفة له على احتلال دور المركز أو ما يسمى "بالقطب الإقليمي Sphere Polarity". هذا التوصيف يقدم لنا هيكلية العلاقات الدولية على أساس أنها تشتمل على تنافس وتعاون بين وحدات أو أقطاب النظام الدولي، لتحقيق الأهداف التالية:

1- القطب الدولي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم.

2- القطب الحيوي: أي تحقيق وصف الإقليم الأهم في العالم.

3- القطب الإقليمي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في كل إقليم من أقاليم العالم[2].

---

[1] السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2001، ص 5.

[2] وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص 7.

وبناء على ذلك، تكاد تجمع جل الدراسات المهتمة بطبيعة النظام الدولي على شيء واحد هو أن القطب الدولي أو مركز النظام الدولي الجديد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأهم في العالم وبحكم انتصارها في الحرب الباردة وما تجمع لها من عناصر القوة الشاملة. في هذا السياق، فإن غايتنا من معرفة التحولات الجيوسياسية ترتبط بطبيعة النسق الدولي المتشكل وموقع الولايات المتحدة الأمريكية فيه. فهناك عديد من المقاربات التي قدمت من أجل فهم طبيعة النظام الدولي وبلورة أطر تفسيرية قادرة على تحليل ديناميكية التفاعلات الدولية واتجاهاتها المستقبلية وتأثيراتها على العلاقات الدولية. وكان السؤال المحوري الذي طرح بشأن هذه المقاربات هو: هل النظام الدولي لما بعد الإتحاد السوفيتي عبارة عن فوضى دولية أم نظام أحادي القطبية؟.

يجادل دعاة النزعة الفوضوية للسياسة الدولية بأن وصف النظام الدولي الجديد بالأحادية القطبية فيه كثير من المعيارية ومتهافت من الناحية الواقعية. فالأحادية القطبية تقتضي نوعا من التدرج في السلطة من أعلى إلى أسفل في نسق هرمي ترتيبي تكون فيه دولة ذات قوة فائقة على قمة الهرم السياسي، ثم تليها قوة أقل منها وهكذا وصولا إلى قاعدة الهرم حيث توجد دول عديدة تتسم بمحدودية القوة وضعف النفوذ السياسي، وهذا الأمر بهذا التحديد فيه تنميط وتبسيط لحالات التفاعلات الدولية القائمة. إذ بالرغم من تبوأ القوة الأمريكية لقمة الهرم الدولي دون نظير منافس، إلا أن هرمية السلطة الدولية غير ممارسة بالشكل التسلسلي الانسيابي، ودليل ذلك المعارضة التي تواجهها الولايات المتحدة في كثير من القضايا من لدن دول الدرجة الثانية من القوة، مثل: روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الممانعة التي تبديها دول القاعدة الهرمية حيال السياسات الأمريكية. هذا الواقع يعزز من صدقية التوصيف المقدم من لدن أصحاب النظرة الفوضوية للعلاقات الدولية التي ترى في إطلاق صفة القطب الواحد على النسق الدولي شيئا مضللا للغاية. فإذا كانت القطبية الأحادية تعني أن السلطة تتركز في قطب واحد -وهذا سيغير مبدأ الترتيب العالمي في النظام الدولي من الفوضوية إلى السلطة الهرمية التسلسلية أمر لا يستقيم وواقع السياسات العالمية- فالولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة لكنها ليست أحادية القطب. فالواقعيون الجدد من أمثال "Kenneth Waltz" يقرّون بالحالة الفوضوية للنظام الدولي

النابعة من انهيار نظام التوازن الثنائي للحرب الباردة. وعليه فالواقعيون الجدد والمحافظون الجدد يميلون إلى اعتبار التحولات الجديدة أفضت إلى بيئة فوضوية مدار التنافس فيها على المصالح الوطنية لوحدات سياسية عديدة. واعتبار السياسة الدولية فوضوية يعني عدم وجود حكومة عليا، إنما تتألف البيئة الدولية من دول مترابطة نسبيا ولكن لا تحكمها حكومة عليا واحدة، الأمر الذي يعني أن السياسة الدولية تعرّف على أنها سياسة تنشأ في غياب سيادة ومشتركة أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام. وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية (أناركية) Anarchy. وتعتبر السياسة الدولية وفقا لهذا التعريف أنها نظام للاعتماد على الذات[1].

فالخريطة الجيوسياسية لديناميكيات التفاعلات السياسية ستشهد صراعا بين القوة الأعظم الولايات المتحدة والقوى الصاعدة "Les Pouvoirs Emergentes" حول المصالح الحيوية وضمن فضاءات جغرافية داخل الإقليم القطب الأكثر أهمية في العالم، وتفضي إلى بناء استقطابات وتحالفات وشراكات إستراتيجية على امتداد هذه الأقاليم القطبية. وسوف يتخذ هذا الصراع والتنافس أشكالا عدة تبعا لتداخل توزيع عناصر القوى العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وأن التطور في هذه الأبعاد -وعلى المدى المنظور- سيشهد منافسين محتملين للولايات المتحدة على النفوذ والمكانة وتأتي الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان ودول جنوب شرق آسيا في طليعة الدول التي تشكل قيدا استراتيجيا على الوضع الأمريكي المتفرد في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولكن بدرجات متفاوتة[2].

تشارك مدرسة التحليل الجيواستراتيجي الأمريكية مع الواقعيين الجدد والمحافظين الجدد في تقاسم هكذا تحليل بشأن الدور الأمريكي والمنافسون المحتملون على الإدارة الإستراتجية للمصالح الدولية المتضاربة في العالم، وبإقرارهم أن الدور الأمريكي في النظام الجديد منوط بسؤال القيادة أم الهيمنة من جهة، وبسلوك المنافسين المحتملين وتصورهم لمصالحهم الوطنية من جهة ثانية. وعليه، فمستقبل النسق الدولي ستتحكم فيه -إلى حد كبير- طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية الكبرى.

---

[1] Joseph S. Nye, Jr. op.cit, p 18.

[2] السيد أمين شلبي، المرجع السابق الذكر، ص 81.

وكما تمت الإشارة إليه فيما سبق، فإن الإستراتيجية الأمريكية ضمن هذا النسق تتصل بسؤال مركزي مفاده: كيف تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها ضمن البيئة الجيوسياسية الجديدة؟ وهو سؤال دارت حوله مختلف النقاشات الفكرية والسياسية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يمكننا أن نرصده عند الحديث عن الفكر الإستراتيجي الأمريكي لما بعد الحرب الباردة.

الفرع الثاني: المنظور التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية

يستند دعاة المنظور التعددي "Multipluralism" في أطروحاتهم بشأن الإستراتيجية المثلى للسياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى ميراث عريق من الأفكار المتراكمة للمدرسة اللبرالية الكلاسيكية. فهم يمثلون امتدادا متواترا للبراليين الكلاسيكيين والتيار المثالي الويلسوني الذي ساد في العشرينيات من القرن الماضي، وبعد نهاية الحرب الباردة، عادت الأفكار اللبرالية إلى الظهور والرواج في قالب جديد سمي اللبرالية الجديدة "Neo-liberalism". ونحن هنا لسنا بصدد الكشف عن المرتكزات النظرية والأطر المعرفية والمنهجية والأنطولوجية للمنظور الليبرالي الجديد، إنما نروم إظهار تأثير الأفكار اللبرالية الجديدة على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في أبعادها الإستراتيجية الشاملة وأنماط إداراتها للعلاقات الدولية.

فمنذ وصول الديمقراطي "بيل كلينتون" إلى رئاسة البيت الأبيض عام 1993، أصبحت النظرية اللبرالية الجديدة الموجه الأساسي للسلوك الخارجي الأمريكي. إذ تركز الاهتمام على مقاربة الشراكة والقيادة العالمية بتوسيع العمل متعدد الأطراف. فمن وجهة نظر التعدديين، فإن الإستراتيجية الأمريكية المتضمنة الدفاع عن المصالح الأمريكية لا تستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال دمج المصالح الوطنية في مفهوم عريض بعيد النظر ضمن المصالح العالمية، وذلك من خلال شراكة موسعة تضم جميع أطراف المجتمع الدولي، الأمر الذي من شأنه نفي تهمة الهيمنة الأحادية المثيرة لقلق كثير من دول العالم. فالإرهاب العالمي، عدم الاستقرار المالي، الاحتباس الحراري والانتشار النووي... كلها قضايا تستدعي تعاونا متعدد الأطراف للحد من تأثيراتها السلبية على المجموعة الدولية. من هذا المنظور، يهتم اللبراليون الجدد بضرورة العمل المتعدد الأطراف. وهو ما يستوجب على الولايات المتحدة أن تركز

سياستها الخارجية على البلدان التي تحدد الطابع الشامل للنظام الدولي. كالصين، روسيا، اليابان الاتحاد الأوروبي والهند. هذه الدول التي تتمتع بإمكانيات متعددة هي وحدها القادرة على خوض الصراعات أو منعها في الإقليم أو في العالم، كما يمكن لها أن تهدد السلام العالمي. ومادامت هذه الدول في حالة سلام، فإن الاضطرابات التي تحدث في النظام الدولي يمكن أن تستمر من دون أن تزعزع أسسه -مبدأ التوتر المحكوم- ولا يكون السلام في الأقاليم أو في العالم مهددا عندما تشترك هذه الدول في لعبة كبرى من النوع الذي حدث قبل الحرب العالمية الأولى أو عندما تسعى دولة كبرى إلى أداء دور ينطوي على هيمنة وتسلط. وبناء عليه، ينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة الوصول إلى اتفاق يجمع بينها وبين هذه الدول على طاولة اتخاذ القرارات وإشراكها في إدارة الأوضاع الدولية بمسؤولية. وهو ما يتطلب أن تعمل في سبيل الالتزام بالمبادئ وإنشاء الهيكليات التعددية التي تكبح جماح السلوك الإمبريالي[1].

ومن المحتمل أن تتولى الدول الكبرى للمناطق المجاورة لها مباشرة مسؤوليات وتأثيرات غير متناسبة. والمهمة هي منع هذه الحقيقة الحياتية من تبرير الامبريالية والصراعات بين الدول الكبرى التي قد تحاول التصرف في مجالات النفوذ المتنازع عليها. هذا الأمر يدفع بالولايات المتحدة إلى المفاضلة بين عدة خيارات إستراتيجية حول سبل التعامل مع هذه الحقيقة الدولية، حيث أن طبيعة هذه الدول لا تتغير من وجهة نظر واقعية، إذ تسعى إلى الهيمنة والسيطرة وبناء القوة. ويعتقد التعدديون أن ثمة خيارين لإدارة التفاعلات الإستراتيجية بين الدول الموصوفة بالكبرى إما بسمارك وإما بريطانيا على حد تعبير "جوزيف جوف" المعلق الألماني على السياسة الخارجية، أي إما توازن من دون سفك للدماء على الطريقة البريطانية، وأما هيكلية أمنية معقدة تتحكم فيها قوة دولية متفوقة -كما كانت عندئذ ألمانيا- وهي الآن الولايات المتحدة[2].

على أية حال، تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية -حسب وجهة نظر التعدديين- إلى تقديم سلع عامة مغرية للاستفادة من الشراكة العالمية في إدارة القضايا الدولية ذات الاهتمام الدولي المشترك.

---

(1) جوزيف ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 46-52.

(2) تشارلز ويليام ماينز، المرجع السابق الذكر، ص ص 18-20.

فحسب "جوزيف ناي"، فإن إنتاج سلع عامة يحتاج إلى الاستثمار في مصادر القوتين الصلبة والناعمة على السواء بتقديم «مثل طيب يحتذى به» درءا لتهمة بقية العالم الذي يرى في تقديم أمريكا مصالحها المحلية الضيقة قبل الاحتياجات العالمية كما هي الحال في مستوى الانبعاثات الغازية الضارة أنانية أمريكية قد تتحول إلى خيبة أمل عالمية وأن لا تتبنى السياسة الخارجية وجهة نظر ضيقة للمصالح الوطنية الأمريكية[1].

وتتطلب القوة الصلبة دائما حسب النيولبرالية المزيد من الاستثمار في الموارد غير العسكرية من الشؤون الخارجية بما في ذلك معلومات مخابرات أفضل، وحث الكونغرس على رفع قيمة الإعتمادات المخصصة للشؤون الدولية التي تبقى شيئا زهيدا مقارنة مع مخصصات الإنفاق العسكري وفقا للنسبة التي بلغت 1% إلى 16% من الميزانية الوطنية الأمريكية. هذا وقد صدرت تحذيرات متوافقة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن عدم قدرة السياسة الخارجية على إدارة الشؤون الإستراتيجية بشكل يحمي المصالح الوطنية إذا ما استمرت موارد الإنفاق على الشؤون الدبلوماسية في التدني من عام إلى آخر[2].

فيما يخص الأمر المتعلق بالتخطيط للجوانب الإستراتيجية، فالمنظور التعددي يؤكد على ضرورة وجود إستراتيجية عامة بوسائل عمل أفضل. والإستراتيجية المتوخاة يجب أن تنطوي على عنصرين أساسيين: **الأول:** أن تتضمن بقاء القيادة الأمريكية لأطول فترة ممكنة، **والثاني:** أن تركز على تقديم سلع عالمية مقبولة ومثيرة للاهتمام ومحفزة للتعاون الدولي. فالأولوية الإستراتيجية يجب أن تعطى لتلك الجوانب من النظام الدولي التي تبعث على استقرار طويل المدى يخدم في النهاية المصالح الأمريكية من خلال المصالح العالمية بتقديم سلع عامة مدارها على ثلاث عناصر أساسية، هي:

1- الحفاظ على توازن القوى الإقليمي "الاحتواء المتعدد Multi containment" وكبح الحوافز المحلية لاستخدام القوة لتغيير الحدود وذلك بتقديم سلع عامة لكثير من البلدان، وهو ما سيساعد بدوره

[1] جوزيف ناي (الإبن)، المرجع السابق الذكر، ص ص 253-255.

[2] ريتشارد. ن. جاردنر، "الدبلوماسية الأمريكية وحل الواحد في المئة"، ترجمة: محمد على ثابت، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 105، مارس-أفريل 2001، ص ص 14-15.

على تشكيل البيئة في أقاليم شتى بإبقاء الآلاف من الجنود الأمريكيين في قواعد متقدمة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. فالحفاظ على الأمن الإقليمي بالتواجد الفعلي على الأرض من شأنه أن يجعل من هذا التواجد شيء مطلوبا ومرغوبا فيه من قبل العديد من الدول. ومن جانب آخر، فإنه يمنع من ظهور قوى إقليمية مهيمنة[1]. فالتواجد الأمريكي يقوم بدور الموازن الأوتوماتيكي[*] لعلاقات القوى الإقليمية في العالم لمواجهة اختلالات ميزان القوى بين الدول في مجال القطب الإقليمي.

2- الترويج لنظام اقتصادي عالمي مفتوح مما يوسع فرص النمو الجيدة للاقتصاد الأمريكي والدولي. فالنمو الاقتصادي على المدى الطويل يرجح احتمال تغذية مجتمعات مستقرة، ديمقراطية للطبقات الوسطى. ولن يتأتى ذلك إلا بجهود تكون موجهة نحو دعم المؤسسات المالية الدولية، بتوسيع مجالات التعاون والشراكة الاقتصادية والاعتماد المتبادل بين الدول. هذه الإستراتجية من شأنها أن تخلق ارتباطا متبادلا بين الاقتصاديات القوية وغيرها من الاقتصاديات الهشة. وهو ما يفضي في النهاية إلى العمل على تمرير الأجندة الإستراتيجية من خلال الارتباط بالاقتصاد العالمي[2]. فمثلا مسألة التعامل مع الصين في المستقبل المنظور، إذ ما شكلت تحديا أو تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية -من وجهة نظر التعدديين- تعتمد على زيادة ربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الأمريكي تصديرا واستيرادا. وهذا يشكل قيدا على الحراك الإستراتيجي للصين، فلا يمكن للصين مقايضة 320 مليار دولار قيمة التبادلات التجارية مع الولايات المتحدة سنويا بأي شيء آخر يرتبط بالنفوذ والتنافس الإستراتيجي العالمي. هذا الأمر ينطبق على كثير من التوجهات الاقتصادية الأمريكية القائمة على مبدأ الربط بينها وبين الاقتصاديات الدولية والتحكم عن طريق الاستهلاك. كلها عوامل تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بممارسة نفوذ سياسي عالمي، كما تسمح لها بالتحكم في ديناميات الحراك الإستراتيجي للدول ذات الاقتصاديات المنافسة.

---

[1] جوزيف ناي (الابن)، المرجع السابق الذكر، ص 257.

[*] يستعمل مصطلح الموازن الأوتوماتيكي لمعالجة الإختلالات في الموازنة العامة بين الموارد والنفقات في أدبيات الاقتصاد الكلي في تخطيط السياسة الاقتصادية الوطنية، والدلالة اللغوية الموضوعة هنا تقارب مصطلح الضبط الإستراتيجي في العلاقات الدولية.

[2] جوزيف ناي (الابن)، المرجع السابق الذكر، ص ص 257-258.

3- يركز التعدديون على أهمية الحفاظ على الأشياء الدولية المشتركة، مثل: المحيطات، البيئة واستعمال الفضاء الخارجي. وعلى هذا الأساس، ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد في تنمية وصياغة أنظمة عالمية من القوانين والمؤسسات التي تنظم العمل الدولي في مجالات متنوعة لا تقتصر على البيئة والتجارة الدولية فحسب، بل تشمل أيضا انتشار الأسلحة، حفظ السلام، حقوق الإنسان والإرهاب وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وبإمكان الولايات المتحدة أن تكون طرفا فعالا في إدارة النزاعات والأزمات الدولية، بالعمل كوسيط لتقليص مصادر عدم الاستقرار[1].

وفي تقييم للمحاور الكبرى للمقاربة التعددية حول الإستراتيجية الأمريكية الجديدة المتركزة على "مفهوم الشراكة الموسعة والقيادة الأمريكية Enlargement Partnership and American Leadership"، فإنه تشكل الافكار المطروحة-التي تبدو لنا- قواسم مشتركة لتطور المدرسة اللبرالية الكلاسيكية وتقاطعها مع اللبرالية الجديدة والتيار المثالي الأخلاقي الذي يشجع النزعة التعاونية والمؤسساتية في العلاقات الدولية. أيضا، فإن التعدديين أضفوا شيئا من الواقعية اللينة Soft Realism على أطروحاتهم وشددوا على أهمية دور القوة في إدارة الشؤون الدولية كذلك نلمس لديهم نوعا من البراغماتية حيال معطيات التحالفات الدولية.

وأخيرا، فإن النظام التعددي -الذي هو صيغة معدلة اسميا لنظام توازن القوى- قدم ميزتين للولايات المتحدة الأمريكية. أولها، أنه يخفض الإنفاق الدفاعي كما يقلل من الحاجة إلى نشر القوات الأمريكية في المناطق الساخنة من العالم، مادامت الولايات المتحدة الأمريكية تترك معالجة المشكلات لتضطلع بها الدول الكبرى في مناطقها. ثانيها، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتمتع -بدرجة أكبر من الحرية- في الاهتمام بمصالحها الاقتصادية حتى لو ألحقت ضررا بعلاقاتها السياسية مع حلفائها القدامى، إلا في الحالات المحددة التي تحتاج فيها إلى التحالف مع إحدى القوى الكبرى لصد تهديد أكبر[2].

---

(1) نفس المرجع، ص 259.

(2) زالماي خليل زاد، "الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها عليها وعلى العالم"، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 34.

الفرع الثالث: الأحاديون وإستراتيجية الهيمنة العالمية

يعتبر التيار الذي يتبنى وجهة النظر الأحادية على قدر كبير من التنوع والتمايز المعرفي والفكري. فهو ليس تيارا متجانسا من حيث الرؤى الإستراتيجية والفكرية، بل هو مزيج من المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد والواقعيين الجدد الذين يرون في انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة فرصة مواتية لصياغة جديدة للعلاقات الدولية وفقا للتصور الأمريكي الأحادي. وبشكل عام، فإنهم يتصورون أن القرن الواحد والعشرون سيصبح قرن عدم توازن القوى الصارخ لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن الرؤية الإستراتيجية التي صاغها أصحاب النزعة الأحادية تتأسس على توجيه انتقادات شديدة لتيار التعدديين الذين وصفوا إستراتيجيتهم بسياسة المساعدات الإنسانية على طريقة الأم تريزا، وعدم قدرتهم على استثمار معطيات البيئة الجديدة في المضي قدما على طريق الزعامة والهيمنة على العالم واستغلال فارق القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها الوطنية الحيوية. وتبعا لأنصار نظرية ثبات القطبية الأحادية، فإنهم يعتقدون أنه كلما زادت الدولة الزعيم قوة زاد النظام الدولي استقرارا. فالدور الأمريكي حسب "وليام كريستول William Cristol " و"روبرت كاغان Robert Kagan" يجب أن يتمثل في الهيمنة الشاملة على العالم وتكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي الكاسح لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة التي تتماشى مع انتشار وتحقق قيمها الحضارية. إذ أن انتصارها على إمبراطورية الشر حقق تفوقا استراتيجيا وأيديولوجيا غير مسبوق. فالهدف الأول والأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في الحفاظ على هذا التفوق وتدعيمه من خلال الأمن الأمريكي والحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم كله[2].

---

[1] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

فأمريكا بعد انتهاء الحرب الباردة لها مصالح طويلة الأمد في أن لا تسيطر قوى معادية على القارة الأوراسية. ولتبرير هذه الدعوة، فإن الأحاديين يسندون وجهة نظرهم بحاجة العالم الماسة إلى زعامة تفرض ضبطا استراتيجيا على تحركات القوى الدولية. وحسبهم، فإن مصدر التهديد في العالم سيتعاظم في حالة تراجع القوة والهيمنة الأمريكية، والخطر الأساسي يتمثل في الضعف الأمريكي ذاته. فالهيمنة الأمريكية تعد الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأمن الدولي من الانهيار لذلك يلزم التفكير ليس في الحفاظ على السلام فحسب بل في فرضه على الأطراف المتصارعة. فالشقوق التي يمكن أن تصيب جدار الهيمنة الأمريكية -حسب الأحاديين- لن تأتي إلا من ترك الساحة العالمية للآخرين. فالتنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة وحلفائها يمثل خطرا كبيرا بالنسبة لها مع احتمالات حدوث صدامات حادة مع اليابان وأوربا في حالة استمرار التوجه الدولي على ما هو عليه. فضلا عن ذلك، تشكل الصين وروسيا أكبر مصادر التهديد الإستراتيجي للزعامة الأمريكية. ومنه، فالدور الأكبر الذي يجب أن تقوم به أمريكا في البنية الجيوسياسية الجديدة هو تحجيم تلك القوى التي تسعى إلى الهيمنة خاصة في المجالات الجغرافية الشديدة الأهمية، مثل: الفضاء الأوراسي ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا[1].

ودائما حسب المنظور الأحادي، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية الخارجية هو إحداث تغيير في النظام في البلدان غير الديمقراطية كالعراق وكوريا الشمالية والصين وإيران، ذلك أن التعددية سوف تعني «إغراق الإدارة الأمريكية في عصيدة طرية فضفاضة من صنع القرار الجماعي وبذلك تكون قد حكمت على نفسك بالاقتصار على إظهار ردود الأفعال إزاء الأحداث»[2]. ويجادل الأحاديون بأن القضية الرئيسية في النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمعبرين عن معارضة هيمنتها ليست هي الغطرسة الأمريكية بل هي الحقيقة المحتومة التي لا مفر منها للقوة الأمريكية بأشكالها المتعددة. ومن هذه الزاوية فعلى الأمريكيين أن يقاوموا تجاوز القانون الدولي على سيادتهم والحد من تدخل الأمم المتحدة إلا بما يتوافق ودور أمريكا العالمي.

---

[1] أناتولي أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 256-258 .

[2] جوزيف ناي (الابن)، المرجع السابق الذكر، ص ص 273-274.

أما فيما يتعلق بتحديات القوة الأمريكية، فإنها تنبثق من عوامل جيوبوليتيكية وبالتحديد من إمكانية تحالف قوى إستراتيجية بين دول، هدفها الحد من الهيمنة الأمريكية. فحالة الكراهية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وحسب الأحاديين له علاقة بسلم القوة. فالولايات المتحدة الأمريكية أقوى من أية دولة أخرى. ولطالما أن تمركز القوة مرادف للاضطراب، فإن البلدان الأخرى تنتفض لإقرار نوع من التوازن مع القوى العظمى المهيمنة حسب القانون الثاني لنيوتن ليس في الطبيعة ولكن في العلاقات الدولية، حيث سبق أن تكتلت الدول لهزيمة القوى المهيمنة في التاريخ. وعليه، يجب تفتيت هذه التحالفات ومنع سيطرة القوى الكبرى على الفضاءات الحيوية والجيواسراتيجية[1].

---

[1] فريد زكريا، **"كراهية أمريكا"**، ترجمة: عادل زقاغ، علم السياسة والعلاقات الدولية: قراءات عالمية، المجلد الأول، العدد الأول، باتنة، 2005، ص ص 57-58.

المبحث الثالث: اتجاهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر على التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية

مثّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثاني انعطافة حقيقية في غضون عقد من الزمان في مسار العلاقات الدولية والسياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة. وقد أثارت جدلا واسعا حول ما إذا كانت هذه الأحداث ستكون لحظة تحول وقطيعة في التاريخ ونهاية لحقبة كاملة وبداية لعهد جديد أم مجرد هزة عابرة لا تأثير لها في العمق والجوهر على العلاقات الدولية وتطوراتها المستقبلية؟

كانت محاولات الإجابة عن هذا السؤال متطابقة إلى حد بعيد بشأن التأثير العميق والبنيوي للأحداث على الشؤون الدولية وإيقاعها السريع وردات الفعل التي تركتها والنتائج البعيدة التي ستفضي إليها مستقبلا، خاصة على السياسة الأمريكية تجاه العالم بحكم استهدافها في أمنها القومي وفي داخل أراضها لأول مرة في التاريخ، وأيضا باعتبارها القوة الأعظم تأثيرا في الشؤون الدولية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة. من هذا المنظور، يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية المُقدّمَة لاستكناه الحدث وتأثيراته في ثلاث اتجاهات متمايزة، هي:

الاتجاه الأول: اعتبر أحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة؛ أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذي كان يحتاج إلى ذريعة الخطر الخارجي الذي يوفر الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية. بحيث وجدت الإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الابن في الأحداث فرصة تجسيد المشروع الإمبراطوري للهيمنة "The Empire of Hegemony" ذي الخلفية الأيديولوجية المحافظة، القائمة على ثلاثة ركائز أساسية هي: التفوق العسكري العالمي، الأصولية الدينية والنيوليبرالية الاقتصادية[1].

ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأمريكيين لتمرير أجندتها الإستراتيجية ومضاعفة الإنفاق والتدخل العسكري في الخارج وفق مبدأ إثارة الخوف.

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص 12.

وفي سياق متصل بالمفاهيم النظرية المطروحة لتفسير الأحداث وتأثيراتها على أنماط العلاقات الدولية، تشير بعض الدراسات إلى أنه -ومن منظور إستراتيجي- فإن هذه الأحداث ساهمت في ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اختفاء الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبار وجود عدو خارجي من ثوابت السياسة الأمريكية شكلت لها الأحداث فرصة لتثبيت عدو جديد في منظومة التفكير الأمريكي. فالإرهاب الدولي "International Terrorism" كبديل موضوعي للعدو السوفيتي، أضحى متغيرا أساسيا لبناء عقيدة إستراتيجية للتحالف الدولي، وصياغة وبلورة أدبيات نظرية ومفاهمية جديدة وأطر تفسيرية للتفاعلات العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتلخص عبارة «من الحرب الباردة إلى الحرب ضد الإرهاب "From the cold war to the war on terror" أنماط التوجهات الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية. كما تبين إلى أي مدى قادت هذه الأحداث إلى سد فجوة الفراغ الإستراتيجي "Strategic gap" لفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وبناء على ذلك، فالحرب الشاملة ضد الإرهاب "Global war on terror" ستكون المفهوم الأكثر مركزية في الخطاب الاستراتيجي الأمريكي لما بعد 11 سبتمبر[1].

ومن جانب آخر، أدت أحداث 11 سبتمبر إلى حسم الجدل الفكري الإستراتيجي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بين الأحاديين "Uni-polarists" والتعدديين "Multi-polarists"، لصالح دعاة التيار الأحادي. حيث دفعت بآرائهم وأفكارهم إلى مقدمة السياسة الخارجية الأمريكية في تماثل مع أطروحات المحافظين الجدد وتحت مفاهيم جديدة مثل: الحرب الاستباقية والعمل بشكل إنفرادي والتدخل العسكري في العالم.

الاتجاه الثاني: وهو وثيق الصلة بالاتجاه الأول، ويتمثل في اللجوء إلى أطروحة صدام الحضارات "The Clash of Civilisations" التي كثر الحديث حولها بعد الأحداث. فأطروحة صدام الحضارات التي قدمها "صمويل. ب هنتنغتون Samuel. B Huntington" كمقاربة لتفسير نمط النزاعات في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة والتي تنطوي على تحليل لشكل الصراعات التي ستكون حسبه دامية بين كيانات

---

(1) Michael Cox , From the cold War to the War on Terror, in : John Baylis and Steve Smith(eds), The Globalisation of World Politics, Oxford University Press, Third Edition, 2004, p p. 152-155.

ثقافية متمايزة وحضارات مختلفة من حيث البنى الثقافية. فالحدود الفاصلة بين الحضارات ستكون حدودا ثقافية بسبب دور العامل الثقافي والعامل الديني تحديدا في تأجيج الصراعات والنزاعات بين الدول على خلفية الاستقطابات الإثنية والدينية والهويتية فيما سماه حدود الدم Blood Boarders. من هذا المنظور، فالتصادم الحضاري خاصة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية سيكون حتمية تاريخية في مستقبل العلاقات الدولية. إذ جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضفي على هذه الحتمية بعضا من الصدقية بعد التراجع الأكاديمي الذي شهدته أطروحة صدام الحضارات. ومع أن الكثير من المحللين والكتاب لا يذهبون إلى حد اختزال الصراع الدائر راهنا في صراع الإسلام والغرب، إلا أن التحوير المفهومي للحرب الشاملة على الإرهاب حاضر في الأذهان، بصورة توحي باختزاله في الحرب الشاملة على الإسلام[1]. وقد عكست الخطابات السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة بعد التفجيرات هذا الوضع بالتركيز على الأصولية الإسلامية وخطرها وضلوعها في الأحداث، وكذلك ما أصبح يشكله التحدي الإسلامي كعدو إستراتيجي على منظومة الحضارة الغربية[2].

الاتجاه الثالث: يرى في هجمات 11 سبتمبر ردة فعل همجية من طرف العالم الثالث على الحداثة الغربية والقيم الغربية، التي تمثل العولمة أكبر تجلياتها المعاصرة. فالأوضاع المعقدة التي يعيشها العالم الثالث ولدت شعورا بالإحباط لدى فئات واسعة من شعوبه والتي باتت ترى في هذه الأوضاع نتاجا لسياسات الدول الغربية التي كرست التخلف والفقر والعنف فيها، وخاصة بسبب إفرازات ظاهرة العولمة التي زادت من توسيع الهوة بين العالم المتقدم وعالم الجنوب المتخلف. وقد مثلت الهجمات على مركزي التجارة العالمية دلالة رمزية على وجاهة المقاربة التفسيرية من هذا المنظور. وعلى المستوى الثقافي، ليس بمعنى أطروحة صدام الحضارات والثقافات والديانات، وإنما بسبب غياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لأيديولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تروج له الأدبيات الأمريكية، أو توفير إطار مرجعي لديناميات العولمة في ما وراء طابعها التقني-الاقتصادي.

---

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص 13.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 35-36.

وليس بإمكان الخطاب الليبرالي الجديد تقديم هذا الإطار الأيديولوجي لما يكتنفه من التناقضات بين النظرية والتطبيق، بحيث تحول الخطاب الليبرالي إلى مجرد أداة لممارسة التدخل الانتقائي في شؤون البلدان بحسب المصالح الآنية. فالإرهاب الجنوبي -من هذا المنظور- هو تعبير حاد وجذري عن تفاقم أزمة التواصل بين الفضاءات التي يتشكل منها عالم اليوم فيما وراء وهم القربة الكونية الواحدة المنسجمة[1]. فهذا الاتجاه يفسر الهجمات من زاوية اشتداد حالات الغضب في الدول الفقيرة من السياسات الاقتصادية الظالمة والمجحفة للولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية.

وخلاصة لما تقدم، يمكن القول أن هذه الاتجاهات حاولت تقديم إطار تفسيري لطبيعة الأحداث وتأثيراتها على مستقبل السياسة العالمية والسياسة الأمريكية منها تحديدا. إذ تركت أحداث 11 سبتمبر تأثيرا عميقا في بنية السياسة الإستراتيجية الأمريكية وعززت -بشكل كبير- أطروحة مشروع الهيمنة الشاملة على العالم الذي تقف أفكار المحافظية الجديدة "The new Conservatism" وراء الترويج لها في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية ونقلها إلى التطبيق الواقعي في السياسة العالمية.

المطلب الثاني: تأثير المحافظون الجدد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الأول: تعريف المحافظية الجديدة ونشأتها

تسمية المحافظية الجديدة «The new Conservatism» جاءت في مقابل المحافظية التقليدية القديمة. وهي مدرسة فكرية ذات أطياف عديدة في السياسة الأمريكية بعضها معتدل وبعضها الآخر متطرف. والمحافظون الجدد يقفون على أقصى اليمين. وهم امتداد للتيار الويلسوني المحافظ في السياسة الأمريكية الذي كان يؤمن بأن القيم الديمقراطية تحتاج إلى قوة قادرة على فرضها ونشرها، والضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان في العالم. والفارق الأساسي بين المحافظين الجدد والمحافظين الجمهوريين التقليديين، يكمن في أن المحافظين التقليديين يميلون إلى تبني خطاب العزلة والتقليل من التدخل في الشؤون العالمية، بينما ينزع المحافظون الجدد إلى الانهماك في قضايا السياسة العالمية ويدعون إلى زيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية. تبلور تيار المحافظين الجدد في حقبة

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص 17.

الثمانينات الريغانية على شكل مجموعات تتسم بالاستماتة في العداء الشديد للمعسكر الشرقي، والإيمان العميق بالتفوق الأمريكي الغربي. وكان ذلك على يد مجموعة من المنشقين عن الحزب الديمقراطي من أمثال "أرفنغ كريستول" و"نورمان بودرهورتز" و"ميج ديكنز"[1].

تعود النشأة الفكرية للمحافظين الجدد إلى تأثير أفكار الفيلسوف الألماني اليهودي "ليوشتراوس" التي كانت فلسفته تقوم على دعامتين أساسيتين: أولاهما: يقينه بأن الديمقراطية لا تستطيع فرض نفسها إذا بقيت عاجزة عن مواجهة الطغيان، أما الثانية -التي ترسخت عنده ومثلت المنطلق في عقيدة المحافظين الجدد- هي أن أي موقف رافض للقيم الغربية الديمقراطية يعد رفضا للفضيلة ذاتها. وبناء على ذلك، قسم الأنظمة إلى أنظمة خيرة وجيدة وهي الأنظمة الديمقراطية وأخرى فاسدة وشريرة (محور الشر) وهي الأنظمة غير الديمقراطية[2].

استمر عمل المحافظون الجدد الفكري الذي يستمد مرجعيته من الفلسفة الشتراوسية وانصرفوا إلى المزيد من الانخراط في العمل الأكاديمي والإعلامي وكونوا في النهاية مذهبا فكريا أكثر منه توجها سياسيا، حتى تم لهم حضور بارز على الساحة السياسية الأمريكية، ظهر بقوة أثناء فترة الفراغ الاستراتيجي التي تلت انتهاء الحرب الباردة، حيث انبرى هذا التيار إلى طرح وتبني أفكار تسد هذا الفراغ، مثل أطروحة "نهاية التاريخ The end of History" لفرنسيس فوكوياما[*]، الذي يعد من أبرز رموز المحافظية الجديدة، وأطروحة "صدام الحضارات The clash of Civilization" لصمويل هنتنغتون.

ولما وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001، وجد المحافظون الجدد فيها فرصة لتنفيذ أفكارهم وتطبيقها في شكل مشاريع تختزل رؤيتهم لأمريكا والعالم، تبلورت كلها في مشروعهم البحثي الذائع الصيت حول عهد السلام الأمريكي "Pax Americana"، والذي ظهر في مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي

---

[1] مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، مجلة البيان، في: عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، الرياض، الطبعة الأولى، 2004، ص 329.

[2] نفس المرجع، ص 332.

[*] يعد فرنسيس فوكوياما صاحب كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير The end of history and the last man" من أبرز منظري تيار المحافظين الجدد قبل أن يعلن انسحابه من هذا التيار وبدأ في النقد والتشهير بأفكارهم، راجع مقاله: ما بعد المحافظية الجديدة في شؤون الأوسط، عدد 122، جوان 2006.

صاغ فيه المحافظون الجدد[*] إستراتيجية شاملة للهيمنة الأمريكية على العالم تدعى بمشروع القرن الأمريكي الجديد "The Project of the New American Century"، بأدوات وتكتيكات ومسوغات جديدة، مستمدة من مرجعيتهم الفكرية والفلسفية حول التاريخ، الدين والسياسة. وعليه، فإن مشروع القرن الأمريكي الذي يتحدث عنه المحافظون الجدد تأسس عام 1997 تحت رعاية مؤسسة المواطنة وموّلته مؤسسة برادلي. وقد ارتبط أيضا بمؤسسة "أمريكان انتربرايز"، وهدفه المعلن هو تعزيز القيادة الأمريكية للعالم من خلال زيادة الإنفاق الدفاعي وتحدي الأنظمة المعادية لمصالح أمريكا وقيمها وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين[1].

الفرع الثاني: مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية عند المحافظين الجدد

حسب فرنسيس فوكوياما، فإن التحول الأبرز الذي نجم عن أحداث 11 سبتمبر هو القطيعة النهائية مع المقاربة الانعزالية التي جمعت بين التوجهين الديمقراطي والجمهوري على اختلافهما في الرؤية والتوجه خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

لقد تغيرت الأوضاع جذريا بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية -المستهدفة لأول مرة في تاريخها وعلى أرضها وأمنها القومي- بناء عقيدة إستراتيجية جديدة تتماشى مع هذه التحديات غير المسبوقة. وتُلخّص مقولة "روبرت كاغان ووليام كرتسيول" «مصالح قومية ومسؤوليات كونية» الإطار العام الذي صيغت في ظله الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

فالإستراتيجية الكبرى للمحافظين الجدد لا تنفصل في سياقها عن الجدل الإستراتيجي قبل أحداث 11 سبتمبر. فالهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم وردع المنافسين والأعداء وبلوغ المصالح القومية وتحقيقها ذات الأبعاد الجيوإستراتيجية والامتداد الكوني هي الركائز المحورية في التصور الإستراتيجي للمحافظين الجدد.

---

[*] يضم الفريق الذي صاغ مشروع القرن ألأمريكي الجديد أبرز رموز المحافظية الجديدة من أمثال: إيرفينغ كريستول، وليام كريستول، نورمان بودهورتز، ريتشارد بيرل، بول، وولفوفيتز، إيليوت أبرامز، ديفيد ورمز، جون بولتون، دوغلاس فايت، روبرت كاغان، دونالد كاغان، وليام بينت، ديك تشيني، رونالد رامسفيلد...الخ.

[1] مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، المرجع السابق الذكر، ص 357.

ففي ظل غياب أي منافس استراتيجي من حجم الاتحاد السوفيتي، ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف كقوة عظمى في الساحة الدولية، مركزة فقط على تأمين مصالحها الوطنية المباشرة الملموسة مع التخلي عن تحمل المسؤوليات الكبرى التي سبق لها أن تولتها بوصفها زعيمة العالم الحر. علاوة على ذلك، فإن سياسة خارجية منطلقة من فكرة هيمنة أمريكا والمزاوجة بين المبادئ والمصالح المادية من شأنها أن تعني قدرا من التدخلات العالمية لا تستند فقط إلى مفهوم المصلحة الوطنية، ولكن يجب ربطها بحماية القيم الأمريكية أيضا. كذلك ينبغي لأي إستراتيجية تتوخى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في العالم أن تعتمد على التنبؤ المسبق بالأزمات قبل تفجرها وتطورها إلى نزاعات مستعصية على الحل. وذلك حسب المحافظين الجدد هو معيار أي قوة عظمى كوكبية عازمة على صياغة البيئة الدولية بما ينسجم مع مصلحتها. فمبدأ الاستباق "Pre-emptive" والتدخل الإستباقي "Pre-emptive intervention" يجب أن يشكلا حجر الزاوية في إستراتيجية التعامل مع الأوضاع الدولية التي بها نذر تشكيل تهديد أمنى للولايات المتحدة الأمريكية. فلم تعد إستراتيجية الهيمنة مرتبطة بمعيار المصلحة الوطنية، إنما يتعدى ذلك إلى صياغة البيئة الدولية بشكل استباقي لتشكل مجالا حيويا لا نهائيا للمصلحة الوطنية[1].

إضافة إلى ذلك، فالمحافظون الجدد مثلهم مثل الواقعيون يدعون إلى ضرورة تكريس التفوق العسكري الأمريكي عالميا، وبالشكل الذي يجعل الهوة في التسلح تزداد اتساعا بينها وبين بقية الدول والتي تستطيع بها موازنة ميزتها النسبية في القوتين الاقتصادية والتكنولوجية. وكثيرا ما يثير المحافظون الجدد مسألة الإنفاق العسكري في نقاشاتهم وكتاباتهم، فيطالبون بتخصيص زيادات هائلة في الإنفاق العسكري لرأب الصدوع الناتجة عن تقليص إدارة كلينتون من نفقات التسليح وموازنة الدفاع. الشيء الذي أفضى إلى ظهور فجوة بين غايات أمريكا الإستراتيجية ومطامحها، والوسائل المتوفرة لبلوغ تلك الغايات. هذه الفجوة تزداد اتساعا كلما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها في الخارج. ويبدو معدل 3,5% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي البالغ 11 ألف مليار دولار جديرا بتحقيق تمويل كاف لمتطلبات شؤون الدفاع وموازنات التسلح[2].

[1] ويليام كريستون وروبرت كيغن، "مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية"، في: إيرون سيلزر، المحافظون الجدد، ترجمة: فاضل جيكر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 104-105.

[2] المرجع نفسه، ص 106.

وفضلا عن ذلك، يشدد المحافظون الجدد على أهمية تمتين روابط التحالف التقليدي القائم بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والديمقراطيين في العالم منذ حقبة الحرب الباردة، ويعتقدون أن أي إستراتيجية أمريكية للتفوق العالمي دون إشراك الحلفاء الموثوقين، مثل: بريطانيا، ألمانيا، اليابان وإسرائيل، هي فكرة تبدو مضللة إستراتيجيا، ولذلك من شأن أي إستراتيجية هادفة إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي، تتطلب التزاما مطردا بالعمل مع الحلفاء. وعليه، ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف بشأن التهديدات الموجهة إلى مصالح حلفائها كما لو أنها تهديدات تطال المصالح الحيوية الأمريكية. هذا التصور متماثل مع العمل في الإطار التعددي الذي أشرنا إليه كأحد خيارات العمل الإستراتيجي المثير للنقاش مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتتأسس نظرة المحافظين الجدد تجاه تنفيذ هذه الإستراتيجية على مبدأين رئيسيين:

المبدأ الأول: سياسة تغيير الأنظمة

في تقاطع مع أطروحات التيار الأحادي بشأن ضرورة تغيير الأنظمة يؤكد المحافظون الجدد على مركزية هذه المسألة في أية إستراتيجية أمريكية لإعادة صياغة البيئة الدولية وفقا للمصالح الأمريكية. فكما زاوجت الإستراتيجية الأمريكية الناجحة في الحرب الباردة بين احتواء الاتحاد السوفيتي من جهة، والمسعى الهادف إلى تقويض النظم الشيوعية من الداخل من جهة ثانية، فإن إحدى أهداف السياسة الخارجية الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة من وجهة نظر المحافظين الجدد يجب أن تتركز على إحداث تغيير في أنظمة حكم الدول المعادية في كل من بلغراد، بغداد، طهران، بيونغ يانغ، دمشق، بكين وموسكو ...الخ. هذه الإستراتيجية التي تعد مسارا متواصلا لإستراتيجية الاحتواء والإفساد "Containment and Contamination" أطلق عليها "بالاحتواء المزدوج Dual Containment" التي باشرتها إدارة بيل كلينتون وكانت موجهة إلى الأنظمة المعادية في الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية، وتحديدا العراق وإيران. وكان الهدف هو شل القدرات والتحركات الإستراتيجية للنظامين، ويسعى أساسا إلى تحريك ديناميات الانفجار من الداخل[1]. هذا، ويبقى خيار الحرب غير مستبعد من حسابات الإستراتيجية الجديدة. إذ تحاول الحرب مع السبل غير العسكرية أن تعجل بديناميات الانفجار الداخلي.

---

[1] عمرو ثابت، المرجع السابق الذكر، ص 22.

وفي مسألة تغيير الأنظمة، لا يتفق المحافظون الجدد مع النيوليبراليين في فكرة ضرورة التعامل التجاري مع أي نظام مهما كان معاديا. فحسب اعتقادهم، فإن من شأن تلك العلاقات أن تعرض الهدف الجوهري في إعلان النظام الديمقراطي إلى انتقادات بصورة تتعرض فيها الجاذبية الأخلاقية والثقافية الأمريكية بسبب التعامل مع الأنظمة غير الديمقراطية.

وبناء على ذلك، يستخف المحافظون الجدد بسياسة الليبراليين الجدد التي ترمي إلى تغيير سلوكات هذه الأنظمة عن طريق زيادة ربطها وإدماجها في شبكة التبادلات العالمية والاعتماد المتبادل، وهي سياسة لا تصمد أمام الوقائع التاريخية. فالوفاق المفتوح مع الاتحاد السوفيتي لم يؤد إلى تخلي الاتحاد السوفيتي عن أيديولوجيته، بقدر ما دفعت به إلى مزيد من التشدد في بناء إمكانياته وقدراته. لكن سياسة ريغان المعادية لسياسة الوفاق تمكنت من الإطاحة بالاتحاد السوفيتي. والدرس المستخلص من مثال الاتحاد السوفيتي -حسب المحافظين الجدد- يتمثل في معاملة الأنظمة الشبيهة بهذا الأخير بالعمل على تحقيق زوالها وتغييرها ولو بالقوة -إذا اقتضى- الأمر وليس العمل على ربطها بشبكات من الاعتماد المتبادل الذي لن يمنحها سوى الوقت الكافي لاستكمال استعداداتها وبناء قدراتها لتصبح في نهاية المطاف أنظمة غير طوعية[1].

ومن هذا المنظور، يجب على سياسة تغيير الأنظمة أن تُقدم في إطار متناغم مع مقتضيات المبادئ والقيم الديمقراطية كالإصلاح ونشير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وذلك لإخفاء الطابع الإمبريالي المثير للاعتراض من قبل الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي على حد سواء. ومما لا شك فيه، فإن سياسة تغيير الأنظمة الفاسدة بأنظمة إصلاحية وديمقراطية ستؤدي -في الأخير- إلى تحقيق المصالح الأمريكية عن طريق ذات الأنظمة التي تبقى على أية حال مذعنة ومستجيبة لمتطلبات السياسة الأمريكية في هذه المناطق. ولإخفاء طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين هذه الأنظمة، ونفي تهمة العمالة عنها، تمت صياغة مفاهيم مستوحاة من تاريخ الإمبراطورية الرومانية "Pax-Romana" مثل مصطلح الحليف الإستراتيجي أو الشريك الإستراتيجي الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية توزعه

(1) ويليام كريستول وروبرت كيفن، المرجع السابق الذكر، ص 109.

كلقب على مثل هكذا دول. فحسب "مايكل هاندل Michael Handel" «فقد طور الرومان شيئا فشيئا علاقة "الحامي-العميل" لتكون أقرب إلى علاقة المستغل من طرف واحد. وفقا لهذه العلاقة تحصل الدولة العميلة على قدر ضئيل من المنفعة، والتي كانت -في حقيقة الأمر- محميات أو دول تابعة أكثر منها أعضاء في تحالفات حقيقية وفي الوقت الذي احتاجت فيه روما إلى مساعدة الدول العميلة كانت هي نفسها حريصة على جعل هذه الدول قوية بأفضل شيء ممكن، بحيث تكون قادرة على حماية نفسها ومساعدة الرومان، دون أن تصل قوتها إلى الحد الذي يهدد المصالح الرومانية»[1].

هذا الإطار بالتحديد هو الذي يحكم السياسة الأمريكية وغاياتها الإستراتيجية من وراء قيامها باستبدال أنظمة بأنظمة أخرى تحت دعاوى نشر الديمقراطية. أما فيما يخص تكتيكات تغيير الأنظمة، فإنها تتباين من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى غيرها. ففي بعض الحالات، قد تكون أفضل الخطط دعم جماعات متمردة كما طبقت في نيكاراغوا, وقد تعني -في حالات أخرى- دعم منشقين بأساليب مكشوفة أو خفية، و/أو عقوبات اقتصادية مع عزل دبلوماسي. وفي حالة أكثر إلحاحا، يتطلب الأمر التدخل العسكري المباشر كما حدث في العراق عام 2003[2].

المبدأ الثاني: إعادة تعريف المصلحة الوطنية Redefinition the Concept of National Interest

حسب المحافظية الجديدة، لابد للأمريكيين أن يعاودوا احتضان مفهوم واسع لمقولة المصلحة الوطنية "National Interest" بشكل مغاير لتعريف الواقعيين لها، والتي لها ارتباط بعلاقة القوة والحدود الجغرافية ومستويات الرفاه المادي والازدهار. فالمصلحة الوطنية -حسب وجهة نظر المحافظين الجدد- لابد أن تتجاوز معناها الضيق المتمثل في الازدهار والأمن والرفاه المادي للشعب الأمريكي، لتشتمل على أبعاد إستراتيجية تمزج بين القيم الأمريكية والشرف العالمي والأمن والازدهار المادي فيما وراء الحدود الجغرافية. فأينما وجدت الحاجة إلى نشر القيم الأمريكية وتحقيق الرفاه المادي والأمني للشعب الأمريكي في بقعة من بقاع العالم، فثمة توجد المصلحة الوطنية؛ بمعنى أينما بلغ السلام الأمريكي مداه، فثمة المصلحة الوطنية، وقوام هذا الأمر توسيع مبدأ مونرو على العالم بأسره. فالمصالح الوطنية

[1] عمرو ثابت، المرجع السابق الذكر، ص 30.
[2] وليام كريستول وروبرت كيفن، المرجع السابق ذكره، ص 114.

الأمريكية بهذا التوصيف لها طابع كوني وتنطوي على معايير مادية كالأمن والازدهار والاقتصاد ومعايير قيمية أخلاقية تستوجبها ضرورة تعميم الديمقراطية والثقافة الأمريكية على العالم وهو ما يعبر عنه "نيبور راندهولد Reinhold Neibuhr" بقوله: «إن إحساس أمريكا بالمسؤولية إزاء أسرة دولية فيما وراء حدودنا فضيلة، وهذه الفضيلة لم تتعرض -بأي شكل من الأشكال- للتقليص من جراء كون هذا الإحساس بالمسؤولية نابعا في الوقت نفسه من الفهم الحصيف لمصالحنا الوطنية»[1].

ومن زاوية أخرى، يرتبط بالمصلحة الوطنية مفهوم الأمن القومي وتحدياته. هذا المتغير الذي له حضور واسع في أدبيات المحافظين الجدد ومقالاتهم. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبح الأمن القومي يحتل المرتبة الأولى على سلم الأولويات الإستراتيجية الأمريكية، ومفاد ذلك ما تسميه بالحرب الدولية على الإرهاب "Anti-Terrorism War" الذي أضطلع المحافظون الجدد بصياغتها أهدافا ووسائل كما أصبحت من المفردات الخطابية واسعة الانتشار والتي تخفي وراءها الكثير من الأجندة الخفية للهيمنة والسيطرة على العالم، خاصة بلدان العالم الإسلامي التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي لما تسميه الإرهاب الدولي.

بقيت نقطة أخيرة تجدر الإشارة إليها وذات صلة بإعادة تعريف المصلحة الوطنية وهي العمل على تهميش الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية. فالمحافظون الجدد لا يعارضون التحالفات الدولية إنما يتوجسون من منح المؤسسات التعددية مثل الأمم المتحدة حق نقض تحرك الولايات المتحدة. فالعمل مع الأمم المتحدة يكون مرغوبا فيه، إذا لم تشكل قيدا على حرية الحركة الأمريكية في العالم. أما إذا تحولت إلى منبر معاد للمصالح الأمريكية، فالمحافظون الجدد يطالبون صراحة بتجاوزها وتهميشها والعمل بشكل أحادي وإنفرادي[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص 118.

[2] ماكس بوت، "قصص خرافية عن المحافظين الجدد"، في: إرون سلزر، المرجع السابق الذكر، ص 82.

المطلب الثالث: اتجاه التحليل الجيوإستراتيجي: الاحتواء الشامل

تعتقد جل التيارات الفكرية والسياسية الأمريكية أن من شأن الهيمنة الأمريكية العالمية أن تثير ضدها عديدا من الاعتراضات التي تنطوي على رغبة بعض الدول وسعيها إلى تحجيم قوة أمريكا، خاصة إذا تبين لها أن عالما تقوده أمريكا متضارب مع وجودها ومصالحها. وتعتقد هذه الأوساط أن الأخطار والتهديدات الممكنة على الموقع الأمريكي في النسق الدولي يمكن أن تنبع من قيام تحالفات إستراتيجية بين دول كبرى تتقاسم العداء للتوجهات الأمريكية، يدفعها إلى ذلك إمكانياتها وقدراتها بأبعادها المختلفة. وللحفاظ على هذا الموقع، توصي هذه التيارات الفكرية بضرورة منع الولايات المتحدة الأمريكية لقيام أي تحالف استراتيجي لهذه الغاية بين تلك الدول، خاصة بين روسيا والصين[1].

في هذا الإطار، تقدم مقاربة التحليل الجيواستراتيجي الإسهامات الفكرية للإستراتيجيين الأمريكيين لإدارة التفاعلات العالمية من زاوية جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية في الفضاء الأوراسي الأكثر ديناميكية ونشاطا على مستوى التفاعلات في السياسة العالمية. التحدي الجيواستراتيجي المركزي الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية يمكن في وجود قوى معادية تسيطر على مقدرات أوراسيا الواسعة، لذلك كان الاهتمام الأمريكي بأوراسيا، وهو أمر تقليدي في مجال الجيوبوليتيك الأمريكي. فالمفهوم الأكثر تأثيرا في فن الدولة الأمريكية يتمثل في فكرة "قلب الأرض Heart Land" عن أوراسيا وعن الفضاء المركزي، للحيلولة دون قيام دولة مركزية قوية في هذا الفضاء الجيوبوليتيكي ولاسيما قيام تحالفات بين دول مركزية قارية[2].

الفرع الأول: المنافسون المحتملون

هناك سؤال ما فتئت الأوساط الأكاديمية الأمريكية تطرحه حول من سيكون بإمكانه مستقبلا استغلال تشتت القوات الأمريكية؟ بصيغة أخرى من بإمكانه أن يتحدى القوة الأمريكية في العالم؟. لقد أصبح تحديد هوية المنافسين المحتملين للهيمنة الأمريكية إحدى المهام الرئيسية المطروحة أمام عالم

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص ص 58-63.
[2] أناتوني أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

السياسة الأمريكي. ولقد لقيت أراء الأمريكيين بشأن القدرات المختلفة للدول تأثيرا متباينا، فهناك من يرى في الصين وصعودها المستمر القوة الأولى في العالم التي لها إمكانية تحدي الهيمنة الأمريكية، ويذهب فريق ثان إلى اعتبار روسيا، وبالرغم من ضعفها الحالي إلا أنها ستكون من بين الفاعلين الرئيسين المقررين للأوضاع الدولية وتحدي الإنفراد الأمريكي. أما "صمويل هنتنغون" فيرى في تفاعل الحضارات وإمكانية قيام تحالف الحضارات المخالفة للحضارة الأمريكية، التحدي الرئيس للهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين. إلا أن الاستراتيجيين الأمريكيين يعتقدون أن من شأن قيام أي تحالف بين الصين وروسيا والهند أو بين الصين وروسيا وإيران، أن يقوض الأحادية الأمريكية في العالم، عند هذه المعادلة تؤكد "تريزا ديلبش" «أن مستقبل العالم خلال مئة عام بالنسبة لقضية الحرب والسلام يتوقف على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا»[1].

أ/ الصين: يثير الصعود المستمر للقوة الصينية مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية إذ يرى الاتجاه الصراعي في العلاقات الأمريكية–الصينية أن الصين الصاعدة سوف تتحول إلى قوة منافسة، وستقود إلى زعزعة الاستقرار في أسيا وتحدي المصالح الأمريكية الحيوية فيها. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الصين تسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات التوسعية والسياسية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية إقليميا وعالميا، ويحفزها على ذلك استمرار تحسن أداء الاقتصاد الصيني منذ بداية التسعينيات، حيث لا يزال يسجل أعلى معدل نمو في العالم بالإضافة إلى نزوع الصين إلى تحديث وبناء قواتها المسلحة وفقا لإستراتيجية «النسر ذو رأسين»، هذا الوضع في حالة استمراره، سيدفع بالصراع الأمريكي-الصيني في الفضاء الجيوسياسي الباسيفيكي إلى دائرة التفاعلات العالمية. وهو أمر لا يمكن تجنبه في المدى المنظور[2].

ب/ روسيا: لا تزال روسيا بتوجهات سياستها الداخلية والخارجية "الثقب الأسود" في مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، ولازالت توجسات العلاقات أثناء الحرب الباردة تلقي بضلالها الكثيفة

---

[1] نفس المرجع، ص 33.
[2] محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الأمريكية–الصينية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 145، جوان 2001، ص 97.

على العلاقات الأمريكيةالروسية الحالية. وحسب وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس"، فإن روسيا ستبقى اللغز المحير أمام الولايات المتحدة الأمريكية. وتدلل التوجهات الحديثة لروسيا نزوعها المستمر إلى إعادة بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية واتخاذها لمواقف في سياستها الخارجية مخالفة للتوجهات الأمريكية، سيجعل منها منافسا محتملا ومعاديا لأمريكا في القرن الواحد والعشرين، خاصة إذا تم تعافيها اقتصاديا وسياسيا. ولقد قام اثنان من أبرع المختصين في الشؤون الروسية، وهما "دانيال يرجن وتاين جوستافينسون" بتحديد المدخل الإستراتيجي لواشنطن بشكل واضح على النحو التالي: «إذا ما استعادت روسيا قوتها الاقتصادية والسياسية فسوف تصبح خصما ومنافسا للولايات المتحدة الأمريكية ولن تكون هذه المنافسة منافسة أيديولوجية، وإنما منافسة بين دولتين عظميين»[1].

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، وقف أصحاب الاتجاه الواقعي -انطلاقا من الحقائق الجيوبوليتيكية- أمام حقيقة مفادها أنه إلى جانب «العظماء غير المشهورين الثلاثة البعيدين عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهم: الصين الكنفوشيوسية وجنوب آسيا الهندوسية والعالم الإسلامي (وهؤلاء يتجاوز تعداد كل واحد منهم مليار نسمة)، هناك دولة تقع في شمال القارة الأوراسية، وهذه الدولة هي روسيا.

هاتان هما الدولتان المحوريتان التي تذهب بشأنهما التحليلات الإستراتيجية الأمريكية إلى اعتبارهما تأتيان على رأس قائمة الدول التي تشكل تهديدا أو تحديا استراتيجيا للوضع الأمريكي في النسق العالمي. وعليه، فمدار الإدارة الجيواستراتيجية الأمريكية للتفاعلات العالمية ترتبط -إلى حد كبير- بمستقبل الديناميات المتولدة من توجهات العلاقات الأمريكية–الروسية-الصينية داخل ما يسمى بالمثلث الإستراتيجي العظيم في الجيوبولتيك الأوراسي في القرن الواحد والعشرين[2].

---

(1) زبيجينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، المرجع السابق الذكر، ص 47.

(2) أناتولي أوتكين، المرجع السابق الذكر، ص 59.

الفرع الثاني: الإدارة الجيواستراتيجية لأوراسيا

تشير الجيواستراتيجية "La Géostratégique" إلى الإدارة طويلة المدى للمصالح الجيوسياسية. وتعني الجيوسياسية "La Géopolitique" تفاعل السياسة مع الفضاء الجغرافي، أي تحليل التفاعلات السياسية في أبعادها المساحية والمكانية. وعليه، فالإدارة الجيواستراتيجية لأوراسيا "Eurasia" تعني مسألة وجود إستراتيجية أمريكية متكاملة وشاملة تحتضن مصالحها الموزعة على الفضاء الجغرافي لأوراسيا باتت أمرا حتميا "A Geo-strategy for Eurasia". وأوراسيا هي موئل معظم دول العالم التي تتسم بالتواجد السياسي القوي والديناميكية، كما أن أكبر دول العالم تعدادا للسكان لتي تطمح في أن تكون لها السيطرة الإقليمية، مثل: الصين، الهند وروسيا موجودة في أوراسيا، وكذلك الحال بالنسبة للدول ذات الطموح الهادف إلى تحدي التفوق الأمريكي. وتضم هذه المنطقة كذلك أكبر القوى النووية والاقتصادية والعسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويعيش في أوراسيا 75% من سكان العالم، كما يوجد بها 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و75% من موارد الطاقة العالمية. كل هذه المعطيات والإحصائيات جعلت من أوراسيا -خاصة في جزئها الآسيوي الشرقي- منطقة ذات أهمية جيوبولتيكية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل حجر الزاوية في إستراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة والهيمنة على العالم[1]. ولذلك فإن أوراسيا هي المنطقة المحورية في العالم. وأية قوة تسيطر على أوراسيا قد يكون لها من التأثير الحاسم في التفاعلات العالمية الشيء الكبير. فحسب "بريجنسكي"، فإن من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم[2].

وقد ثار جدل حاد بين رواد ومحللي الجيوسياسة حول ما هي المناطق ذات الأهمية الكبرى في الفضاء الأوراسي، وبرزت في خضم هذا الجدل منطقتان على قدر كبير من الأهمية. أولهما هي منطقة -المحور الأوراسية- التي كانت تشمل سيبيريا كلها وأجزاء واسعة من آسيا الوسطى. ثانيهما؛ هي منطقة قلب الأرض التي كانت تشتمل على شرق أوروبا والقوقاز. أما اليوم، فإن القضية الجيوسياسية

---

[1] المرجع نفسه، ص 95.

[2] Zibigniew Brzezinski, “A Geostrategy for Eurasia” foreign affairs, New York, N 5, vol: 76, sep-oct 1997, www.foreignaffairs.com.

تتعدى مسألة الجزء الجغرافي الأكثر أهمية من أوراسيا إلى التركيز على الفاعلين الأساسيين الأكثر تأثيرا في ديناميكية التفاعلات في الفضاء الأوراسي. ففي كتابه "رقعة الشطرنج العظمى" قسّم بريجنسكي هؤلاء الفاعلين إلى صنفين أساسيين، هما:

أولا: اللاعبون الناشطون جيوإستراتيجيا: وهم الذين يملكون القدرة على إحداث التأثير في الأوضاع كما لهم طموحات إقليمية نابعة من تفاعل عوامل تاريخية وسياسية وجغرافية.

ثانيا: المحاور النشطة جيوسياسيا: وهي الدول ذات المواقع الجغرافية الإستراتيجية المحفزة والتي لها تأثير على الظروف الإقليمية وعلى اللاعبين الناشطين جيوإستراتيجيا[1]. يضم الصنف الأول دولا مثل: الصين، روسيا والهند. وهي دول لها إمكانيات وقدرات علمية وبشرية واقتصادية وعسكرية، كما أن لها طموحات ومحفزات تاريخية وتطلعات خارجية. أما الصنف الثاني فيضم المنطقة الجيوسياسية في الجزء الآسيوي، وتشتمل على دول مثل: تركيا، إيران، دول آسيا الوسطى والقوقاز. وهي دول تستمد أهميتها من موقعها الحساس ومن عواقب ظرفها الذي تكون فيه على نحو محتمل عرضه لسلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين. وفي معظم الأحيان يمنحها موقعها الجغرافي دورا خاصا في تحديد إمكانية الوصول للمناطق المهمة، أو حرمان لاعب جيواستراتيجي كبير من الموارد أو من حرية الوصول إلى هذه الموارد. يمنح هذا التحديد للاعبين الجيواستراتيجيين وللمحاور الجيوسياسية خيارات حازمة ويساعد على تعيين المعضلات الكبرى للسياسة الأمريكية، وعلى توقع التحديات الكبرى في القارة الآسيوية. والتي يلخصها بريجينسكي في أربع مسائل أساسية، وهي:

1- أي نوع من روسيا يدخل ضمن الاهتمام الأمريكي؟

2- ما هي التصورات المتوقعة بشأن دول البلقان الجديد في آسيا الوسطى، وماذا يجب أن تفضل أمريكا لتقليل المخاطر الناتجة إلى الحد الأدنى؟

3- ما هي الإستراتيجية المثلى حيال الصين؟

---

[1] زبيجنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، المرجع السابق الذكر، ص ص 47-48.

4- أي التحالفات والائتلافات لأوراسيا جديدة تكون ممكنة، وأي منها يمكن أن تكون الأكثر خطورة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وماذا يلزم لمنع قيامها؟ [1].

تدفع المسائل السابقة بالفكر الإستراتيجي الأمريكي إلى مقاربة هذه التحديات برسم إستراتيجية شاملة تستند إلى مفهوم الاحتواء المتعدد للمنافسين المحتملين -ليست بصيغة الحرب الباردة- وإنما تطوير سياسات وآليات تستوعب مجمل التحديات والتهديدات، وقد ثارت نقاشات فكرية حادة حول أسلوب التعامل مع الصين وروسيا والهند.

وقد طرحت مسألة الاحتواء باعتبارها إستراتيجية ناجحة أدت إلى هزيمة الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، ولكن مع تعديلات تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الجديدة. وتتوخى إستراتيجية الاحتواء المتعدد "Multi-containment" المزج بين عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية مع محفزات ومغريات مختلفة تجاه كل دولة، بالإضافة إلى تقوية الروابط التحالفية التقليدية في المناطق المستهدفة بالاحتواء، خاصة في آسيا الشرقية وشرق أوروبا. فعلى الولايات المتحدة أن تظل عقبة أمام الطموحات الصينية في شرق آسيا كما عليها منع روسيا من إعادة نفوذها في المجال السوفيتي السابق، وكذلك الحضور الفعلي في جنوب آسيا حيث الهند المنافس الإقليمي الاستراتيجي. وتبقى الأولوية الإستراتيجية الملحة هي منع قيام المثلث الإستراتيجي المناوئ في شكل تحالف بين القوى الإقليمية الثلاث الصين، روسيا وايران[2].

كخلاصة عامة، ومن خلال ما تم طرحه في مباحث هذا الفصل، فإن المبحث الأول الذي تعرض إلى الإطار المفهوماتي للإستراتيجية أمكننا من الوقوف على المفهوم الأمريكي للإستراتيجية الذي تحكمه اعتبارات المصالح الكونية للولايات المتحدة الأمريكية وآليات تعزيزها ووسائل حمايتها والذي يتجاوز التعريف التقليدي للإستراتيجية المرتبط بالجوانب العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 50-58.

[2] أناتولي أوتكين، نفس المرجع السابق الذكر، ص ص 93-106.

أما المبحث الثاني، فتم التعرض فيه إلى منظومة الأفكار الإستراتيجية الأمريكية من خلال محطات تطورها التاريخي الأكثر تأثيرا وحسما في مسارات العلاقات الأمريكية–العالمية. وجاء ذلك بصورة مبتسرة ومختصرة فرضتها معطيات موضوعية ومنهجية تتعلق بالكشف عن الخلفيات النظرية للفكر الإستراتيجي الأمريكي، وليس الاستقصاء التاريخي الكرونولوجي الواسع وتفصيلاته المتشعبة.

في حين خصص المبحث الثالث لمقاربة الاتجاهات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كفاصلة تاريخية محورية، لكونها مثلت انعطافة حقيقة في تاريخ العلاقات الدولية مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وبصورة مفارقة لما قبلها وعلى نمط آخر يكشف تفاعلات جديدة في حقل السياسة العالمية.

وبناء على ما سبق، فإننا نستطيع القول أن الفصل الأول يعتبر بمثابة إطار نظري للدراسة المتضمنة البحث في الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي يبدأ فصلها الثاني بعنوان:

التحولات الجيوبوليتيكية والاستقطاب الدولي لآسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفيتي

الفصل الثاني

التحولات الجيوبوليتيكية والاستقطاب الدولي لآسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفيتي

المبحث الأول: التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي.

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والديموغرافي لآسيا الوسطى.

المطلب الثاني: السياق التاريخي للاستقلال.

المطلب الثالث: تحولات ما بعد الانهيار السوفيتي: الانتقال الثلاثي.

المبحث الثاني: المكانة الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية.

المطلب الأول: الصعود الإستراتيجي لآسيا الوسطى.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية للطاقة: طريق الحرير الجديد.

المبحث الثالث : الاستراتيجيات المتضاربة في آسيا الوسطى لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: توجهات السياسة الروسية نحو آسيا الوسطى: معضلة تمرد الفناء الخلفي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى: الأمن الجيواقتصادي.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإيرانية في آسيا الوسطى: الاختراق الأيديولوجي.

المطلب الرابع: الإستراتيجية التركية في آسيا الوسطى: العثمانية الجديدة.

المطلب الخامس: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى: التوسع شرقا.

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تحولات جيوسياسية طالت البيئة الدولية وسمحت بظهور مجموعة من الدول الجديدة على الساحة العالمية، حاملة معها إرثا ثقيلا من السوفيتية وتروم الولوج إلى نسق عالمي جديد مغاير ومختلف. وتعتبر الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى من أهمّ الكيانات السياسية التي ظهرت كدول جديدة ومستقلة في منطقة جغرافية شديدة الحراك الجيوسياسي وشديدة الاستقطاب الإقليمي والدولي وذات ديناميكية إستراتيجية لافتة للنظر، تنطوي على الكثير من الفرص والمزايا كما تحمل الكثير من المخاوف والتهديدات.

وعليه فإن هذا الفصل يبحث في التحولات الجيوسياسية في المنطقة الموسومة بآسيا الوسطى، وتأثيراتها على الجمهوريات الإسلامية وموقعها في البيئة الدولية كحقل لدراسات المناطق "Area studies" ويكشف عن المزايا الإستراتيجية الكامنة في المنطقة التي كانت مبعثا لتنافس دولي شديد الاستقطاب وذلك من خلال هيكلة بحثية من ثلاث مباحث أساسية، وهي:

المبحث الأول: التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي.

المبحث الثاني: المكانة الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية.

المبحث الثالث: الإستراتيجيات المتضاربة في آسيا الوسطى لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

المبحث الأول: التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانـهيار السوفيتي

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والديموغرافي لآسيا الوسطى

الفرع الأول: الموقع الجغرافي

لا يوجد اتفاق في أدبيات الجغرافيا السياسية حول تعريف آسيا الوسطى، باستثناء الاتفاق على أنها تقع في قلب القارة الآسيوية بعيدة عن المحيطات والبحار المفتوحة. أما فيما يتعلق بالحدود الجغرافية لتلك المنطقة، فإنه يمكن التمييز بين تيارين أساسيين: الأول وهو الذي يعرِّف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا ضيقا. إذ يَقصُرها على بعض الجمهوريات المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي في قلب آسيا، وهي: طاجاكستان، أوزباكستان، قيرغيزستان وتركمانستان. وبذلك فهو يستثني جمهورية كازاخستان من التعريف. ويمثل هذا التيار أحد أكبر المتخصصين في شؤون آسيا الوسطى وهو جيفري هويلر "Geoffrey Wheeler". أما التيار الثاني، والذي تمثله دائرة المعارف البريطانية "The Encyclopedia Britannica"، فإنه يعرف آسيا تعريفا جغرافيا أكثر اتساعا. إذ يحتج بأن آسيا الوسطى هي المنطقة التي تمتد شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر الأورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين ومنغوليا وتمتد طوليا من جنوبي سيبيريا في الشمال إلى شمال وشمالي إيران وأفغانستان في الجنوب. هذه المنطقة الجغرافية تشمل مجموعة الدول والأقاليم التي تضم كل من منغوليا والجزء الجنوبي من سيبيريا والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، بالإضافة إلى خمس جمهوريات استقلت حديثا عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991، وهي: كازاخستان، تركمانستان، قيرغيزيا، أوزباكستان وطاجاكستان[1].

من الواضح أن "هويلر" قد تبنى معيارا جغرافيا-دينيا لتعريف المنطقة، وربما يرجع استثناء كازاخستان إلى وجود تجمع سكاني روسي هائل في تلك المنطقة بما لا يجعل من الكازاخ أغلبية واقعة بها، بينما اعتمدت دائرة المعارف البريطانية على المعيار الجغرافي البحت. وبصرف النظر عن هذه الاختلافات ودلالاتها، فإن ما يهمنا بالأساس في هذه المنطقة وتعريفها بما يخدم أهدافنا في هذا البحث

[1] محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتحولات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص314.

هو الأخذ بالمعيارين الديني والجغرافي في تعريف المنطقة وتحديد إطارها الجغرافي وامتدادها الإقليمي وتفاعلها الدولي. وعليه فآسيا الوسطى هي مجموعة الدول الإسلامية الخمسة المستقلة عن الإتحاد السوفيتي عام 1991 والتي أتُّفق على تسميتها بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى " Central Asia Islamic Republic" والتي تضم كل من: كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، طاجاكستان وجمهورية قرغيزيا. حيث اتفقت هذه الجمهوريات فيما بينها عام 1993 على اعتماد تسميتها بـ"جمهوريات آسيا الوسطى"[1].

وتتسم هذه الجمهوريات بخصائص ثقافية-حضارية تميزها عن باقي مناطق آسيا الوسطى. وتقع هذه الجمهوريات الخمس في قلب آسيا الوسطى، مشكّلة كتلة إقليمية واحدة متجاورة جغرافيا لا تفصلها فواصل جغرافية، مما يرشحها لأن تكون كتلة سياسية واحدة. هذه الكتلة الإقليمية يحدها من الشمال روسيا الاتحادية مجاورة لكازاخستان وإلى الشرق تحدها جمهورية الصين الشعبية مجاورة لكل من كازاخستان وطاجاكستان وقيرغيزستان، وإلى الجنوب تحدها كل من إيران وأفغانستان مجاورتان لطاجاكستان وتركمانستان، وإلى الغرب يحدها بحر قزوين مشاطئا لكل من تركمانستان وكازاخستان (أنظر الخريطة المرفقة رقم 1).


خريطة رقم: 1: الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى



المصدر: www.islamonline.net

تبلغ مساحة آسيا الوسطى ما يقارب 4 مليون كم^2، فهي تزيد مثلا بثمن مرات على مساحة فرنسا وتعادل مساحة الهند ونصف مساحة الصين تقريبا. والتوصيف الطبيعي للمنطقة يشير إلى شدة تنوعها

[1] نفس المرجع، ص 315.

الإيكولوجي وغناها الطبيعي. فهي تتربع على مساحة 4 مليون كم^2 من الصحاري الواسعة والسهول والواحات والجبال الممتدة من بحر قزوين حتى حدود الصين، كما يوجد بها عدة أنهار أهمها نهري "سيحون وجيحون" أو "أموداريا وسيرادار يا" وبها أكبر بحيرة طبيعية مغلقة في العالم والمسماة ببحر الأرال. لكن التقسيم والتوزيع المساحي بين هذه الجمهوريات تم بشكل غير متساو، فمساحة كازاخستان تشمل أكثر من نصف المساحة الإجمالية، ومرد ذلك إلى عوامل تاريخية وسياسات استعمارية. فالمنطقة اليوم عبارة عن كتلة إقليمية وجغرافية واحدة في قلب آسيا الوسطى تشكل فسيفساء دينية وعرقية ولغوية تتداخل فيها الأعراق والأديان واللغات ويمتزج فيها التاريخ بالجغرافيا حتى أصبحت اليوم حقيقة توصف بقلب الأرض "Heart Land"[(1)].

جدول رقم (1): الدول، المساحة، السكان في آسيا الوسطى

الدولة	المساحة كلم2	السكان (مليون نسمة)
كازاخستان	2700.000 كلم^2	15.2 مليون نسمة
تركمانيستان	488.100 كلم^2	5 مليون نسمة
أوزباكستان	447.400 كلم^2	23.3 ملين نسمة
طاجاكستان	143.100 كلم^2	7.3 مليون نسمة
قيرغيزستان	198.500 كلم^2	5.2 مليون نسمة
المجموع	3 977 100 كم^2	56 مليون نسمة

المصدر: - Institut d'études internationales de Montréal, bulletin n°84, février 2007, www.er.vqam.ca.

الفرع الثاني: التركيبة السكانية

فيما يتصل بالسكان في آسيا الوسطى، فإن الملاحظة الأولى الظاهرة لكل متتبع لشؤون المنطقة هو ضعف التعداد السكاني في المنطقة مقارنة بمناطق الجوار في قارة آسيا. فتعداد السكان -حسب تقديرات عام 2007- بلغ 56 مليون نسمة موزعة بين الجمهوريات الإسلامية كما ورد في الجدول رقم(1) أعلاه. وهو ما يمثل أقل من تعداد سكان إيران التي تحصي أكثر من 70 مليون نسمة لوحدها. في حين يبلغ تعداد سكان الصين أكثر من 25 مرة من عدد سكان آسيا الوسطى وكذلك كل من الهند التي يبلغ حجم سكانها أكثر من 20 مرة من عدد سكان آسيا الوسطى وباكستان التي يزيد حجم سكانها

(1) Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF, 4ème édition, 2006, p p. 32-33.

عن حجم آسيا الوسطى بـ 3 مرات، أما روسيا فهي تحصي تعداد سكاني يزيد عن سكان المنطقة بـ 4 مرات، وكذلك تركيا التي يفوق حجم سكانها على آسيا الوسطى بـ 1,5 مرة.

من هذه الإحصائيات السكانية يتبين لنا أنه على مستوى الحجم الديموغرافي فإن منطقة آسيا الوسطى يمكن توصيفها بالمنطقة الفارغة في محيط ممتلئ "Vide entouré de plein". من زاوية نظر داخلية فإن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تبدوا كفسيفساء عرقية ودينية ولغوية غاية في التعقيد والتركيب، حيث تختلط وتتداخل فيها القوميات والإثنيات بشكل كبير، وتتوزع هذه الإثنيات داخل الجمهوريات بنسب متفاوتة. وفي الجانب المتعلق بالدين فإن الإسلام بمذهبه السني يشكل الأغلبية الدينية بين السكان مع وجود لأقليات شيعية ويهودية ومسيحية في المنطقة. أما اللغة فإن اللسان التركي يكاد يكون اللسان الأول في المنطقة إضافة إلى اللغة الفارسية والروسية واللغات المحلية. هذا التوصيف الديموغرافي للمنطقة يشكل عاملا مساعدا على فهم اللعبة السياسية هناك ويقدم لنا الجدول التالي صورة عن التركيبة العرقية والإثنية المعقدة وتوزيعها داخل الجمهوريات الإسلامية[1].

---

(1) Ibid, p 35.

جدول رقم (2): التوزيع الإثني للسكان في آسيا الوسطى في 1999-2000

الدولة	التوزيع العرقي للسكان
كازاخستان	الكازاخ 51%
	الروس 32%
	الأوكران 5%
	الألمان 2%
	التتار 2%
	الأوزبك 2%
قيرغيزستان	القيرغيز 56%
	الروس 31%
	الأوزبك 13%
	الأوكران 3%
أوزباكستان	الأوزبك 75%
	الروس 6%
	الطاجيك 5%
	الكازاخ 4%
	التتار 2%
	الكاركالياكس 2%
	الكوريون 1%
	الأوكرانيون 1%
طاجاكستان	الطاجيك 67%
	الأوزبك 25%
	الروس 2%
	التتار 2%
تركمانستان	التركمان 77%
	الأوزبك 9%
	الروس 7%
	التتار 2%

المصدر:

Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF, 4ème édition, 2006, p 37.

المطلب الثاني: السياق التاريخي للاستقلال

تعرضت منطقة آسيا الوسطى على مدار تاريخها الطويل لموجات عديدة من الغزو الخارجي من قبل العديد من الإمبراطوريات الاستعمارية الشرقية والغربية على حد سواء في دلالة تاريخية على محورية المنطقة وأهميتها في إستراتيجيات الإمبراطوريات الاستعمارية منذ القدم لإخضاع المنطقة واستعمارها والاستيلاء عليها. وترصد لنا كرونولوجيا التاريخ أهم المحطات التي مرت بها المنطقة قبل إعلان استقلالها في تسعينات القرن العشرين. وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الفتح الإسلامي لآسيا الوسطى 638 م- 1840م

بدأ الفتح الإسلامي لمنطقة آسيا الوسطى -التي أطلق عليها المسلمون بلاد ما وراء النهرين نهري "سيحون وجيحون"- في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عام 638م. و ذلك عندما فتح المسلمون إقليم خرسان، الذي يعد المفتاح الإستراتيجي لبلاد ما وراء النهرين. وتوطدت الفتوحات الإسلامية لآسيا الوسطى في عهد الخليفة الثالث "عثمان بن عفان" ثم استقرت في عهد الأمويين. إذ وصلت الجيوش الإسلامية حتى شمال أفغانستان وحدود الصين على يد الفاتح "قتيبة بن مسلم الباهلي" سنة 714م. وعرفت هذه المنطقة في عهده بتركستان الغربية (أوزباكستان، تركمانستان، طاجاكستان وقيرغيزيا)، وفي عهد الدولة العباسية (750م-1250م)، استمر الحكم الإسلامي لبلاد ما وراء النهرين، وازدهرت فيها عدد من المدن التاريخية مثل بخارى، سمرقند ومرو...الخ، واستمر الحال على ذلك حتى سقوط الدولة العباسية على يد المغول الذين حكموا المنطقة قرابة قرنين من الزمان إلى غاية قيام الدولة العثمانية التي أخضعت المنطقة لسلطانها وأصبحت آسيا الوسطى جزءا أساسيا من الإمبراطورية العثمانية إلى غاية عام 1853م الذي شهد بداية تغلغل روسيا القيصرية للاستيلاء على أراضي آسيا الوسطى[1].

---

[1] لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 12-13.

الفرع الثاني: الاحتلال الروسي لآسيا الوسطى 1853م-1917م.

بدأ الاحتلال الروسي لآسيا الوسطى عام 1853م وبدأت روسيا بالتوسع في المنطقة من الفترة التالية لصلح باريس عام 1856م تحت تأثير هزيمتها في الجبهة الأوربية ومحاولة تعويض خسائرها في أوربا. كما ازدادت السياسة التوسعية الروسية بعد مؤتمر برلين سنة 1878، والذي دعّم من التوجه الروسي في آسيا الوسطى، ففي هذه الفترة اندلع النزاع الروسي-البريطاني في المنطقة وأطلق على هذا الصراع في الأدبيات السياسية والدبلوماسية باللعبة الكبرى "Great Game" بين روسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية للهيمنة على آسيا الوسطى. وفي عام 1884م، استأنفت روسيا توسعها في آسيا الوسطى، فاحتلت مدينتي "ميرف وساراك". وفي عام 1885م وصلت إلى البنجاب وهو ما اعتبرته بريطانيا تهديدا لوجودها في الهند، فأشتعل الصراع بينهما مرة أخرى حتى أفضى ذلك إلى عقد برتوكول بينهما سنة 1885م، يقضي بتراجع روسيا نحو الحدود الغربية لأفغانستان. هذا وقد انتهجت روسيا القيصرية عدة سياسات في آسيا الوسطى من حركة استيطان واسعة وبناء مدن جديدة وتهجير قسري للسكان الأصليين والتبشير بالأرثوذوكسية ...الخ، وقد أدى ذلك إلى قيام ثورات متكررة من جانب الأهالي حتى بلغت المواجهات مع القياصرة 5000 مرة فيما بين عامي 1899م و1916م[1].

الفرع الثالث: الاستعمار السوفيتي لآسيا الوسطى 1917–1991

سقطت جمهوريات آسيا الوسطى تحت الاحتلال السوفيتي مباشرة بعد انتصار الثورة البلشفية في عام 1917م، وبدأ التوسع السوفيتي في المنطقة سنة 1923م واستمر حتى نهاية الاتحاد السوفيتي عام 1991م. فلمدة تزيد عن 60 سنة، تعرضت الجمهوريات الإسلامية إلى السياسة السوفيتية الشيوعية بتطبيقاتها الماركسية-اللينينية، وارتكزت الحقبة السوفيتية على سياستين تجاه المناطق المحكومة بما يسمى "الترويس"، أي القضاء على الهويات الإقليمية والتهجير الذي طال السكان الأصليين إلى مناطق أخرى في سيبيريا والاتحاد السوفيتي. وخلال هذه الحقبة مثلت الجمهوريات الإسلامية النموذج الأكثر تطبيقا للنظرية الماركسية في الحكم والسياسة والاقتصاد، كما كانت أنظمة الحكم المحلية اشد ارتباطا بالحكم

(1) نفس المرجع، ص ص 20-21.

المركزي في موسكو، بحيث لم تشهد هذه الجمهوريات أية حركات تحرر وطنية مناهضة للمد الشيوعي وللحكم المركزي في موسكو بخلاف الجمهوريات السوفيتية الأخرى التي شهدت تململات وحركات سياسية تطالب بالانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، مثل جمهوريات البلطيق الثلاثة وأوكرانيا وجورجيا وغيرها... ونظرا للتمايز العرقي والثقافي بين شعوب آسيا الوسطى وغيرها من شعوب جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فإن سياسات الكرملين عملت على إبقاء الشعوب الإسلامية في دائرة التخلف. ففي الجانب الاقتصادي، أبقت على النمط الزراعي التقليدي. كما تعرضت الثروات الطبيعية للمنطقة إلى سياسة استغلالية جشعة تم بموجبها استخراج هذه الثروات ونقلها إلى المراكز الصناعية في روسيا وأوكرانيا وجمهوريات البلطيق...الخ[1].

هذه هي باختصار مجمل التطورات التاريخية لمنطقة آسيا الوسطى، التي امتدت من الفتح الإسلامي سنة 638م إلى غاية انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م وتدلل هذه التطورات التاريخية على مدى الاستقطاب الخارجي الذي تعرضت له المنطقة عبر حقب تاريخها الطويل. وبانهيار الاتحاد السوفيتي طويت مرحلة تاريخية كانت من أشد المراحل تأثيرا ووطأة على الكيانات السياسية والثقافية لدول آسيا الوسطى، وبدأت مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية في المنطقة حيث عادت الروح الوطنية بقوة لشعوب آسيا الوسطى والقوقاز بعد 70 سنة من الطمس والإقصاء والتهميش، والمطالب بتصحيح مظالم الماضي، تهيمن على الحياة السياسية في معظم هذه الدول، هذه الهموم والانشغالات دفعت بشدة نحو إعادة التأسيس للسيادة والبناء الاقتصادي والسياسي في مرحلة جديدة أطلقت عليها الأدبيات المتخصصة بالمنطقة مرحلة الانتقال ما بعد الانهيار السوفيتي[2] "Transition-post Soviet collapse".

[1] المرجع نفسه، ص ص 25-26.
[2] زالماي خليل زاد، التقييم الإستراتيجي (محرر). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة، 2001، ص ص 264-265.

المطلب الثالث: تحولات ما بعد الانهيار السوفيتي: الانتقال الثلاثي

يقدم هذا العنصر توصيفا سياسيا، اقتصاديا وجيوسياسيا للتحولات التي عرفتها منطقة آسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي أو ما بعد الاستقلال منذ عام 1991م إلى غاية اليوم فيما تسميه الأدبيات السياسية الراصدة لهذه التحولات بالانتقال الثلاثي في آسيا الوسطى "Transition en Asie centrale" ومدلول الانتقال يشير إلى الفترة الزمنية الفاصلة بين فترتين أو مرحلتين. بمعنى آخر يشير إلى الجسر الرابط بين فترتين، فترة سابقة وفترة لاحقة مفارقة لها على مستوى البنيات الهيكلية والاجتماعية والأنساق السياسية والأوضاع الاقتصادية. فالانتقال عملية استمرار مع عملية تغيير تستهدف مختلف البنى والهياكل والأنساق المشكلة للوحدة السياسية مثار البحث، وظهر هذا المصطلح كتوصيف للتحولات التي عصفت بالكثير من الدول مع انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاشتراكية والتي كانت تتبنى الاشتراكية والماركسية كنظرية للتنمية والتطور وكأسلوب للإدارة وحدات النظام السياسي. فالعملية التي صاحبت تخلي هذه الدول عن نمط التسيير الاشتراكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة وسعيها للولوج إلى النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر والديمقراطية سياسة وثقافة واقتصادا أطلق عليها بمرحلة الانتقال "Transitions"[1]. والانتقال في آسيا الوسطى، تم على الأقل على ثلاث مستويات رئيسية[2]، أولا باعتباره يمثل الخروج عن نمط الحكم السياسي السوفيتي بهدف إعادة بناء السيادة والدولة-الأمة. ونحن هنا بصدد الانتقال السياسي "Transition politique" الذي لم يكن بالضرورة على هذا المستوى يعني الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية"Le passage du totalitarisme à la démocratie" بقدر ما مثل عملية انتقال من الشمولية إلى التسلطية "Le passage du totalitarisme à la autoritarisme"، وذلك دائما بذريعة أولوية البناء الوطني على الديمقراطية، وهو ما سمح للنخب الحاكمة بإبعاد الديمقراطية للحاجة السابقة. المستوي الثاني للانتقال في جمهوريات آسيا الوسطى هو الانتقال الاقتصادي "Transition économique" والذي يعني عملية التحول من النظام الاشتراكي في تسيير الاقتصاديات الوطنية إلى اعتماد نظام اقتصاد السوق الحر "Le passage d'une économie socialiste à

---

[1] Mohamed R. J et Thierry. K, op.cit, p 53.
[2] Ibid, p 54.

"une économie de marché"، وأخيرا هناك مستوى آخر للانتقال في آسيا الوسطى وهو الانتقال الجيوسياسي "La transition géopolitique"، الذي يترجم إلى إرادة إدماج الدول الجديدة في محيطها الإقليمي والدولي[1].

هذه المستويات الثلاثة للانتقال في آسيا الوسطى تضعنا أمام إشكالية رئيسية عن فحوى الانتقال في المنطقة. بصيغة أخرى، هل الانتقال في آسيا الوسطى مشابه أو مفارق في صيرورته لحالات الانتقال في العالم؟ فمحمد رضا جلالي وتيري كولنر -وهما من أبرز المتخصصين في شؤون المنطقة- في كتابهما "الجغرافيا السياسية الجديدة لآسيا الوسطى "La nouvelle géopolitique de l'Asie centrale"، يشيران -وبكثير من الأدلة- إلى أن حالة الانتقال في آسيا الوسطى يمكن اعتبارها حالة خاصة من بين غيرها من حالات الانتقال في العالم. فحسب "جليلي وكولنر" فالإنتقال في آسيا الوسطى لا يعبر عن قطيعة حقيقية "Rupture véritable" مع الموروث السوفيتي في السياسة والاقتصاد لأسباب عديدة ليس هنا مجال التفصيل فيها إنما فحص عملية الانتقال يتم وفقا لسياسة الاستمرارية والتغيير "La Continuité et de Changement" الاستمرار في النظام السياسي والتغيير في النظام الاقتصادي[2].

الفرع الأول: الانتقال السياسي

نقطة البداية في تقديم حالة الانتقال السياسي لدول آسيا الوسطى في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يجب أن تنطلق من حقيقة سياسية تتصل بالأوضاع الجديدة لهذه الدول. فكازاخستان وقيرغيزيا وطاجاكستان وتركمانستان وأوزباكستان هي جميعا دول حديثة السيادة. الأمر الذي جعل من الانتقال السياسي في المنطقة صعبا وهشا. إذ تركزت الاهتمامات الأولى للنخب الحاكمة في المنطقة إلى جهة تعزيز السيادة وبناء كيان الدولة الوطنية وعدم الالتفات إلى المطالب الملحة لإصلاح الأوضاع الداخلية على شاكلة الدولة الغربية. بمعنى تعزيز الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية ونشر الديمقراطية. وقد انعكست مثل هذه التصورات على أنظمة الحكم السياسية التي أبانت عن استمرارية الإرث السوفيتي في الحكم وأسلوب إدارة الدولة السياسي. فكما اشرنا فيما سبق، فإن الانتقال السياسي

---

[1] Idem, p55.
[2] Ibid, p55.

في جمهوريات آسيا الوسطى مرّ من النظام الشمولي إلى النظام التسلّطي، ومسمى "جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي" يعكس بصورة واضحة سلسلة من السمات الموروثة عن الحقبة السوفيتية. إن فرض سيطرة الدولة على كل جانب من جوانب الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى البيروقراطية المعوقة والخانقة وعدم وجود المعارضة السياسية وقمعها بالقوة في حالة وجودها (أحداث أنديجان في أوزباكستان مثلا) والرئاسة مدى الحياة، هي من خصائص الإرث السوفيتي[1].

من مؤشرات الانتقال السياسي في المنطقة نحو الاستمرارية في النهج السوفيتي من خلال القبضة الحديدية على الدولة ومؤسساتها وعلى المجتمع واتجاهاته، يتمثل في وصول النخب السياسية ذات التكوين الشيوعي إلى المناصب السامية في أنظمة الحكم الجديدة، فكل هذه النخب ترعرعت وتكونت ثقافيا وسياسيا في مكاتب الحزب الشيوعي الروسي، والتي تمثل الإطارات الشيوعية الإدارية التي آلت إليها مسؤوليات إدارة الحكم في الجهوريات الإسلامية. بحيث لم تستطع أن تتخلى عن طريقتها في تسيير الإدارة بحكم ماضيها الشيوعي واتجاهاتها الفكرية. فعلى هذا المستوى لا تزال بصمات التسيير الشيوعي بادية لكل المتتبعين، كما أن الانتقال على هذا المستوى، سيحتاج إلى فترات زمنية طويلة حتى تتكون نخبة جديدة تحمل قطيعة فكرية وإيديولوجية جديدة مع الإرث السوفيتي[2].

الفرع الثاني: الانتقال الاقتصادي

شكلت جمهوريات آسيا الوسطى بالإضافة إلى أذربيجان غداة انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، مجموعة من الدول الأكثر فقرا من مجموع جمهوريات الاتحاد السوفيتي الخمسة عشرة. حيث توجد بها أكبر نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ومع الاستقلال لم تتحسن هذه الأوضاع الاقتصادية كثيرا. ومثلت حالة الانتقال الاقتصادي في المنطقة من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الحر واحدة من حالات الانتقال الصعبة على مستوى دول العالم، بسبب غياب إستراتيجية واضحة للانتقال. فالشروط الموضوعية والهيكلية للانتقال الاقتصادي لم تتوفر في بيئة اقتصادية لا تزال رهينة

---

[1] فريديريك ستار، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات 38، الطبعة الأولى، 1996، ص ص 6-8.

[2] Mohamed. R. J et Thierry. K, op.cit, pp 54-55

لأنماط التسيير الاشتراكي الموروث عن الحقبة السوفيتية حيث لا تزال الدولة المركزية تلعب الدور الأساسي في إدارة العملية الاقتصادية. الأمر الذي صعب من اندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي. كما أنها لم تستطع أن تتكيف مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها العولمة الاقتصادية وتدويل الاقتصاد على مستوى عالمي. فنمط الإنتاج التقليدي الذي يعتمد على الإنتاج الزراعي، مثل: زراعة القطن واستخراج المواد الأولية وتصديرها، وخاصة النفط والغاز واليورانيوم وهو الذي تعتمد عليه الجمهوريات الإسلامية في صادراتها الخارجية لضمان تدفقاتها المالية من العملة الصعبة. وهذا النمط الإنتاجي يعتبر امتدادا للحالة التي كانت سائدة في عهد الاتحاد السوفيتي. فضعف الاقتصاديات الوطنية وانعدام الصادرات خارج المواد الأولية وضع المجتمعات في هذه الجمهوريات أمام تحديات معيشية شديدة الصعوبة وخلفت العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست بشكل سلبي على مستوى المعيشة للسكان والمداخيل الفردية التي تراجعت عن مؤشراتها أيام عهد الاتحاد السوفيتي. وتكشف المؤشرات الصادرة عن الهيئات المختصة والمراقبة للأوضاع الاقتصادية في المنطقة عن اتساع مستويات الفقر وتراجع رهيب في مؤشرات الدخل الفردي والقومي فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2,5 دولار في اليوم في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى حوالي 60% من إجمالي عدد السكان. كذلك الشأن بالنسبة للمداخيل الشهرية للأفراد التي تعتبر الأدنى على مستوى العالم. وهو ما يبينه لنا الجدولان رقمي(3 و4)[1]:

---

[1] Djalili. M. R et Thierry. K, op.cit, pp. 59-60.

جدول رقم(3): نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى(2000)

الدولة	النسبة المتدنية للفقر%
كازاخستان	%43
قيرغيزيا	%50
طاجاكستان	%83
تركمانستان	%48
أوزباكستان	%23

المصدر:
Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF, 4ème édition, 2006, p 60.

جدول رقم(4): متوسط الدخل الشهري في آسيا الوسطى (2000)

الدولة	الدخل الشهري(دولار أمريكي)
كازاخستان	127 دولار
قيرغيزستان	37 دولار
أوزباكستان	58 دولار
تركمانستان	54 دولار
طاجاكستان	12 دولار

المصدر:
Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF, 4ème édition, 2006, p 61.

على مستوى السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل جمهوريات آسيا الوسطى لمسايرة حالة الانتقال، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تبنت سياسات صندوق النقد الدولي والمعروفة بالعلاج بالصدمة "Thérapie de choc" للإصلاح الاقتصادي والتحول نحو نظام اقتصاد السوق. وكغيرها من بلدان العالم الثالث التي عرفت مرحلة الانتقال، فإن هذه السياسات أثبتت فشلها الذريع وفاقمت من تدهور الأوضاع الاقتصادية ومن حالة التبعية الخارجية. الأمر الذي أدى إلى وقوع هذه الدول على مستوى "الجيو اقتصاد" في لعبة الاستقطاب الاقتصادي مع دول الجوار الإقليمي وذلك في تجارب إقليمية لإقامة التكامل الاقتصادي نستعرضها في العنصر التالي من هذا التحليل. وعلى صعيد اتجاهات الدول المستقلة في آسيا الوسطى نحو تحقيق التعاون الاقتصادي والاندماج فيما بينهما وبين جوارها الإقليمي، فقد

شهدت مرحلة الانتقال الاقتصادي ظهور عدة مبادرات للتكامل الإقليمي في شكل منظمات إقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي نذكر منها على سبيل المثال: كومنولث الدول المستقلة، اتفاقية الأمن الجماعي، منظمة التعاون لآسيا الوسطى ومنظمة شنغهاي.

أولا. كومنولث الدول المستقلة: وهي منظمة إقليمية تجمع جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق مع روسيا من أجل التعاون والاستقرار والأمن. عقدت أول اجتماعاتها في 8 ديسمبر 1991م في منسك وتم بومجبها إنشاء فضاء يجمع روسيا والجمهوريات الإسلامية الخمسة للتعاون في مجالات حماية الحدود الخارجية لدول الكومنولث. ولكن النتائج الهزيلة على جميع المستويات لكومنولث الدول المستقلة أدت إلى ضعف الروابط البينية بين مجموعة الدول المشكلة لهذا التكتل، بل أكثر من ذلك رأت فيه الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى بابا خلفيا لاستمرار روسيا في هيمنتها على المنطقة الخلفية واستمرارا للسوفيتية القديمة[1].

ثانيا. اتفاقية الأمن الجماعي: عُقدت اتفاقية الأمن الجماعي "CSTO" في شهر ماي عام 1992م، وعرفت باسم اتفاقية طشقند، وتشمل كافة دول آسيا الوسطى، إضافة إلى روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفيا. وهدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان، وفي شهر ماي 2006 تم تحويلها إلى "بناء دولي متعدد الوظائف"[2].

ثالثا. منظمة التعاون آسيا الوسطى CACO: تأسست منظمة تعاون آسيا الوسطى بصورتها الأولى عام 1994 بعضوية روسيا وكافة دول آسيا الوسطى ما عدا تركمانستان. ولكن مع عدم فاعليتها أدمجت عام 2005 في منظمة أخرى هي "يوراسيك EURASEC" للتعاون الاقتصادي التي تضم كل من روسيا، كازاخستان، قيرغيزيا، طاجاكستان وبيلاروسيا، ومثل سابقاتها لم تفلح هذه المنظمة في تحقيق أي تكامل اقتصادي فعلي بين دول آسيا الوسطى[3].

[1] Ibid, p 155.
[2] Idem, p 156.
[3] Ibid, p 170.

رابعا. منظمة شنغهاي: وتعتبر أحدث أشكال التعاون الإقليمي تشكلت في جوان 2001 كتطوير لمجموعة عرفت من قبل باسم مجموعة شنغهاي. وعقدت أول اجتماعاتها سنة 1996 في مدينة شنغهاي الصينية. وضمت كلا من روسيا والصين ودول آسيا الوسطى. كان الهدف من تأسيسها مواجهة ما أسمته دول المجموعة بالشياطين الثلاثة (الحركات الانفصالية، الإرهاب، التطرف الديني). كما تهدف إلى تمتين الروابط الاقتصادية والتجارية والتعاون في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى حسب التصور الصيني، حيث تم إقامة مجلس مشترك للأعمال وهيئة للبنوك لدعم التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء[1].

وبصورة عامة، فإن محاولات إقامة التكتلات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي في آسيا الوسطى لم تحقق أغلب الأهداف المرسومة، وذلك بسبب مجموعة من العوامل أهمها:

أ/ المنهج الذي تتبعه روسيا في تعاملها مع دول آسيا الوسطى الساعي إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية أكثر من سعيها لتحقيق تعاون على أرضية متساوية.

ب/ التدخلات الدولية وتنافس الاستراتيجيات الإقليمية وتضاربها من أجل السيطرة والهيمنة والنفوذ في المنطقة.

ج/ عدم امتلاك الإرادة السياسية في ظل تأرجح النظم الحاكمة بين القوى الدولية الساعية إلى السيطرة على المنطقة، روسيا، الصين، الو.م.أ، الناتو، إيران، تركيا ...إلخ[2].

الفرع الثالث: الانتقال الجيوسياسي

يجد مصطلح الانتقال الجيوسياسي "Transition Géopolitique" توظيفاته الدلالية في الأدبيات "الأنجلو-ساكسونية" والتي تعني الانتقال المفتاحي في الصيرورة التاريخية لقوة مهيمنة على السياسة العالمية، والتي تستعد للتخلي عنها لصالح قوة مهيمنة أخرى داخل النسق السياسي والاقتصادي العالمي. كما يمكن تعريفة بأنه التوزيع الثابت نسبيا للقوى السياسية في العالم الجغرافي.

---

[1] رفقى عبد السلام، "قراءة في منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي الصيني"، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2006، www.aljazeera.net.
[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 322.

تاريخيا، أغلب الكتاب يتحدثون عن نوعين متتابعين من الأنظمة الجيوسياسية العالمية شهدهما القرن العشرون. يشير الأول إلى النظام الجيوسياسي البريطاني والثاني وهو الذي أعقبه زمنيا مباشرة وأطلق عليه اسم "النظام الجيوسياسي للحرب الباردة" الذي انهار بدوره نهائيا سنة 1989 مع انهيار جدار برلين وتصدع المعسكر الشرقي. فمنذ تلك اللحظة دخل النظام الجيوسياسي العالمي في مرحلة انتقالية بديناميكية جديدة اتسمت بعدم اليقين بظهور الاضطراب العالمي حسب تعبير جيمس روزنو "James Rosenau" الذي كان يهدف إلى إعادة ترتيب الفوضى الدولية ببناء نظام عالمي جديد(1).

أما بالنسبة للانتقال الجيوسياسي في آسيا الوسطى والذي يهمنا في هذا التحليل فإن اختفاء نظام الحرب الباردة أفضى إلى نتائج كبيرة ومهمة، حيث سمح بإعادة بعث "Reemergence" للمنطقة على الخريطة العالمية كانت منعزلة وغائبة لفترة طويلة عن التفاعلات الدولية بسبب الهيمنة الروسية السوفيتية عليها. فمنذ عام 1991، عادت المنطقة إلى البيئة الدولية ليس الأمر بسبب اكتشاف خمس دول جديدة بل يتعدى ذلك إلى إعادة تشكيل جيوسياسي لمنطقة جغرافية تتعدى كثيرا الحدود الجغرافية للجمهوريات الخمس الجديدة، فهذه الأخيرة تمثل وضعية جغرافية خاصة، ذات صلة بالحراك الاستراتيجي والسياسي الإقليمي والعالمي. فهي تشكل جزءا مهما من الفضاء الأوراسي "EURASIA" الذي سماه الجيوسياسي البريطاني "السير هالفورد ماكنيدرHalford Machinder" في مقال صدر سنة 1904 بـ "المركز الجغرافي للتاريخ Geographical Pivot of History" ثم طورها إلى فكرة قلب جزيرة العالم "Heart Land" التي من يسيطر عليها يسيطر على العالم. ودون الخوض في النقاش حول فكرة الارض المركزية لماكيندر، فإن من المقطوع به هو مركزية المنطقة من الناحية الاستراتيجية، ليس فقط بكونها تقع جغرافيا في قلب الكتلة القارية الأوراسية "La Masse Continentale EURO-Asiatique"، لكن لكونها كذلك منطقة مفترق طرق للحضارات الألفية (الإمبراطوريات) وممرا تاريخيا للتبادلات الاقتصادية والدينية والثقافية بين أوربا والشرق وكذلك بين الشرق الأقصى والعالم الإسلامي. وهو ما يمكن اعتبارها بمثابة جسر جغرافي واستراتيجي بين آسيا وأوربا والشرق الأوسط. فانحسار الهيمنة الروسية عن المنطقة بانهيار الاتحاد

(1) Djalili. M. R et Thierry. K, op.cit, p. 69.

السوفيتي سمح بصعود المنطقة مرة أخرى إلى واجهة النقاشات الأكاديمية المهتمة بالجيوسياسة والجيواستراتيجية. وفي سياق هذا الصعود فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أشّرَت بقوة على عودة المنطقة كفضاء جيواستراتيجي. ويمكن اعتبار هذه الأحداث كنقطة فاصلة بين مرحلتين من التطور الجيوسياسي للمنطقة. فالمرحلة الأولى بدأت بنهاية الحرب الباردة واستمرت لمدة عقد من الزمان وسميت بمرحلة الانتقال الجيوسياسي الأولى في حين كانت المرحلة الثانية قد بدأت مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وشهدت تحولا جيوسياسيا حقيقيا ومهما تمثل في بداية التغلغل الأمريكي المباشر والحقيقي في المنطقة لأول مرة في التاريخ مُؤذنا ببداية مرحلة الاستراتيجية الأوراسية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي لما بعد نهاية الحرب الباردة، هذا الحضور الأمريكي أفضى إلى ترتيبات جيوسياسية جديدة إقليمية وعالمية فيما يبدو أنه فضاء للتنافس والصراع. كما بدأت النقاشات الأكاديمية والأدبيات السياسية تتحدث عن المتغيرات الجديدة-القديمة في المنطقة، فظهرت مصطلحات جديدة من قبيل "اللعبة الكبرى الجديدة The New Great Game" في مقابل "اللعبة الكبرى القديمة" ومصطلح "طريق الحرير الجديد The New Silk Road" في مقابل "طريق الحرير القديم"، ومصطلح "الحرب الباردة الجديدة" في مقابل "الحرب الباردة التقليدية" هذا وتكون أدوات الضبط الاستراتيجي والهيمنة على أوراسيا، والعزل الاستراتيجي، وأمن الطاقة والانتشار النووي، في قلب رهانات المرحلة الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى[1].

(1) Ibid, p. 71.

المبحث الثاني: المكانة الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية

المطلب الأول: الصعود الإستراتيجي لآسيا الوسطى

سيكون لدول آسيا الوسطى والقوقاز مكانة خاصة في الصراع الدولي المقبل، يتشابه -إلى حد كبير- مع مكانة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة. وتستمد أية منطقة مكانتها عادة من موقعها الجغرافي وحجم مواردها وأهمية هذه الموارد في الاقتصاد الدولي ومن الامتيازات الكامنة فيها والتحديات والمخاطر التي تفرضها، فضلا عن بعض الاعتبارات الثقافية والحضارية. فإذا كان أي من هذه العوامل كاف لوحده ليعطي منطقة ما مكانة خاصة في الإستراتيجية الدولية فإن هذه العناصر جميعها اجتمعت في دول آسيا الوسطى. ومكانة آسيا الوسطى ليست حديثة طارئة فرضتها الظروف المستجدة للصراع الدولي الجديد في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بل إن المنطقة كانت حيوية وإستراتيجية عبر التاريخ. فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية من خلال ما كان يعرف بطريق الحرير "The Silk Road" وهو الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، حيث كان أهم طرق القوافل والاتصال بين الشرق والغرب[1].

واليوم لا يزال طريق الحرير يحتفظ بأهميته الإستراتيجية ليس بوصفه ممرا للقوافل والبضائع ولكن لكونه ممرا لخطوط نقل البترول وأنابيب الغاز. وتتصل بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة موقعها الجغرافي الاستراتيجي، اذ هناك أربعة اعتبارات على الأقل تجعل من آسيا الوسطى ذات مكانة إستراتيجية، فهي قلب آسيا وجزء من مركز العالم بما تمثله من قرب نسبي للكتل الجغرافية والفضاءات السياسية. فعلى المستوى الآسيوي تمثل -على الأقل- قلب آسيا مما يجعلها نقطة وصل بين الأطراف الآسيوية جميعا بكل ما يمثله ذلك من اعتبارات اقتصادية وأمنية وثقافية، كما أن لها حدودا مباشرة مع جميع القوى المؤثرة والإقليمية في قارة آسيا، فهي على تماس مباشر مع روسيا والصين وإيران وتركيا وتطل على شبه القارة الهندية. وهي تتوسط كل هذه القوى بثقلها السكاني الذي يصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، كما أنها بموقعها الجغرافي هذا تشكل منطقة عازلة استراتيجيا وجيوإستراتيجيا وتحد من الحراك والاحتكاك المباشر بين هذه القوى الآسيوية الإقليمية إذا ما اعتمدنا منظور الاتجاه التفاعلي

---

[1] أسعد طه، "الصراع الدولي في آسيا الوسطى"، 31 جانفي 2002، www.aljazeera.net.

للصراع "Interaction Approach of Conflict" في أي نظام إقليمي نتيجة وجود تفاعلات سياسية واقتصادية بين الدول وبعضها، ليس بالضرورة في اتجاه التفاعل التعاوني ولكن أيضا في اتجاه التفاعل الصراعي. إذ أن هذه القوى الإقليمية لا تشكل فواعل متجانسة في نظام إقليمي متجانس. فكما يمكن أن تتواصل جغرافيا، يمكنها أن تتباعد استراتيجيا وفقا للمصالح الخاصة والإستراتيجية لكل طرف[1].

ثاني الاعتبارات ذات الصلة بالموقع الجغرافي الممتاز لمنطقة آسيا الوسطى هو إطلال معظمها على بحر قزوين وبلاد القوقاز سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبحر قزوين نفسه يحظى بأهمية اقتصادية وجغرافية وإستراتيجية كبيرة. فهو أكبر بحيرة في العالم تحاط بخمس دول، وهي: روسيا، كازخستان، أذربيجان، تركمانستان وإيران، وبمساحة تقدر بـ 450 ألف كم^2. وتأتي أهمية بحر قزوين من كونه بحيرة غنية بالطاقة، إذ تتعدى احتياطاته أكثر من 150 مليار برميل من النفط وتقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب أي ما يعادل 50% من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي. إن هذه البحيرة تمنح لدول آسيا الوسطى أهمية خاصة سواء من حيث مشاطئتها للبحر (تركمانستان كازاخستان) ومشاركتها للثروة الهائلة أو من خلال تحولها إلى ممرات حيوية لعبور أنابيب النفط والغاز نحو البحار المفتوحة وأسواق النفط وما يثيره ذلك من مشكلات تجعل الاقتراب من بحر قزوين ضرورة إستراتيجية كبرى لكل الدول الإقليمية[2].

ثالث هذه الاعتبارات الجغرافية، هي المساحة الكبيرة التي تتربع عليها منطقة آسيا الوسطى بتنوعها المناخي وثرائها الطبيعي من سهول وجبال وصحاري وأودية وأنهار. فهي تزيد كثيرا عن مساحة دول أوربا وما يقرب من ثلث مساحة روسيا، وهي منطقة تسكنها شعوب ولغات وأعراق تشكل منها فسيفساء عرقية ولغوية وذات حراك تاريخي وحضاري لافت للنظر[3].

أما آخر هذه الاعتبارات الجغرافية، فإنها تتصل بما ذكرناه في عنصر الانتقال الجيو سياسي حول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى من منظور بعض الدراسات الأكاديمية في علم

---

(1) نفس المرجع.
(2) إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق الذكر، ص 89.
(3) المرجع نفسه، ص 91.

الجيوبوليتيك. فآسيا الوسطى -حسب ماكنيدر في نظريته "The Geographical Pivot of History"- يضعها كجزء مهم من مركز العالم أو قلب العالم "Heart Land" الذي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم. ففي البداية أشار ماكيندر إلى تصاعد قوة آسيا الوسطى كمنطقة واسعة التي سماها "الأرض المركزية لأوراسيا La Terre Centrale de l'Eurasie"، والتي تشكل منها آسيا الوسطى جزءا مهما بسبب سكانها، قمحها، قطنها، موارد الطاقة فيها، معادنها... وملخص هذه الأهمية ذكرها في قوله: « Qui règne sur l'Europe de l'est, commande à la terre centrale ; qui règne sur la terre centrale commande à l'ile mondiale [c'est-à-dire l'Eurasie plus l'Afrique] ; qui règne sur l'ile mondiale commande au monde »، "من يهيمن على أوروبا الشرقية، يتحكم في الأرض المركزية؛ ومن يهيمن على الأرض المركزية يتحكم في جزيرة العالم (بمعنى أوراسيا وإفريقيا)؛ ومن يهيمن على الجزيرة العالمية، يتحكم في العالم"[(1)].

ومن النظريات الجيوبوليتيكية التي أشارت إلى أهمية آسيا الوسطى نظرية أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي نيكولاس سبيكمان "NIKOLAS Spykman"، والذي لفت الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة لأرض الهامش والتي أسماها "Rim Land" والتي تشمل سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران... وكان يرى أن من يسيطر على دول المحيط الأرضي "أرض الهامش" يسيطر على أوراسيا ويملك قلب العالم، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم[(2)].

هذه هي الاعتبارات الأربعة التي تستمد منها آسيا الوسطى أهميتها الجغرافية والاستراتيجيـة فموقعها الجغرافي وإطلالها على بحر قزوين وبلاد القوقاز ومساحتها الجغرافية وثرائها وتنوعها الطبيعي والبشري وأخيرا اهتمام الدراسات الأكاديمية الجيوبوليتيكية بها كل هذا جعلها تتبوأ مكانة هامة على صعيد الإستراتيجيات الدولية وتكون مبعثا للصراع والتنافس الدولي والإقليمي بين القوى المختلفة.

والعنصر التالي يلقي مزيدا من الضوء على أحد أهم وأخطر بواعث الصراع الجيوسياسي في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة واستقلال دول آسيا الوسطى.

---

(1) Ferkhat. Tolipov, "l'intégration géopolitique de l'Asie centrale", 3ème congrès du réseau Asie-imasie, centre international de recherche, 26 septembre 2007, en: www.reseau-asie.com.

(2) لطفي السيد الشيخ، المرجع السابق الذكر، ص 66.

المطلب الثاني: الجغرافيا السياسية للطاقة: طريق الحرير الجديد

المقولة الشائعة التي مفادها: "إذا رأيت حريقا في منطقة جغرافية ما ففتش عن النفط"، هذه المقولة بالغة الدلالة على الحريق الجيو سياسي الدائر في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز حول الثروة النفطية والغازية في المنطقة بين اللاعبين الاستراتيجيين الكبار في عالم ما بعد الحرب الباردة.

فآسيا الوسطى تعتبر منطقة مهمة في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى أوراسيا، ومنطقة أوراسيا هي عبارة عن محيط من الثروة النفطية وحقل كبير للألغام السياسية، ومدار لصراع شديد الشراسة والعنف بين اللاعبين الاستراتيجيين الإقليمين والدوليين، ويقع البترول والغاز في صلب هذه اللعبة الدائرة في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بين كل من روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا وإسرائيل ودول أوربا الغربية والهند وباكستان وأوكرانيا ...إلخ، حيث تتضارب إستراتيجيات هذه الدول وتتنافس من أجل الحصول على نصيب من "الكعكة" النفطية في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

الفرع الأول: القدرات النفطية لآسيا الوسطى

حسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإن المنطقة تحتوي على قدرات نفطية هائلة. فهي بالإضافة إلى بحر قزوين المتاخم لها، واللتان تشكلان معا كتلة جغرافية واحدة تطلق عليها الكتابات الأمريكية توصيف آسيا الوسطى الكبرى "Great Central Asia" تحتويان على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وبالرغم من أن هناك تضاربا في القيمة الحقيقية للاحتياطيات المؤكدة لأغراض جيوسياسية وجيوإستراتيجية، إلا أن أغلب الدراسات تشير إلى أن نسبة الاحتياطيات النفطية للمنطقة تبلغ حوالي 15% من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وتشير هذه التقديرات إلى أن البترول يبلغ أكثر من 33 مليار برميل احتياطي مؤكد وتغالي بعض التقديرات لترفع الرقم إلى 243 مليار برميل وهو ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد احتياطي المملكة العربية السعودية. وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن المنطقة تنام على احتياطي يعتبر الأول على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 50% من إجمالي احتياطي الغاز العالمي، وتشير التقديرات

إلى 90 تريليون (90000 مليار) متر مكعب من الغاز الطبيعي[1]. وبالرغم من تضارب الإحصائيات والتقديرات الصادرة عن الهيئات الدولية ومكاتب الدراسات حول المقدرات النفطية للمنطقة إلا أن الراصد للحراك الجيو سياسي والصراع الإستراتيجي الدائر في المنطقة بين القوى العالمية والإقليمية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأكثر حضورا في المنطقة وروسيا والصين اللاعبين الإستراتيجيين التاريخيين في المنطقة يدرك أن أوراق اللعبة الدائرة هناك هي في صلب الرهان على النفط والغاز في المنطقة وذلك في ظل بروز مؤشرات مايسمى في الدراسات العالمية والإستراتيجية بأمن الطاقة " Energy Security" والجدل الدائر بشأنها. فآسيا الوسطى بإمكانياتها الطاقوية وموقعها الجغرافي وشبكات نقل النفط التي تمر بأراضيها كلها عوامل ستجعل منها المنطقة الأكثر حضورا في قلب الرهان الإستراتيجي العالمي حول أمن الطاقة[2].

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للنفط والغاز في آسيا الوسطى

تتكون آسيا الوسطى -كما أشرنا فيما سبق- من الجمهوريات الإسلامية الخمس المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وهي: كازاخستان وتركمانيستان وأوزباكستان وطاجاكستان وقيرغيزيا وتتباين هذه الدول فيما بينها من حيث الإمكانيات النفطية بين دول كبيرة نفطيا (تركمانستان وكازاخستان)، ودول متواضعة نفطيا (أوزباكستان وقيرغيزيا وطاجاكستان). فمن بين الدول الخمس، تشاطئ كازاخستان وتركمانيستان الأحواض الترسبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين، بينما تمتلك باقي الدول الثلاثة التي لا تمتلك حقولا نفطية ثرية أهمية من نوع آخر تكمن في موقعها الاستراتيجي لنقل النفط من هاتين الدولتين إلى الأسواق العالمية والدول الإقليمية المجاورة. فكازاخستان تحظى بأكبر احتياطي مؤكد للنفط يتراوح ما بين 10 و30 مليار برميل ويبلغ إنتاجها 1,2 مليون برميل في اليوم ولا تستهلك من هذا الإنتاج سوى 15%. أما تركمانستان فرغم إنتاجها الأقل نسبيا (300 ألف برميل يوميا) إلا أنها صاحبة أكبر إنتاج

---

[1] Regis. Genté, du coucas à l'Asie centrale. "grand jeu" autour du pétrole et du gaz. Le monde diplomatique. Paris, juin 2007, p. 18.

[2] عاطف عبد الحميد، "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد 164، أفريل 2006، ص 76.

من الغاز الطبيعي، حيث تمثل كمية إنتاجها السنوي أكثر من 2000 مليار متر مكعب ويتوقع أن يصل في 2010 إلى 4000 مليار متر مكعب[1].

وفقا لتقديرات الإنتاج النفطي والغازي للمنطقة في سنة 2010 فإن وزارة الطاقة الأمريكية (DAE) تضع كازاخستان على رأس دول المنطقة بنسبة 40,7% ثم تليها كل من أوزباكستان وتركمانيستان بنسبة 16,9% لكل واحدة منهما في حين تأتي تركمانستان على رأس دول آسيا الوسطى في إنتاج الغاز الطبيعي بالنظر إلى احتياطاتها الضخمة من الذهب الرمادي كما أشرنا سابقا والجدولان التاليان يكشفان لنا عن الإمكانيات والتقديرات النفطية للدول المنتجة في آسيا الوسطى[2].

جدول رقم (5): احتياطيات تقديرية للنفط موزعة بنسب مئوية على دول المنطقة

الدولة	الاحتياطي البترولي 44,2 مليار برميل (100%)
أذربيجان	%28,3
كازاخستان	%65,6
تركمانستان	%3,8
أوزباكستان	%1,3

المصدر:
Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin №14, février 2007, P. 3.

[1] المرجع نفسه، ص 77.

[2] Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin n°14, février 2007, P. 3.

جدول رقم (6): احتياطيات تقديرية للغاز الطبيعي موزعة بنسب مئوية على دول المنطقة

الدولة	الاحتياطي 232 مليون متر مكعب	النسبة المئوية
أذربيجان	29,93 مليون متر مكعب	%12,9
كازاخستان	64,96 مليون متر مكعب	%28
تركمانستان	70,75 مليون متر مكعب	%30,5
أوزباكستان	66,14 مليون متر مكعب	%28,5
المجموع	232 مليون متر مكعب	%100

المصدر:
Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin №14, février 2007, P.3.

الفرع الثالث: حرب الأنابيب وخطوط نقل الطاقة في آسيا الوسطى

تعتبر مسألة نقل نفط وغاز آسيا الوسطى إلى الأسواق الخارجية مسألة مركزية في الجغرافيا السياسية للطاقة في المنطقة، فبالنظر إلى عزلة المنطقة جغرافيا ووقوعها في منطقة مغلقة وبعيدة عن البحار المفتوحة شكلت عملية نقل إمدادات الطاقة إلى الخارج معضلة حقيقية لدول المنطقة على مستوى التكاليف الاقتصادية والحسابات السياسية إذ تحتاج خطوط الأنابيب إلى استقرار في العلاقات الإقليمية والدولية بين مختلف الأطراف وهذا ما لا يحدث غالبا لتداخل الحسابات الإستراتيجية وتضارب المصالح بين البلدان المنتجة والمستهلكة والناقلة، وتعكس الخريطة الجغرافية لشبكة الأنابيب البترولية والغازية في آسيا الوسطى تلك الصورة التي تتداخل فيها الحسابات الاقتصادية والتكتيكات السياسية والاستقطابات الدولية، حيث أضحت السياسة تقود الجغرافيا وبالنسبة لدول المنطقة، فإن المعضلة المركزية تتمثل في إمكانية إيجاد ممرات بترولية لاتتصل بشبكة النقل التقليدية الموروثة عن العهد السوفيتي ومن بعده روسيا التي تستغلها كورقة ضغط في ضبط وتوجيه الخيارات السياسية لدول المنطقة وفي الحد من الاستقلالية الاقتصادية لهذه الدول، حيث أن 70% من صادرات النفط والغاز من المنطقة تمر عبر أراضي الشمال التي هي أراضي روسية. فعلى سبيل المثال دولة كازاخستان في عام 2005 قامت بتصدير جزء كبير من إنتاجها البالغ 1,2 مليون برميل يوميا عبر المرور بشبكة التوزيع

الروسية. كما أن الصادرات نحو الغرب في معظمها تمر عبر أنبوب كونسورتيوم-قزوين "Caspian Pipeline Consortium" الذي يمر طويلا عبر شمال القوقاز مرورا بأراضي روسية[1].

إن هذه الوضعية الجيوسياسية لنقل النفط في المنطقة دفعت بالجمهوريات الإسلامية إلى البحث عن خيارات أخرى، وهناك خط قزوين الجنوبي BTC "خط باكو-جيهان-تبليسي Bakou-Tbilissi-Ceyhan" الذي ينقل النفط من آسيا الوسطى مرورا بأذربيجان وجورجيا وصولا إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط الذي يتوقع أن يكون المنافس الحقيقي لخط كونسورتيوم بحر قزوين. وهو الخط الذي تدعمه أمريكا والإتحاد الأوروبي وتعارضه روسيا بشدة وهو ما أشعل ما يسمى بحرب الأنابيب في آسيا الوسطى وادخال المنطقة في بؤرة صراع جيوسياسي حول النفط والغاز ومصادر الطاقة أطلق عليه تسمية "حروب الأنابيب"[2].

ولتوصيف هذا الصراع أطلق عليه بالمثلث الإستراتيجي عندما دخلت الصين على خط الصراع. فالصين كانت تنظر إلى المنطقة على أنها الخزان الآمن لإمداداتها النفطية المباشرة تحسبا لأي نزاع محتمل في المناطق الأخرى، -خاصة الخليج العربي- يؤثر على إمداداتها البحرية من الطاقة. وروسيا من جهتها ترغب في مراقبة وتطوير حقول آسيا الوسطى التي تسمح لها بتأخير استثماراتها في المناطق الإستراتيجية الأخرى من روسيا على غرار حقول سيبيريا البعيدة والمكلفة اقتصاديا. وأخيرا أمريكا الضلع الثالث لهذا المثلث الذي ترغب بالاستثمار في المنطقة وتطوير خطوط النقل خاصة خط باكو-تبليسي-جيهان"BTC" نحو تركيا وأوروبا من أجل غايات إستراتيجية كمحاصرة إيران وعزل روسيا واحتواء الصين[3].

إن إصرار روسيا على مرور الأنبوب الرئيسي لنقل النفط القزويني عبر أراضيها نابع من إدراكها لحقيقة أن إمساكها بهذا الشريان الحيوي لاقتصاديات جمهوريات آسيا الوسطى فضلا عن فوائده الاقتصادية المباشرة يساهم في إبقاء هذه الجمهوريات ضمن دائرة النفوذ الروسي ولتركيا حساباتها

---

(1) Ibid, p. 4.
(2) Mohammad R. D et Thierry. K, op.cit, p. 203.
(3) Patrick. Lacroix, op.cit, P.4.

الاقتصادية والإستراتيجية فيما يتعلق بأنبوب النفط القزويني الأذربيجاني تحديدا. فمن الناحية الاقتصادية تعول أنقرة على هذا المصدر النفطي وفوائده الاقتصادية ومزاياه التجارية والذي يمكن أن يخفف عنها تبعيتها لنفط الخليج العربي. ومن الناحية الإستراتيجية تعتقد تركيا أن هذا الأنبوب سيشكل الأساس الموضوعي لتواصلها مع آسيا الوسطى ويعزز من مكانتها الإستراتيجية في الحسابات الأمريكية.

وقد برزت في خضم الصراع الدائر مجموعة أخرى من الخيارات لنقل نفط آسيا الوسطى إلى الأسواق الخارجية أبرزها خط باكو- نوفوروشيك الروسي على البحر الأسود وخط تقترحه إيران ينطلق من تركمانباشا أيضا ويمر عبر أفغانستان وباكستان جنوبا نحو بحر العرب وكذلك خط ينطلق شرقا من كازاخستان نحو الصين....إلخ[1].

هذه الشبكة المتداخلة من الأنابيب التي تقطع آسيا الوسطى شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، تعكس بجلاء حقيقة الصراع الدائر بين هذه القوى على امتلاك مفاتيح اللعبة البترولية في المنطقة، فحرب الأنابيب ستكون الوقود الحيوي للصراع الاستراتيجي في المنطقة الذي يرتكز على مجموعة من السياسات تبدأ بالحروب الباردة وتنتهي عند الحروب بالوكالة، وتؤشر الأزمة الأخيرة التي اندلعت في "أوت2008" بين جورجيا وروسيا على المسار الاستشرافي حول المنطقة في غضون السنوات القليلة القادمة والذي ستطبعه المزيد من التوترات الداخلية (العرقية والدينية) وخارجية اقتصادية تحت عنوان حروب الطاقة في القرن الواحد والعشرين.

---

[1] محمد دياب، "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، شؤون الأوسط: بيروت، العدد 105، شتاء 2002، ص ص 158-159.

المبحث الثالث : الاستراتيجيات المتضاربة في آسيا الوسطى لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: توجهات السياسة الروسية نحو آسيا الوسطى: معضلة تمرد الفناء الخلفي

كرس انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في أواخر عام 1991 خروج موسكو من معادلة التوازن الإستراتيجي العالمي مع واشنطن، والتي حكمت علاقة القوتين العظميين لأكثر من أربعة عقود من الزمن. هذا الخروج كانت له انعكاسات سلبية على علاقات موسكو الدولية والإقليمية وأدت إلى تراجع النفوذ الروسي عن كثير من المناطق التي كانت في ميراث السوفيتية المنهارة. وتعتبر آسيا الوسطى إحدى أهم المناطق الإستراتيجية التي بدأ فيها النفوذ الروسي في التراجع مباشرة بعد إعلان استقلالها عن الإتحاد السوفيتي حيث كانت أول من أعلنت عن استقلالها بعد ثلاثة أيام فقط من سقوط الاتحاد السوفيتي، في توجه جديد من أجل الفكاك من أسر الميراث السوفيتي التاريخي والطويل الذي أخضع المنطقة من عهد روسيا القيصرية وحتى الاستقلال. ومن الواضح أن المتغيرات الجديدة فرضت على روسيا إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو المنطقة وفقا للترتيبات الجديدة التي أفرزتها التحولات الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية في المنطقة والعالم. بيد أنه في المنحى العام فإن السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه المنطقة لا تزال رهينة الخلفيات التاريخية ذات الارتباط بالموقع الجيوسياسي للمنطقة ومتطلبات الأمن القومي الروسي. فتاريخيا تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة نفوذ روسي درجت الأدبيات السياسية على وصفها بالحديقة الخلفية لروسيا وخاضعة لما تسميه هذه الأدبيات نفسها "بمبدأ مونرو الروسي"(*). ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واجهت الدبلوماسية الروسية تحديات صعبة للتعامل مع الإفرازات الجيوبوليتيكية في المنطقة. فبالرغم من كون روسيا اللاعب الاستراتيجي التقليدي في المنطقة، إلا أن الاستقطاب الدولي والتنافس الإقليمي الشديدين اللذين خضعت لهما المنطقة من أجل السيطرة والنفوذ، عرّض الخيارات الروسية في المنطقة إلى تقييد إستراتيجي شديد. هذه التطورات دفعت بمؤسسات صنع القرار والتخطيط في روسيا إلى اعتبار أن أكبر التحديات الإستراتيجية لروسيا تأتي من حدودها الجنوبية في المنطقة المسماة "آسيا الوسطى-القوقاز". وهذه التحديات تنطوي على

(*) تشير العبارة إلى محاكاة السياسيين لمبدأ مونرو الأمريكي الشهير في أمريكا اللاتينية وإسقاطه على السياسة الروسية في آسيا الوسطى، فمثلما نص مبدأ مونرو الشهير على اعتبار قارة أمريكا منطقة مصالح أمريكية حصريا، كذلك الشأن بالنسبة لآسيا الوسطى وروسيا.

تهديدات جيوبوليتيكية لنفوذها التقليدي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين والحركات الإسلامية والانفصالية في الجنوب[1].

وتركزت السياسة الروسية في هذه الحالة على مجابهة تلك التحديات بالعودة إلى إعادة بعث الدور الروسي في المنطقة على جميع المستويات من خلال إستراتيجية بمنظورين، أولهما "أروبي-أطلنطي" والثاني "أوراسي جديد". فطبقا للمنظور الأول الذي ساد منذ 1991 ركزت روسيا على الاندماج مع الحضارة الغربية وتشجيع آسيا الوسطى على السير في ذات الاتجاه مع عدم التدخل النشيط لحماية مصالحها في آسيا الوسطى. ولكن منذ 1999 بدأت روسيا تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز[2].

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تعزز هذا التوجه بعد المتغيرات الجديدة وأبرزها الاقتراب الأمريكي بل التواجد الأمريكي في المنطقة بذريعة الحرب العالمية ضد الإرهاب. وهذا ما ضاعف من الهواجس الروسية ومخاوفها أمام المستجدات الجديدة في المنطقة. الأمر الذي دفع بالدور الروسي إلى التركيز على تنشيط إستراتيجيتها من منظور صراعي في المنطقة. حيث تشعر روسيا أن الأمن القومي الروسي يتعرض لتهديدات جدّية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا. وانطوت المقاربة الروسية على العمل للحد من محاولات العزل الخارجي ومجابهة تحديات البيئة الأمنية في المنطقة من المنظور الشامل للأمن القومي التي شكلت ثلاثة تهديدات أساسية لروسيا، وهي:

1- تصاعد الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى مع إدراك روسيا لعدم قدرة جمهوريات آسيا الوسطى على مواجهة هذه الحركات.

---

(1) Jyotsana. Bakshi, Russian Policy Toward Central Asia, a strategic analysis: a monthly journal of the IDSA, (vol. XXII, №: 11), February 1999, p. 23.

(2) محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص ص 320-321.

2- تنامي التنافس الإقليمي على آسيا الوسطى وبالذات التنافس الإيراني-التركي، مما يبعث على تهديدات جدية للمصالح الروسية في المنطقة. وتأتي تركيا على رأس أكبر المنافسين الإقليميين لروسيا في المنطقة.

3- تزايد النفوذ الأمريكي والغربي، حلف شمال الأطلسي NATO في المنطقة والذي بات يشكل أكبر تهديد جيوإستراتيجي لروسيا ومصالحها[1].

هذه المحددات الثلاثة دفعت بروسيا إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في أربع جمهوريات في آسيا الوسطى في كل من طاجاكستان كازاخستان وقيرغيزستان تركمانستان في إطار التنافس الدولي على عسكرة آسيا الوسطى[2].

وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، تعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، والتي تعتبر روسيا عضوا مؤسسا ونشيطا فيها. وبالرغم من تراجع الدور الاقتصادي لروسيا لصالح قوى أجنبية أخرى -وهو ما تشير إلية الإحصائيات التي تضعها في المرتبة الخامسة من حيث التبادل التجاري وراء كل من كوريا الجنوبية الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وألمانيا- فإن روسيا لديها أوراق ضغط اقتصادية كبيرة تستطيع من خلالها تدارك الأمر والرفع من معدلات التبادل والتعاون الاقتصاديين إلى مستويات عالية. ومن أهم هذه الأوراق التحكم الروسي في ممرات نقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى العالم الخارجي، حيث يعتبر النفط والغاز الصادرات الأساسية بالإضافة إلى كونهما مصدر المداخيل الأساسية لاقتصاديات هذه الدول. هذه الورقة التي تحوّلت إلى إستراتيجية روسية للتأثير على التوجهات السياسية والاقتصادية لهذه الدول. فعلى سبيل المثال في مارس 1997 توقفت إمدادات الغاز التركماني إلى

---

[1] نفس المرجع، ص322.

[2] حسام سويلم، "القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد 164، أفريل 2006، ص ص 82-83.

جورجيا وأوكرانيا عبر الأنبوب العابر للأراضي الروسية بسبب خلاف روسي-تركماني على اتفاقية نقل الغاز عبر روسيا وهذا ما أدى إلى خسارة تركمانستان لحوالي مليار دولار من عائداتها النفطية[1].

والخلاصة أن أبعاد واتجاهات السياسة الروسية نحو آسيا الوسطى ينعكس في تساؤل جوهري حول ما إذا كانت هذه السياسة تعبر عن نزعة جديدة نحو الهيمنة على آسيا الوسطى؟ إذ يرى فريق من دارسي آسيا الوسطى، ويمثلهم "ألفين روبرشتاين Alevine Robershtein" أن روسيا تهتم أساسا بحماية مصالحها وعلى رأسها مصير الروس المستوطنين هناك واستقرار الأمن في تلك المنطقة، وأن روسيا ضعيفة إلى حد أنها لا تهدد دول آسيا الوسطى، وأن أقصى ما يمكن أن نشهده هو ظهور "مبدأ مونرو روسي" في آسيا الوسطى أساسه أن تحافظ روسيا على الأمن في آسيا الوسطى وتحميها من هيمنة الدول المجاورة. هذا بينما يرى "آرثر ساجاديف ARTHER Sajadive" أن روسيا تحاول إعادة صياغة سياسات الهيمنة القيصرية والشيوعية بشكل روسي عصري جديد، وأن روسيا لم تتخل عن "أيديولوجية القوة الكبرىGreat Power Idéologie" وسياسات الأخ الأكبر [2].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى: الأمن الجيواقتصادي

إن تحليل مفردات الإستراتيجية الصينية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى في ظل التحولات الجيوبوليتيكية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 ينطوي على أهمية قصوى، بالنظر إلى الوزن الاستراتيجي والإقليمي والعالمي الذي أصبحت تحتله الصين، وكذلك للإدراكات الصينية لدورها العالمي كقطب ديموغرافي واقتصادي وسياسي في البيئة الدولية. فالترتيبات الإقليمية ومتغيرات البيئة الأمنية في الجوار الإقليمي تشكل أولويات التصور الاستراتيجي الصيني لفكرة ما بعد نهاية الحرب الباردة. وبما أن آسيا الوسطى كفضاء جغرافي إقليمي آسيوي لها حدود جغرافية مع الصين، فلا شك في أن التصور الإستراتيجي الصيني يشمل أيضا الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الدول المستقلة وتشكل فراغ استراتيجي وسط آسيا، وقعت المنطقة في حلبة التجاذب الإقليمي والتنافس الدولي بين لاعبين إقليميين وكانت الصين معنية بصورة مباشرة بالصراع الدائر على حدودها الغربية، خاصة وأنها متاخمة لأربعة دول جديدة، هي: كازاخستان (1355كم من الحدود)، قيرغيزيا

---

(1) Jyotsana Bakshi, op.cit, p 24.

(2) محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 324.

(858كم)، طاجاكستان (414 كم) ثم روسيا (56 كم). تعود ملامح الإستراتيجية الصينية الجديدة تجاه هذه المنطقة إلى عام 1996 حينما تحركت بيكين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة. فجاء الإعلان عن منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي بالتعاون مع روسيا وكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجاكستان لتشكل بوابة واسعة للتدخل الصيني في المنطقة. وكان واضحا أن المدارك الأمنية والاقتصادية المشتركة بين كل من موسكو وبيكين كانت الدافع الأساسي لإنشاء هكذا منظمة، حيث أن بيكين تستغل نفوذ روسيا للتحرك نحو آسيا الوسطى، في حين كانت موسكو تبحث عن حليف قوي في آسيا الوسطى لوقف الزحف الأوروبي-الأمريكي نحو مناطق نفوذها التقليدية وكان وراء التحرك الصيني مجموعة من الدوافع ذات الصلة بالاقتصاد والأمن والسياسة[1].

الفرع الأول: الدوافع الجيواقتصادية

تشهد الصين نموا اقتصاديا سنويا يفوق 10%، وفي ظل حاجتها الملحة للطاقة وارتفاع الطلب الداخلي على النفط والغاز، كان على بكين البحث عن البدائل الرخيصة والأكثر أمنا لتلبي احتياجاتها المتزايدة للطاقة. من هنا ظهرت آسيا الوسطى كمصدر مهم وقريب للطاقة. هذا ويعتبر المدخل الاقتصادي الميزة الرئيسية للإستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى. فقد بنت الصين إستراتيجيتها على افتراض جوهري مفاده أن التنمية الاقتصادية هي المدخل الوحيد للتعامل مع مشكلات التطرف القومي والديني. ومن ثم أكدت الصين على التعاون الاقتصادي الإقليمي التدريجي بين دول آسيا الوسطى وإقليم سينكيانج الانفصالي، حيث وصلت قيمة التبادلات التجارية إلى أكثر من 10 مليارات دولار عام 2006. كما باشرت الصين العديد من المشاريع الثنائية مع دول آسيا الوسطى بمليارات الدولارات، خاصة في مجالي النقل وبناء خطوط نقل النفط والغاز، مثل مشروع نقل الغاز التركماني إلى الصين لمدة ثلاثين عاما الذي تم توقيعه في العاصمة عشق أباد في أفريل 2006[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 330.

[2] مطيع الله تائب، "الصين وإيران وتركيا... اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى"، أفريل 2008، www.aljazeera.net

الفرع الثاني: الدوافع الأمنية والسياسية

تقف الإدراكات والمخاوف الأمنية في تصور الصين لمتطلبات أمنها القومي وراء أهم العوامل الدافعة بالصين إلى ربط متغيرات البيئة الأمنية الإقليمية في آسيا الوسطى بأمنها القومي في سياق الترتيبات الأمنية في آسيا عموما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فالحرب العالمية على الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 والتي انتهت باحتلالها لأفغانستان، دفعت الصين إلى إعادة تعريف بيئتها الأمنية والتهديدات التي يمكن أن تطال الأمن القومي الصيني. فتنامي الحركات الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى والتواجد الأمريكي فيها، شكلت -في مجملها- أهم التهديدات الأمنية للصين. على هذا الأساس، اعتمدت الصين مقاربة أمنية تركزت على إقناع دول آسيا الوسطى بممارسة ضغوط على ناشطي المعارضة الأيقورية الانفصالية في إقليم سينكيانغ (تركستان الشرقية) وتجفيف منابع الدعم المالي واللوجيستي لها في دول المنطقة، خاصة في ظل وجود حدود طويلة مع ثلاث جمهوريات في آسيا الوسطى -كما سبقت إليه الإشارة- ووجود روابط عرقية وثقافية ودينية بين سكان إقليم سينكيانغ وجمهوريات آسيا الوسطى. كما عملت الصين مع دول جوارها الغربي على حل المشكلات الحدودية بترسيم الحدود بينها وبين هذه الدول والعمل بشكل مشترك على محاربة النزاعات الانفصالية والأصولية الإسلامية. وفي قمة دوشانبي 2004 التي جمعت وزراء دفاع كل من الصين وجمهوريات آسيا الوسطى، أكدّ المجتمعون على أن المقاربة الأمنية في المنطقة تتكون من ثلاث محاور: محاربة الحركات الانفصالية، محاربة الإرهاب الدولي ومحاربة المبدأ الإسلامي الراديكالي(1).

الفرع الثالث: الدوافع الجيو إستراتيجية

في الجوانب ذات الصلة بالرؤى الإستراتيجية، فإنه لا يمكن إغفال المخاوف الصينية من تنامي الوجود الأمريكي في المنطقة بشكل مباشر وعلى حدودها الغربية (قيرغيزستان، أوزباكستان)، من أجل ذلك عملت الصين على تقوية الروابط مع دول آسيا الوسطى وروسيا للحد من التغلغل الأمريكي في المنطقة والذي يتخفى وراء أقنعة تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية، حيث تعتبر الصين هذه المسائل مبررات أمريكية للتدخل غير المقبول على الإطلاق في شؤونها الداخلية.

(1) Djalili. M-R et Thierry. K, op.cit, pp. 110-111.

فالتهديد المتنامي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية على الصين انطلاقا من أراضي آسيا الوسطى يتمثل في الاستثمار الأمريكي في النزعة الانفصالية في إقليم التبت وسينكيانغ حسب ما جاء في دراسة للكاتب الصيني "قوقوانفو Gu Guanfu" عام 1998 والتي أكدت على دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة ودعم الحركات الانفصالية في الصين. كذلك فإن أمن الطاقة الإستراتيجي يشكل أحد الرهانات السياسية للصين والتحديات الخطيرة للتواجد الأمريكي في المنطقة، الشيء الذي دفع بالصين إلى اعتبار أمن الطاقة من أكبر المصالح الصينية التي يجب الدفاع عنها بكل الطرق، فالتعاون الصيني-الروسي والاعتراف المتبادل بالمصالح المتوازنة لكليهما في المنطقة هو الطريق الوحيد الذي تراه الصين كفيلا بوقف التحدي الاستراتيجي الذي يفرضه التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى[1].

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإيرانية في آسيا الوسطى: الاختراق الأيديولوجي

خلق استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإيران فضاء استراتيجيا جديدا، لم تتوان طهران عن استغلال هذه الفرصة التاريخية الناجمة عن الفراغ الإستراتيجي الذي تركه تفكك الاتحاد السوفيتي في المنطقة وانكفاء روسيا على همومها الداخلية، حيث ترى إيران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي وإقليمي في آسيا الوسطى[2]. فمن بين دول الجوار الجنوبي، تحتل إيران موقعا جغرافيا ممتازا بالنسبة لدول آسيا الوسطى، حيث تمثل الحدود البرية الإيرانية-التركمانية ما يزيد عن 1000 كلم كما أنها تمثل الممر الآمن إلى المياه والبحار المفتوحة (الخليج الفارسي وبحر عمان)، كذلك لها شواطئ مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمانيستان وكازاخستان على بحر قزوين الغني بمصادر الطاقة. كما تتعدد المزايا الجيواقتصادية التي يوفرها الجوار الإيراني للجمهوريات الناشئة في آسيا الوسطى. فإيران تمثل الطريق الأسرع والأكثر أمنا والأقل تكلفة نحو الأسواق الدولية لاقتصاديات آسيا الوسطى التي تعتمد على الصادرات النفطية والطاقوية والمواد الأولية والخامات الصناعية، كما توفر لها مصدرا أساسيا للخبرة في مجال الصناعات النفطية استكشافا واستخراجا وتحويلا ونقلا. فبانهيار الاتحاد السوفيتي، عملت طهران على مد جسور العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية مع دول

---

[1] Ibid, p.127.

[2] محمد السيد سليم، نفس المرجع السابق، ص 338.

الجوار الصاعدة في آسيا الوسطى. واستند النشاط الإيراني تجاه هذه الدول إلى اعتبارين أساسين[1]: الأول؛ تمثل في سعي طهران إلى استغلال الفرصة التاريخية المتاحة لها في عام 1991 للفكاك من العزلة السياسية "Isolement Politique" التي تعاني منها على صعيد علاقاتها الدولية منذ قيام الثورة الإسلامية سنة 1979. الثاني؛ أن إيران وجدت في استقلال دول آسيا الوسطى عاملا أساسيا في تغيير المحيط الجيوبوليتيكي لإيران، حيث يمنحها موقعا ممتازا أو إمكانيات جديدة لتصبح دولة عبور" Un Pays de Transite" وعنصرا مهما فيها يسمى بطريق الحرير الجديد "la Nouvelle Route de la Soie" "The New Silk Road". وفقا لهذين الاعتبارين، قامت إيران بصياغة إستراتيجية من مستويين: المستوى الأول؛ يركز على الدبلوماسية متعددة الأطراف "Une Diplomatie Multilatérale"، والمستوي الثاني؛ يعتمد على تقوية الروابط الثنائية "Liens Bilatéraux" مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى. وتنهج طهران مقاربة براغماتية "Une Approche Pragmatique" أكثر من المقاربة الأيديولوجية "Idéologique". حيث تفضل أداء دور دولة كبرى إقليمية أكثر منها دولة إسلامية ثورية. ويتجلى ذلك بخاصة في الدور الذي قامت به طهران في الحرب الأهلية الطاجيكية عندما لم تقدم أي دعم للحركة الإسلامية في طاجاكستان. بل على العكس من ذلك، عملت على التقريب بين مختلف أحزاب الصراع في هذا البلد. وتوجت الجهود الإيرانية المتوازنة بوضع حد للحرب الأهلية عام 1999[2].

وعلى مستوى العلاقات متعددة الأطراف، قامت السلطات الإيرانية وبشكل موسع بالمساهمة في دعم التوجهات التكاملية والإقليمية في المنطقة مثل منظمة التعاون الاقتصادي "ECO"، وذلك بتشجيع دمج الدول الجديدة في هذه المنظمة، كما يعود لها الفضل في إيجاد هيكلية التعاون الإقليمي الجديدة للدول المشاطئة لبحر قزوين.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية تعتبر إيران أول الدول التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية وفتح السفارات في جميع عواصم الجمهوريات الإسلامية، وكذلك توقيع اتفاقيات اقتصادية وثقافية وتبادل للزيارات الرسمية بشكل ثابت منذ 1992 وتعتبر كل من تركمانستان وطاجاكستان من الدول

---

(1) Djalili.M-R et Thierry. K, op.cit, p. 120.
(2) Ibid, p p.128-129.

التي تحظى بشراكة متميزة مع إيران بالنظر إلى الجوار الجغرافي بالنسبة للأولى والروابط الثقافية والهوياتية بالنسبة للثانية.

وبصورة عامة، وبالرغم من المساعي والاستراتيجيات الإيرانية المتواصلة في إطار تطوير العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى، فإن الإستراتيجية الإيرانية تواجهها جملة من العقبات التي تحول دون قيامها بلعب دور اللاعب الاستراتيجي المحوري في المباراة الجيوبوليتيكية المتشكلة داخل وحول المنطقة. ومن بين أهم هذه العقبات تذكر ما يلي[1]:

- الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني القائم على تصدير النموذج الإيراني في الحكم بالاستثمار في الروابط الثقافية والحضارية. الأمر الذي أدى إلى شعور جمهوريات آسيا الوسطى بالقلق من الدور الأيديولوجي لإيران، وكان سببا في فتور العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية حتى سنة 1996، وخلق مناخا من عدم الثقة المتبادل بين أنظمة الحكم العلمانية في جمهوريات آسيا الوسطى والنظام الإسلامي في إيران.
- ضعف الوسائل والإمكانيات المالية والاقتصادية الإيرانية.
- المنافسة الإقليمية الشديدة التي تتعرض لها الإستراتيجية الإيرانية من قبل روسيا، تركيا والصين.
- العزلة النسبية التي تعاني منها إيران في البيئة الدولية ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لامتداد دورها في آسيا الوسطى، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحجيم الصلات الإيرانية بالمنطقة عن طريق تقطيع جيوبوليتيكي، الهدف من ورائه إعاقة الدور الجغرافي لإيران في المنطقة. وفي مقابل الإستراتيجية الأمريكية، فإن إيران سوف تبحث عن دورها في آسيا الوسطى بالاستثمار في المحور الصيني-الروسي الجديد داخل منظمة شنغهاي كمظلة إستراتيجية أمام التهديدات الأمريكية[2].

المطلب الرابع: الإستراتيجية التركية في آسيا الوسطى: العثمانية الجديدة

تشير العثمانية الجديدة كمقاربة في التفكير السياسي التركي بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى عالم الأمم التركية المتشكل في الفضاء الجغرافي الممتد من البلقان وحتى حدود الصين الغربية، والذي يضم مجموعة الدول ذات الأصول العرقية واللغوية التركية خاصة شعوب ودول

[1] Idem, pp. 130-132.

[2] مطيع الله تائب، المرجع السابق الذكر.

الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الإتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى. وبالرغم من أن تركيا ليست لها صلات جغرافية مباشرة مع آسيا الوسطى، إلا أنها بمثابة "الوطن الأم" لشعوب تلك الدول، بحكم تراثها التركي لدرجة أن تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى، وإنما تسميها تركستان Turkestan تأكيدا لهويتها الثقافية. تعتبر تركيا عاملا إقليميا ذا تأثيرات عميقة على آسيا الوسطى والقوقاز بعد تفكك المعسكر الشرقي. إذ منحت الترتيبات الجيوبوليتيكية الجديدة لأنقرة فرصة إعادة توجيه سياستها نحو المنطقة بشكل نشط. هذه السياسة الجديدة حظيت بموافقة ودعم أمريكا خلافا لإيران وفقا للنظرة الأمريكية التي تعتبر تركيا الوسيلة الوحيدة لمحاصرة التهديد الإسلامي المتنامي الذي تمثله إيران في المنطقة. فبعد الفراغ الناجم عن تفكك الإتحاد السوفيتي، بدأ التغلغل التركي في آسيا الوسطى مستندا على الصورة الإدراكية للجمهوريات الإسلامية نحو النموذج التركي الذي يروج على صيغة أنها الدولة العلمانية واللائكية الديمقراطية سياسيا والمتقدمة والمتطورة اقتصاديا والمتفتحة ثقافيا. وهو ما تسعى أنظمة الحكم في الجمهوريات الإسلامية إلى محاكاته واستنساخه منذ استقلالها عام 1991، حيث تتزاوج قيم العلمانية والديمقراطية مع الخصوصيات المحلية وحتى تسهّل من عملية اندماجها في النظام العالمي الجديد[1].

لقد شكلت الجاذبية الثقافية حجر الزاوية في الإستراتيجية التركية في علاقاتها مع مجموعة الدول الصاعدة في آسيا الوسطى. كما شكلت مفاهيم إعادة اكتشاف العالم التركي " Redécouvert d'un Monde Turque" المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية. فوجود عالم تركي يمتد من البلقان وحتى حدود الصين الغربية بتعداد سكاني يفوق 120 مليون نسمة يمنح تركيا إمكانية إقامة روابط اقتصادية وثقافية وسياسية بشكل سريع ويسهّل من عملية التغلغل التركي دون عقبات كثيرة. لكن التطورات التي حدثت في المنطقة مع وجود عوامل عديدة شكّلت كوابح أمام سياسة الأخ الأكبر "Grand Frère" التركية. ومن أبرز هذه العوامل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في المنطقة، بالإضافة إلى ضعف الرابطة الثقافية من جراء سياسات العهد القيصري والسوفيتي التي تعرضت لها الهوية الثقافية لشعوب المنطقة. وهو ما أجبر تركيا على اعتماد مقاربة إستراتجية جديدة أكثر واقعية تجاه المنطقة وتجاه إمكانيات الدولة

[1] Djalili. M. R et Thierry. K, op.cit, p. 133.

التركية نفسها. هذه الواقعية تجلت في التركيز على الاعتبارات الاقتصادية والطاقوية التي بدأت بالترويج لطريق شرق-غرب لفك العزلة عن الإنتاج النفطي في بحر قزوين، الذي سرعان ما أصبح المحور الرئيسي للسياسة التركية تجاه منطقة -بحر قزوين وآسيا الوسطى- والتي لقيت بدورها دعما أمريكيا من أجل بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من أسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي عبر خط "باكو-جيهان" تفاديا لمروره عبر الأراضي الروسية أو الإيرانية فيما يعرف بحرب الأنابيب[1].

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي، قامت تركيا بتأسيس الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي (TIKA) عام 1992 والتي عهد إليها بالمساهمة في النشاطات الاقتصادية والصناعية في آسيا الوسطى عن طريق تقديم المساعدات المالية وتطوير قطاع الخدمات البنكية والمالية. كما لعب القطاع الخاص التركي دورا بارزا في النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري في الجمهوريات المستقلة، حيث بلغت عدد الشركات التركية العاملة في هذه الدول أكثر من 4000 شركة ومؤسسة في ميادين النقل والاتصالات والفندقة والنسيج والبنوك. كما بلغ حجم الانفاق الاستثماري التركي المباشر في المنطقة أكثر من 8,4 مليار دولار. وعلى صعيد التعاون الثقافي والعملي، قامت تركيا ببناء الهيئات العلمية من الجامعات والمدارس الثانوية وتقديم آلاف المنح الدراسية الجامعية للطلبة القادمين من دول آسيا الوسطى[2].

هذا وبالرغم من زخم واتساع جوانب الإستراتجية التركية في آسيا الوسطى والمدعومة من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، إلا أنها تواجه عقبات عديدة من أهمها:

1- المنافسة الاقتصادية الشديدة من قبل القوى الاقتصادية الأكبر تطورا أو الأكثر تقدما، مثل دول الاتحاد الأوربي وإسرائيل وكويا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

2- هشاشة الاقتصاد التركي وقلة الإمكانيات المالية التركية في مواجهة المصاعب الاقتصادية في دول آسيا الوسطى.

3- تضارب المصالح التركية مع اللاعبين الإقليميين في المنطقة إيران وروسيا على وجه الخصوص. فأية سياسة تركية نشطة في المنطقة ومدعومة غربيا تؤدي إلى ترك المصالح مع كل من روسيا

(1) Ibid, pp. 136-137.
(2) Idem, p. 138.

وإيران، بالرغم من تنامي التبادلات التجارية والاقتصادية بينها، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التبادلات التجارية التركية-الروسية أكثر من 35 مليار دولار عام 1998.

ولعل من أهم السمات المثيرة للتأمل في التنافس التركي-الروسي-الإيراني في المنطقة، حرص هذه الدول الثلاث على احترام قواعد التنافس في ظل القواعد التي تمليها البيئة الجيوسياسية العالمية، حيث لا يتعدى سقف التنافس حدا معينا يحول دون بلوغها مستوى "المباراة الكبرى الجديدة The new Great Game" بل تبقى مباراة سياسية اقتصادية تتضمن جوانب للتنافس وجوانب أخرى للتعاون فيما يسمى بالتنافس التعايشي[1].

المطلب الخامس: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى: التوسع شرقا

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى ظهور مخاطر وتهديدات أمنية جديدة فرضت أجندتها على سياسات حلف شمال الأطلسي، ومن بين المناطق التي باتت تستقطب اهتمامات قيادات الحلف منطقة آسيا الوسطى. فمنذ نهاية عام 2001 وتحديدا بعد نهاية الحرب على أفغانستان برز دور الحلف بوصفه أحد اللاعبين الاستراتجيين الجدد في آسيا الوسطى. ونتج عن هذا التطور تزايد مصالح الحلف وانخراطه النشط في مجالات الأمن في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم تكليف الحلف بمهمة قيادة قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان في أوت 2003.

ويمكننا رصد الاتجاهات الأولى لحلف شمال الأطلسي نحو آسيا الوسطى في محطتين رئيستين:

الفرع الأول: الزحف الهادئ لحلف شمال الأطلسي نحو آسيا الوسطى (1992-2001)

ترجع البدايات الأولى لتواجد حلف شمال الأطلسي في المنطقة إلى ما قبل هجمات 11 سبتمبر 2001. حيث بدأت في منتصف التسعينيات جهود الحلف لإشراك حكومات هذه المنطقة في المسائل الدفاعية ضمن إستراتجية الزحف الهادئ نحو معاقل الاتحاد السوفيتي المنهار واحتواء روسيا. فقد شاركت جميع دول آسيا الوسطى في مجلس الشراكة الأوربية-الأطلسية التابع لحلف شمال الأطلسي وبرنامج الشراكة من أجل السلام (Partneriat Program for Peace). وكان الاستثناء الوحيد هو جمهورية

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق ذكره، ص ص 334-337.

طاجاكستان التي تأخر انضمامها إلى هذا البرنامج إلى غاية 2002[1].

وينطوي برنامج الشراكة من أجل السلام على عديد من الآليات التي تمكن حلف شمال الأطلسي وشركاءه من التعاون العملي في المجالات الدفاعية والأمنية بشأن عدد من القضايا المختلفة، ويمثل تعزيز إصلاح المؤسسات الدفاعية وزيادة حجم العمل العسكري المشترك أبرز أهداف برنامج الشراكة من أجل السلام (PPP)، كما يضم هذا البرنامج مجالات أخرى للتعاون المشترك من الضبط والاستعداد للتعامل مع الكوارث الطبيعية، فعلى سبيل المثال فقد ساهم حلف شمال الأطلسي في تعزيز التواصل عبر الربط بشبكة الانترنيت بين دول آسيا الوسطى والقوقاز في إطار مبادرته التي سميت طريق الحرير الافتراضي للمرور السريع "Silk Virtual Highway"[2].

الفرع الثاني: أحداث 11 سبتمبر وتغلغل حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى

منذ وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001، هناك مستجدات ساهمت -بقدر كبير- على توسيع مصالح الناتو في منطقة آسيا الوسطى من بينها ما يلي:

أولا: بعد أن أصبحت معظم دول أوربا الشرقية والوسطى أعضاء في حلف شمال الأطلسي، تحول تركيز برنامج الشراكة من أجل السلام نحو تعزيز الإصلاحات والتعاون العسكري مع آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وغربي البلقان.

ثانيا: أدى إطلاق عملية "الحرية الدائمة" ووجود قوات "إيساف" في أفغانستان إلى زيادة كبيرة في حجم الوجود العسكري لحلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى، فعندما قام الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "اللورد روبن ستونRobin Stone" بزيارة إلى المنطقة، صرّح قائلا: "إن أحداث 11 سبتمبر قد جعلت الحلف يدرك أن أمننا مرتبط بصورة وثيقة بالأمن في مناطق نائية، وسوف تصبح آسيا الوسطى منذ الآن بندا مهما يشغل معظم أجندة حلف الناتو"[3]، من هنا فإنه منذ 2003 أصبح حلف الناتو منخرطا في برنامج طويل المدى لتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. وفي قمة الحلف في إسطنبول في

---

(1) Richard Weitz, “le renouvellement des partenariats avec l'Asie centrale”, revue de l'OTAN, édition: Automne 2006, www.nato.int/docu/review/2006/issue3/french/analysis.html.

(2) Ibid.

(3) Idem.

جوان 2004، أكد قادة الحلف على تزايد أهمية منطقة آسيا الوسطى حيث منحوها إلى جانب منطقة القوقاز صفة "تركيز خاص Special concentration" في بيانهم الختامي. كما قرروا تعيين ضابط ارتباط في المقر الإقليمي للحلف في "ألماتا" عاصمة كازاخستان. وعلاوة على ذلك، أنشأت القمة منصب الممثل الخاص للأمين العام لحلف الناتو لشؤون آسيا الوسطى وعهد به إلى "روبرت سايمونس Robert Summons" الذي قام بزيارات منتظمة إلى المنطقة عشية توليه المنصب. ومن الأجندة التي يسعى حلف الناتو إلى فرضها على حكومات ودول المنطقة في العلاقات الإطارية للتعاون والشراكة من أجل السلام، نجد العمل عل إدخال الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية وتؤكد الوثيقة الإطارية لبرنامج الشراكة من أجل السلام التزام المشاركين "بالحفاظ على المجتمعات الديمقراطية وحماية حريتها من القهر والقمع والتمسك بمبادئ القانون الدولي". الأمر الذي أنشأ مناخا من عدم الثقة بين الحلف والأنظمة الحاكمة المستبدة في المنطقة. وهو ما عرّض العلاقات الثنائية إلى توترات شديدة مثلما حدث للعلاقات الأطلسية-الأوزباكية على خلفية أحداث أنديجان Andijan في ماي 2005.

وعموما، فإن الفحص الدقيق للعلاقات الأطلسية مع جمهوريات آسيا الوسطى يقودنا إلى التحليل الذي يرى فيها عبارة عن علاقات فرضتها التحولات الجيوإستراتجية في المنطقة التي جعلت منها منطقة استقطاب استراتيجي شديد بين عديد من اللاعبين الدوليين والإقليميين. وفي السنوات القليلة القادمة كما تتنبأ الكثير من الدراسات فإن أهمية المنطقة ستزداد في الجيوبوليتيك الدولي وتبعا لذلك ستزداد حدة الاستقطاب الدولي لها خاصة بين حلف شمال الأطلسي والحلف الروسي-الصيني المتشكل والذي تعد منظمة شنغهاي نواته الأساسية وهو ما يجعل حلف شمال الأطلسي كذراع للتغلغل الأوربي الأمريكي في المنطقة أمام فرص كبيرة للتعاون وللصراع على حد سواء[1].

وكخلاصة لهذا الفصل، يمكننا القول أن هذا الفصل استعرض العناصر الأساسية لدراسة منطقة آسيا الوسطى كإقليم جغرافي يضم خمسة من الجمهوريات الإسلامية التي استقلت مباشرة عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره في عام 1991.

(1) Ibid.

تكرس الجهد في المبحث الأول بالتعريف بآسيا الوسطى من الزاوية الجغرافية والتقطيع الإقليمي والمساحي، والتركيبة السكانية والعرقية، والامتداد الطبيعي والتنوع الإيكولوجي، وأبان ذلك عن منطقة شديدة الثراء والتنوع والتعقيد، بيئة وحدودا وسكانا. كما كشف ذات المبحث عن كرونولوجيا التطور السياسي والتاريخي للمنطقة حتى استقلالها، ثم تعرض للتحولات التي أعقبت لحظة الاستقلال بما انطوت عليه من متغيرات اقتصادية وسياسية وجيوسياسية تم توصيفها بالانتقال الثلاثي في آسيا الوسطى.

في المبحث الثاني تم تسليط الضوء على المكانة الإستراتيجية والدولية لآسيا الوسطى في النظام العالمي الجديد بأهميتها الجغرافية ومواردها الطبيعية وإمكاناتها النفطية، والتي كانت إضافة إلى عناصر أخرى مبعثا لتنافس دولي وإقليمي شديد الشراسة على المنطقة وهو ما أبان عنه المبحث الثالث الموسوم "بالإستراتيجيات المتضاربة في آسيا الوسطى"، وتم فيها الكشف عن اللاعبين الإقليميين والدوليين وأدوارهم واتجاهاتهم وسياساتهم في المنطقة. وقد تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من اللاعبين الاستراتيجيين في المنطقة لضرورات بحثية ومنهجية لحاجتها لفصل مستقل يميط اللثام عن الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى. وهو ما يتكفل بالإجابة عنه الفصل القادم بعنوان:

السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: التطور-المصالح-التحديات.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

التطور-المصالح-التحديات.

المبحث الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى.

المطلب الأول: الدور الأمريكي في آسيا الوسطى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001**.**

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات الدور الأمريكي في آسيا الوسطى**.**

المبحث الثاني: الأهداف والمصالح الإستراتيجية للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

المطلب الأول: أولوية الجيوبوليتيكا: أهمية المنطقة وقوس الهيمنة الأوراسي**.**

المطلب الثاني: الاحتواء الشامل للاعبين الإستراتيجيين**.**

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية الأمريكية في آسيا الوسطى: أمن الطاقة**.**

المبحث الثالث: منظمة شنغهاي كإحدى تحديات الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى.

المطلب الأول: تعريف ونشأة منظمة شنغهاي.

المطلب الثاني: تأثير منظمة شنغهاي على الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى.

لم تشكل منطقة آسيا الوسطى -تقليديا- مجالا حيويا للمصالح الكونية للولايات المتحدة الأمريكية. لكن بانهيار الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير من القرن العشرين، وظهور 15 دولة مستقلة جديدة على الخريطة الجيوسياسية العالمية، واكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز، وانفجار سلسة هائلة من المخاطر والصراعات في المنطقة، فتحت أنظار دوائر التخطيط الإستراتيجي الأمريكي على الحقائق الجديدة في المنطقة، وانبعث النقاش حول المفاصل الجيوسياسية والجيوإستراتيجية العالمية التي تتيح لواشنطن التحكم في ديناميات التفاعل الدولي وتوجيهها نحو إطالة وتكريس عصر الإمبراطورية الأمريكية في عهد السلام الأمريكي. في خضم تلكم النقاشات برزت منطقة آسيا الوسطى كمنطقة رخوة إستراتيجيا، حيث بدت باهتة على سلّم المصالح الأمريكية. ثم ما لبثت أن وصفت بالمحور الجيوإستراتيجي والقلب الجيوبوليتيكي في خريطة المصالح الأمريكية الكونية.

هذا الفصل يستهدف التعريف بالدور والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة الموسومة بآسيا الوسطى وإجلاء مرتكزاتها ودوافعها وأهم التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية، هي:

المبحث الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: الأهداف والمصالح الإستراتيجية للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

المبحث الثالث: منظمة شنغهاي كإحدى تحديات الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى.

المبحث الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى

المطلب الأول: الدور الأمريكي في آسيا الوسطى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

خضع الدور الأمريكي في آسيا الوسطى منذ عهد الاستقلال إلى غاية وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 -لقرابة عقد من الزمن- إلى المقاربة النيوليبرالية التي تحكمت في صياغة سلوك واتجاه الدبلوماسية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي اعتمدت على براديغم "التوسع Enlargement" الذي طوّره "أنطوني ليك" في مقابل الاحتواء "Containment". وتستند إلى الأسس النظرية للنيوليبرالية المتمثلة في نشر الديمقراطية، توسيع التجارة الحرة، تطبيق اقتصاد السوق الحر واحترام حقوق الإنسان. وعزل الدول المناوئة للديمقراطية والسوق الحرة ومحاصرتها اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا وحتى عسكريا. كما تضمنت هذه المقاربة على المستوى الخارجي البحث عن التوافق بين القوى الفاعلة على المسرح العالمي، الاستناد إلى معايير القانون الدولي والتدخل الإنساني لحماية الأقليات المهددة بالإبادة الجماعية...إلخ[1].

بهذه الخلفية النظرية التي مثلت المقاربة النيوليبرالية حجر الزاوية فيها. كان التوجه الأمريكي نحو آسيا الوسطى مباشرة بعد استقلالها. وقد مثلت لها المنطقة ساحة هامة من الفرص والمخاطر ومن المزايا والتهديدات، خاصة بعد الفراغ الجيوسياسي الذي تركه اختفاء الاتحاد السوفيتي من المنطقة، وانطوت الفرص التي تتيحها آسيا الوسطى على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وإستراتيجية. أما المخاطر فتمثلت في المخاوف من أن تتحول المنطقة إلى ساحة للإرهاب خاصة في ظل النموذج الأفغاني المجاور، أو أن تتحول نحو النموذج الإسلامي في ظل الجوار الإيراني. ويمكن التعبير عن الدور الأمريكي في المنطقة في العناصر الأساسية التالية:

---

[1] السيد ولد أباه، المرجع السابق الذكر، ص 32.

الفرع الأول: المستوى السياسي-الأمني

بمجرد أن أعلنت جمهوريات آسيا الوسطى انفصالها عن الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 حتى سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتسجيل حضورها الدبلوماسي في الجمهوريات الإسلامية بإرسالها لعشرات البعثات إلى تلك الدول وجمع المعلومات عنها، وتحديد مصالح الولايات المتحدة بها. وكانت بعثة مؤسسة راند وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، ثم زيارة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك للمنطقة سنة 1992. ورغم أن تلك البعثات، جاءت بتقارير تفيد أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة متواضعة وهامشية، إلا أنها في الوقت ذاته اتفقت على أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية في آسيا الوسطى ينبغي أن تعمل على تطويرها. فالتقرير الذي كتبته بعثة "معهد الولايات المتحدة للسلام" التي زارت آسيا الوسطى في سنة 1992 حدد أن المصالح الأمريكية في المنطقة هي: فرض رقابة صارمة على الأسلحة النووية الكازاخستانية، ومنع الانتشار النووي أو وصول الخبرات النووية إلى دول مارقة من منظور السياسة الأمريكية، أيضا الاستثمار في الموارد الطبيعية والطاقوية الهائلة في المنطقة، تعزيزا للاستقرار والتحول الهادئ نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية[1].

أما بعثة مؤسسة "راند RAND" بقيادة "براهام فولرBraham Foler" فرغم إشارتها إلى تواضع المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى وسلبيتها، إلا أنها حددت أن للولايات المتحدة أربعة مصالح جوهرية، هي:

1- تشجيع إنشاء علاقات ودية بين دول آسيا الوسطى وروسيا، لأن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عدم قيام سياسات عدائية من لدن الجمهوريات الإسلامية تجاه روسيا. بشكل يدفعها إلى محاولة إعادة بناء الإمبراطورية القديمة في آسيا الوسطى. ومن جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على منع عودة الهيمنة الروسية على المنطقة. وهكذا وافقت واشنطن على حماية روسيا لحدود طاجاكستان مع أفغانستان مع عدم إطلاق اليد الروسية في المنطقة. وفي هذا الإطار قامت "روز

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 325.

ماري فورسث Rose Mary Forsth" الخبيرة بمجلس الأمن القومي الأمريكي بزيارة طاجاكستان في ديسمبر 1993. وقابلت قائد القوات الروسية لخطط السلام بها الجنرال "بوريس بيانكوفBoris Biankov " لكي تقف على طبيعة العمليات الروسية في المنطقة[1]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ذلك كان جزءا من النقاشات التي دارت في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية بشأن أمثل السبل للتعامل مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وكانت وجهة النظر الرسمية ضمن المقاربة النيوليبرالية تدعّم التوجه نحو استيعاب روسيا ضمن مشروع الشراكة الشاملة التي أعلنت عنها الإدارة الديمقراطية في عهد الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton.

2- منع الانتشار النووي في آسيا الوسطى، وفي هذا الصدد لا تكفي خطط نقل الأسلحة النووية إلى روسيا ولكن يجب الانتباه إلى الخبرة النووية والتكنولوجية المتوافرة لدى علماء تلك الدول وآثارها على الدول المجاورة. فعلى هذا الصعيد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضغوط كبيرة لدفع كازاخستان لتسليم معداتها النووية التي ورثتها عن البرنامج النووي السوفيتي. وتوج ذلك بتوقيع رئيس كازاخستان "نازار باييف" في واشنطن في ماي 1992 على بروتوكول تعهد بموجبه على توقيع اتفاقية سارت1، واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية. وهو ما تم بالفعل، في مقابل ذلك استفادت كازاخستان من مساعدات عسكرية ودفاعية أمريكية.

3- العمل على تحجيم والحد من الدور والتأثير الإيراني في آسيا الوسطى ودعم الدور التركي في مقابل الطموح الإيراني. ولأجل ذلك، دعت الولايات المتحدة دول آسيا الوسطى إلى إتباع النموذج التركي العلماني الرأسمالي، وهو النموذج الأنسب لها لتحقيق الاستقرار السياسي والإقلاع الاقتصادي. وقد أكد وزير الخارجية الأسبق "جيمس بيكر Jams Baker" على أن الهدف من إقامة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الجمهوريات هو إنقاذها من إمكانية تحولها إلى النموذج الإيراني في الحكم.

4- مراقبة الحركات الإسلامية الأصولية، وحماية هذه الجمهورية من حركة طالبان ومراقبة نشاطاتها وتحركاتها. من أجل ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية أمنية عن طريق

---

[1] نفس المرجع، ص 327.

تقديم المساعدات العسكرية والأمنية للجمهوريات الإسلامية. وهو ما أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون "مادلين أولبرايت Madeline Albrite" أثناء زيارتها للمنطقة في أفريل 2000. وبموجبها أعلنت عن مساعدات بقيمة 3 مليون دولار لكل دولة تخصصها لمحاربة الإرهاب والحركات المتطرفة.

وعلى صعيد الاستقرار السياسي الداخلي، أكد "ألفين روبينشتاين Alvine Robershtein"، أحد كبار الباحثين الأمريكيين في قضايا آسيا الوسطى وروسيا عقب زيارته لآسيا الوسطى، أن المصلحة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية هناك تتمثل في استمرار استقلال آسيا الوسطى عن طريق دعم الانتقال السياسي الديمقراطي. وعلى هذا الأساس، قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر 1992 في إطار "قانون دعم الديمقراطية Freedom Support Act" بتبني مجموعة من المبادئ لنشر الديمقراطية وتعزيزها في آسيا الوسطى، كالتكوين القضائي وتطوير الأحزاب السياسية وتنظيم الانتخابات الحرة. كما لجأت الولايات المتحدة إلى نوع من الدبلوماسية الهادئة لإقامة تعددية سياسية في المنطقة مع بعض الانتقادات الخفيفة للأنظمة السياسية لحملها على التسريع من وتيرة الإصلاحات السياسية والديمقراطية. ولعل أشهر هذه الانتقادات كانت موجهة إلى حكومة "إسلام كريموف Islam Karimov" في أوزباكستان، وتُرجم ذلك في تقليص المساعدات الإنسانية الأمريكية المخصصة لأوزباكستان، حيث بلغت 17 مليون دولار من أصل 379 مليون دولار رصدتها الولايات المتحدة للأغراض الإنسانية والسياسية. بينما حظيت جمهورية قيرغيزيا بأكبر حصة من المساعدات تبلغ 124 مليون دولار نظرا لسرعة التحول الديمقراطي بها[1].

الفرع الثاني: المستوى الاقتصادي-التجاري

شكلت المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد استقلالها، أهم العوامل التي صاغت التوجه الدبلوماسي الأمريكي نحو المنطقة. فجميع البعثات الأمريكية إلى المنطقة أكدت على حيوية المنطقة كمجال استثماري واعد أمام الشركات الأمريكية خاصة في مجال النفط والغاز والمعادن

[1] المرجع نفسه، ص 328.

الطبيعية. فعلى هذا المستوى، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز ودفع عمليات الإصلاح والانتقال الاقتصادي في المنطقة. ففي سنة 1993، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 379 مليون دولار لآسيا الوسطى في شكل معونات إنسانية، هذا عدا 64 مليون دولار مقدمة للإسراع في برنامج التحول الاقتصادي. بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع بعض دول آسيا الوسطى لتوفير الحماية القانونية للمستثمرين الأمريكيين، كما وقعت اتفاقات مع بعض المؤسسات الأمريكية الخاصة مثل: شركة الاستثمار الخاص لما رواء البحار "Private Overseas Investment Corporation"، وإكسيم بنك "EximBank" لتقديم القروض التي تضمنها الحكومة للشركات الأمريكية لتنشيط دورها في آسيا الوسطى. الأمر الذي دفع بالشركات الأمريكية إلى الاستثمار في المنطقة مثلما فعلت شركة شيفرون للنفط التي التزمت باستثمار 10 مليارات دولار لاستغلال نفط كازاخستان. كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات لتشجيع عملية التحول الليبرالي في إطار الانتقال. حيث بلغت حتى نهاية عام 1993 حوالي 64 مليون دولار، منها: 32 مليون لكازاخستان، 13 مليون لأوزباكستان 12 مليون لجمهورية قيرغيويا، 4 مليون لطاجاكستان و2 مليون لتركمانيستان. كما وضعت صندوق المشروعات الأمريكي الآسيوي بمبلغ وصل إلى 150 مليون دولار. وقد وزع الصندوق 73 مليون دولار كتعويض لحوالي 400 مشروع خاص وصغير ومتوسط[1].

ومن هنا، فإن ملخص الدور الأمريكي في آسيا الوسطى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، يعكس صدقية التوصيف الذي طبع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، والتي اعتمدت على سياسة الدبلوماسية الهادئة في إطار المقاربة النيوليبرالية التي صاغت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين. كما أبانت عن فجوة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي لم يستطع صياغة عقيدة إستراتيجية جديدة تستوعب متغيرات البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة. الأمر الذي أدى بالعديد من المراقبين إلى وسم السياسة الخارجية الأمريكية بعدم اليقين وعدم التأكد وخضوعها لمنطق "رد الفعل" أكثر من كونها سياسة خارجية متماسكة تعضدها رؤية إستراتيجية

---

[1] عبير ياسين، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام، العدد 152، أفريل 2003، ص 230.

محددة. بخلاف ما كان عليه الأمر سائدا إبان الحرب الباردة، أين تحكمت عقيدة "الردع-الاحتواء Deterrence -Containment" في توجيه وبناء السياسة الخارجية الأمريكية ورسم المجالات الحيوية لمصالحها الإستراتيجية[1].

أما بشأن الدور الأمريكي في آسيا الوسطى في الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، فإنه خضع أيضا لنمط التصورات النيوليبرالية، حيث شاب هذا الدور نوع من عدم التأكد حيال الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها المنطقة، كما أنها أغفلت الأبعاد الإستراتيجية للتوجه الأمريكي نحو المنطقة، مما أدى إلى فشل السياسة الأمريكية في تحقيق الانتقال بأبعاده الثلاثة السابق الإشارة إليها. فلا الديمقراطية تحققت ولا التنمية الاقتصادية. وتعزى أسباب ذلك حسب الكاتبة "فيونة هيل Fiona Hill" في مقالها المنشور في مجلة السياسة الخارجية "إستراتيجية مريبة: السياسة الأمريكية في القوقاز وآسيا الوسطى منذ 1991" إلى جملة من العوامل، من بينها؛ تواضع المعرفة الأمريكية بالمنطقة وتاريخها وجغرافيتها وبتعقيداتها السياسية والإثنية، فضلا عن قلة الوعي بالأدوار الإقليمية المتضاربة والمتشابكة في المنطقة من لدن دول الجوار الإقليمي روسيا والصين وإيران وتركيا والهند وباكستان...إلخ. كما أن الاضطراب الحاصل في الأولويات الأمريكية تجاه المنطقة أغفل أهمية وأولوية تثبيت الاستقرار السياسي الداخلي والوعي بديناميكيات الحراك الداخلي لصالح الأولويات الاقتصادية وعلى رأسها الاهتمام بالاستثمارات النفطية. وتذكر كذلك الكاتبة هيل أن السياسة الأمريكية وقعت رهينة للتجاذبات الحاصلة على مستوى العلاقات الثنائية بين واشنطن وكل من موسكو وطهران التي انعكست بصورة سلبية على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى وعدم مقدرته على وضع تصور إستراتيجي للمصالح الأمريكية في المنطقة[2].

---

[1] أنظر بشأن السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة: تشارلز وليام ماينز، المرجع السابق الذكر، ص 3 وما بعدها، وأيضا: السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، المرجع السابق الذكر.

[2] Fiona Hill, une stratégie incertaine: la politique des Etats unis dans le coucase et en Asie centrale depuis 1991, traduire par: Mercedes Meal, politique étrangère, janvier 2001, pp 96-105.

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات الدور الأمريكي في آسيا الوسطى

الفرع الأول: معالم العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر

يتفق عديد من المراقبين والأكاديميين المتابعين لتطور السياسة الخارجية الأمريكية على أنه منذ وصول الإدارة الجمهورية إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض في نوفمبر 2000، بدأت معالم عقيدة إستراتيجية جديدة في التشكل على الصعيدين الأكاديمي النظري والعملي التطبيقي. وتوصف هذه الإستراتيجية بأنها مفارقة في أسسها ودعائمها وأدواتها لاستراتيجيات الحرب الباردة وما بعد نهاية الحرب الباردة، ومرد ذلك حسب هؤلاء الأكاديميين إلى أمرين أساسيين.

الأمر الأول: يتمثل في وصول جماعة المحافظين الجدد "New Conservators" إلى سدة الرئاسة مع الإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الابن وخلفياتهم الفكرية وتصوراتهم الإستراتيجية بشأن الدور الأمريكي في العالم.

الأمر الثاني: يتعلق بطبيعة التأثيرات التي أفضت إليها أحداث 11 سبتمبر 2001 كنقطة فاصلة في العلاقات الدولية.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول عميقة وخطيرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، جعلت المبادئ الإستراتيجية الجديدة تبتعد كثيرا عن سياسة الحرب الباردة التي كانت تقوم على الردع والاحتواء. فهذه الإستراتيجية ستبتعد عن مبدأين عمرهما أكثر من نصف قرن في السياستين الدفاعية والخارجية الأمريكيتين وهما الاحتواء والردع، وتقترب من نظرية "التدخل الدفاعي أو الهجوم الوقائي"[1].

وتستند الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى المبادئ التالية بوصفها دليلا لصياغة إستراتيجية وطنية جديدة[2]:

---

(1) صالح ياسين، "بعض ملامح التحولات في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001"، الحوار المتمدن، العدد 2036، 12 سبتمبر 2007، ص ص 8-9، www.hiwar.org.

(2) نفس المرجع، ص ص 10-11.

المبدأ الأول: يجب أن تجد الإستراتيجية والسياسة جذورهما في المصلحة القومية. وهذه الأخيرة تحمل أبعادا سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية. ويحدد الباحثون الإستراتيجيون من أمثال "ستيفن كازياك" و"أندرو كريبيمفتش" و"مايكل فيكرز" المصلحة القومية في هذا العصر الجديد على مستويات ثلاثة:

- مصلحة البقاء، التي من دونها تتوقف أمريكا -كما نعرفها- عن الوجود.
- المصالح الحرجة والتي هي أبعد بخطوة عن مصلحة البقاء.
- المصالح المهمة التي تؤثر على العالم حيث مجال عمل الولايات المتحدة.

المبدأ الثاني: الحفاظ على قوة أمريكا التزام طويل المدى ولا يمكن تأمينه دون القيام بجهود واعية وصادقة يمنع أي محاور وتحالفات للقوة يمكن أن تكون قيدا على قيادة أمريكا للعالم.

المبدأ الثالث: تواجه الولايات المتحدة فرصا غير مسبوقة ومخاطر غير مسبوقة كذلك في العصر الجديد. إن العمل من أجل علاقات بناءة بين القوى الأساسية والحفاظ على دينامية المصالح الأمريكية ومشاركة المسؤوليات مع الآخرين في التعاطي مع المشكلات العالمية أمر مطلوب ومرغوب فيه.

المبدأ الرابع: يجب أقلمة التحالفات الأمريكية والآليات الإقليمية مع العصر الجديد. يجب أن يكون حجر الأساس في السياسة الأمريكية هو الحفاظ على التحالفات والصداقات القائمة وتقويتها، وتحديد المجالات الحيوية للمصالح الأمريكية كالخليج العربي وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. ومن هذا المنظور، تكون الأولوية القصوى هي منع أي قوة أو تحالف محاور قوة من السيطرة على هذه المناطق.

المبدأ الخامس: يجب على أمريكا أن لا تنسى أنها تدافع عن مبادئ أهمها الحرية تحت سقف القانون.

الفرع الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001: الحرب على الإرهاب والطريق إلى آسيا الوسطى

"غالبا ما تكون للحروب أشياء نافعة ولكن الأشياء الجيدة غالبا ما تأتي من الحروب"، تنطبق هذه المقولة -إلى حد بعيد- على الإستراتيجية الأمريكية وتطورها التاريخي. فمثلا: لقد كان الهجوم المفاجئ

على ميناء بيرل هاربر في عام 1941 صدمة عظيمة للولايات المتحدة وكارثة كبيرة للجيش والأسطول البحري الأمريكي في المحيط الهادئ، لكنه عجل بدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الثانية وتحقيق النصر الذي منحها الفرصة لإعادة صياغة أوضاع شمال شرق آسيا وأغلب دول أوربا، وخلقت لنفسها وجودا لم يسبق له مثيل، كذلك الأمر بالنسبة لأحداث 11 سبتمبر 2001. لقد كانت الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك صبيحة يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 صدمة عظيمة الشأن تماثل الهجوم على ميناء بيرل هاربر، ومثل الهجمة السابقة كانت الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة جورج بوش الابن عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، قد منحت للولايات المتحدة الفرصة للتحسين من وضع مصالحها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والتخلص من مناوئيها وتوسيع نطاق نفوذها وسلطتها وتسجيل حضورها المباشر في كثير من المفاصل الجغرافية الإستراتيجية والجيوإستراتيجية. وتعتبر آسيا الوسطى واحدة من أهم المجالات الجيوبوليتيكية التي سجلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حضورا عسكريا مباشرا بعد هجمات 11 سبتمبر. متخذة من الحرب على الإرهاب ذريعة مباشرة لتدخلها العسكري في أفغانستان، ومن ثم في آسيا الوسطى والقوقاز.

ويقدم هذا التحليل الدليل على أن الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة جورج بوش بعد أحداث 11 سبتمبر وسمتها من ثم الحرب على أفغانستان في 12 أكتوبر 2001 واحتلالها. وسعت -إلى حد كبير جدا- من النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وهذا بدوره منح الفرصة لإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق والفكر الإستراتيجي الأمريكي الجديد، لما له من دلالات عميقة على وجود مصالح إستراتيجية وحلفاء ومناوئين وتهديدات ومخاطر. هذه هي نقمة ونعمة الهجمات على واشنطن ونيويورك فالأشياء السيئة تصنعها الحرب، وكذلك الأشياء الجيدة تأتي غالبا بعد الحرب[1].

تجمع أغلب التحليلات السياسية والأكاديمية على أن الإستراتيجية الجديدة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية انطلقت مختلف مجالاتها من التداعيات التي ترتبت على أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ووظفتها لتحقيق أهداف ومشاريع لابتلاع العالم وترسيخ هيمنة الولايات المتحدة على صعيد كوني، كما

[1] برادلي. أ. تايلر، المرجع السابق الذكر، ص 8.

تجمع أيضا على أن اجتياح أفغانستان كان أول تمرين إستراتيجي ينفذ بالذخيرة الحية. وأثيرت التساؤلات حول الأهداف الحقيقية من حرب أمريكا على أفغانستان وانتظمت حول ثنائية: هل مثّل اجتياح أفغانستان ردة فعل أم خيار إستراتيجي؟[1].

ومحاولة الإجابة اليقينية على هذا السؤال تقتضي منا البحث عن الأهداف الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة من وراء اختيارها لدولة أفغانستان المنهارة والضعيفة والمتفككة على وقع الحرب الأهلية الطويلة التي تعيشها من التسعينات من القرن العشرين.

عندما نتذكر ما تحدث به الرئيس الأمريكي جورج وولكر بوش عند تسلمه الرئاسة وهو يحدد أولويات السياسة الخارجية للإدارة الجديدة، فقد أشار في حينه إلى أن الأولوية رقم واحد للسياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية وخياراتها الإستراتيجية، هي المحيط الهادئ ووسط وجنوب آسيا وعند قراءة الهجوم على أفغانستان بحجة وجود بن لادن وتنظيم القاعدة فلا بد هنا من تأشير أمرين مهمين يفيدان في تدقيق الإجابة وإكسابها المزيد من الملموسية. ويتعلق الأول بالظروف المناسبة وتوفير الغطاء واستثمار الأحداث، أما الثاني فيتعلق بالأبعاد الإستراتيجية لهذا الخيار[2].

إن استنطاق الإجراءات ودفعها إلى نهايتها المنطقية يتيح القول بأن هذا الخيار -اجتياح أفغانستان- يتعلق بإرساء ترتيبات جديدة في كل من وسط وجنوب آسيا والمحيط الهادي والمحيط الهندي. وهو أشبه ما يكون بذلك المسعى الذي كان يهدف إلى إرساء ترتيبات جديدة من خلال حرب الخليج الثانية في الشرق الأوسط، ومن ثم ضرورة الوعي بالإشكاليات المرتبطة بهذه المنطقة وقيمتها الإستراتيجية المتنامية باستمرار.

إن الفحص العميق من الزاوية الإستراتيجية للحملة الأمريكية على الإرهاب من حيث الصلة بآسيا الوسطى وفي قلبها أفغانستان التي كانت محور رحى الحرب في المرحلة الأولى، تثير التساؤل: هل أن الأهمية السياسية والاقتصادية والجيوسياسية هي من دفعت المنطقة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى

---

[1] صالح ياسر، المرجع السابق الذكر، ص 23.
[2] المرجع نفسه، ص 24.

قلب الأحداث العالمية؟. فكل القوى العملاقة لهذه الفترة يتوزعون جغرافيا هناك بصورة مباشرة وغير مباشرة. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة العملاق الأكبر هناك الصين في الشرق والهند في الجنوب وروسيا في الشمال، ومعهم دول ذات أهمية في مسألة الصراع أو التفاهم الدولي كإيران وباكستان وتركيا وهي محاور نشطة جيوسياسيا[1].

بداية، لابد من التأكيد على ملاحظة مهمة، وهي أن التشخيص الحقيقي للكشف عن الدوافع الحقيقية للحملة الأمريكية على أفغانستان وأبعادها العالمية والإقليمية وتحديدا على آسيا الوسطى، يستلزم الإشارة إلى أن ثمة مداخل تأسيسية تساعد على إجلاء الخفي من الدوافع الأمريكية من وراء حربها على أفغانستان، وهي:

1- هناك ما يسمى بالهلال المتوتر من الناحية الجيوإستراتيجية، الذي يمتد من آسيا الوسطى إلى شمال إفريقيا، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى إعادة ترتيبه وفقا لمصالحها، لأن حرب الخليج الثانية في 1991 لم تحسم الكثير من الأمور من هذا الهلال من جهة باكستان، إيران، جمهوريات آسيا الوسطى...إلخ. لهذا فالمطلوب إعادة ترتيب المنطقة بما يتلاءم مع النفوذ والمصالح الأمريكية، وبما ينسجم مع إعادة ترتيب النظام العالمي برمته بتأكيد قيادة الولايات المتحدة له[2].

2- إن نظرية القطب الواحد لم تكن راسخة ومؤكدة في العقد الأخير من القرن العشرين، ولهذا يراد لها إعادة التأكيد والتجديد ولو من باب "التحالف لمكافحة الإرهاب". من هنا تظهر آسيا الوسطى في قلب الرهانات كمنطقة مهمة من الناحية الإستراتيجية لتكون مسرحا للحرب على الإرهاب ومن ثم إخفاء الأهداف الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة في اتخاذ منطقة آسيا الوسطى نقطة انطلاق لإرساء الترتيبات اللازمة لتحقيق السيطرة على آسيا كلها، ومن ثم تحقيق عهد الإمبراطورية الأمريكية بالسيطرة على قلب العالم –أوراسيا- الذي يمنحها السيطرة على العالم[3]. هذا، وقد مثل التساؤل حول الوجود الأمريكي العسكري في دول آسيا الوسطى إحدى القضايا الهامة المثارة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة في ظل التصريحات التي أدلى بها قائد القوات الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى

---

[1] زبيجنور بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، المرجع السابق الذكر، ص 35.
[2] صالح ياسر، المرجع السابق الذكر، ص 24.
[3] نفس المرجع، ص 25.

الجنرال "تومي فرانكس" في أوت 2002 وأكد فيها أن القوات الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي في أفغانتسان وآسيا الوسطى سيزداد وسوف يبقى لفترة أطول مما يتوقع(1).

فآسيا الوسطى باعتبارها الجوار الأفغاني القريب والقاعدة الخلفية الأمريكية للحرب على الإرهاب اكتسبت اهتماما من نوع آخر تجاوز النظرة التقليدية إليها باعتبارها بحرا من النفط والموارد وساحة لخطوط الأنابيب، إلى الاهتمام بالبعد الإستراتيجي العسكري للمنطقة ليصبح الوجود العسكري الأمريكي بها الأضخم في آسيا بعد حرب الفيتنام، كما أنه التمركز الأول للقوات الأمريكية في الحديقة الخلفية لروسيا وبالتماس المباشرة مع الحدود الغربية للصين وفي مناطق واسعة حول طريق الحرير القديم وطريق الحرير الجديد. وهذا البعد الجديد من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لم يكن فقط لضمان نجاح الحملة الأمريكية على أفغانستان ولكنه طرح في إطار منظور أوسع لضمان الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، كما أن هذا البعد لم يكسب اهتمام واشنطن فقط، ولكنه اكتسب اهتمام وقلق الأطراف الأخرى المجاورة خاصة روسيا والصين وإيران الدول التي تنظر بقلق شديد إلى الوجود الأمريكي ودوافعه الحقيقية والفترة التي ينوي البقاء خلالها. في مؤشر على انطلاق لعبة كبرى جديدة The New Great Game في آسيا الوسطى ولكن بوسائل أخرى(2).

وملخص القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على أفغانستان شكلا منفذا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية لتعبيد طريقها الإستراتيجي نحو آسيا الوسطى من أجل استكمال نفوذها النسبي على الحزام الأوسط للكرة الأرضية وتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية الكبرى في إطار العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

الفرع الثالث: الاقتراب النظري المستخدم: تقاطع الواقعية والمحافظية الجديدة

لضرورات بحثية ومنهجية يأتي هذا العنصر ليعرض المضامين النظرية التي تفسر لنا الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع بنا إلى الجدل الأكاديمي بين المدارس والتيارات الفكرية والعلمية في الولايات المتحدة الأمريكية حول أيُّ المقاربات النظرية التي من شأنها

(1) عبير ياسين، المرجع السابق الذكر، ص 228.
(2) المرجع نفسه، ص 229.

تقديم قراءة فاحصة للتحولات الإستراتيجية الأمريكية وناظمة لمجموعة المتغيرات المرجعية " Referent Object" الدلالية لقراءة الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، وقبل ذلك العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

قلنا فيما سبق، أن المقاربة النظرية التي صاغت وتحكمت في السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الذي تلا انهيار الاتحاد السوفيتي (1991-2001) هي النيوليبرالية بلازمتيها الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية. وحسب رأي الكثير من الأكاديميين أن مجالات فشل المقاربة النظرية الجديدة أكبر من مجالات نجاحها. الأمر الذي أدى إلى عودة منظورات فكرية أخرى من قبيل الواقعية التقليدية والمحافظية الجديدة بمرجعيتها الويلسونية المثالية، خاصة مع تبوؤ الجمهوريين لسدة الرئاسة والمعروف عنهم تاريخيا تفضيلهم للواقعية السياسية في السياسة العالمية. وهذا لا يعني أن الديمقراطيين يميلون إلى النظرة الليبرالية بشكل مطلق. فالواقعية السياسية -ورغم متغيراتها العديدة- تهتم أساسا بسلطة الدولة وكيف يتم استخدام هذه السلطة للتقدم بمصالح الدولة والدفاع عنها وصيانتها. فتعريف المصلحة الوطنية وتحديدها والسعي إلى تحقيقها عن طريق القوة الشاملة بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية تمثل حجر الأساس في أطروحات الواقعيين. والمصلحة الوطنية الأمريكية لا تخضع للثبات التعريفي، بل تتحول وفقا لمقتضيات وطبيعة وحدود المصالح الأمريكية في بيئة دولية ذات ديناميكية شديدة والموسومة بالفوضوية لغياب سلطة دولية أو حكومة مركزية عليا يترتب عنها تثبيت دعائم الاستقرار العالمي وفرضه بالقوة. وعلى الصعيد الإستراتيجي تدعو الواقعية إلى استعمال القوة لكن بتمهيد من الدبلوماسية في إطار بناء التحالفات الجيوبوليتيكية لتحقيق المصالح الوطنية الإستراتيجية[1].

الوجه الثاني للتفسير النظري يتقاطع مع دور ورؤية المحافظية الجديدة التي حملت رؤية نقدية لحقبتي الرئيسين بوش الأب وكلينتون، وذلك في سياق رؤية تلك المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة وكيفية رسم إستراتيجية أمريكية فاعلة في هذه المرحلة. وأشارت إلى أن الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2001 كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها ولموقعها نتيجة عدم إدراك حقيقي للفرص والمخاطر

[1] برادلي. أ. تايلر، المرجع السابق الذكر، ص 13.

التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية الإسراع في تطبيق سياسة خارجية مدركة لحقيقة هذه الفرص والمخاطر. في سياق بناء الإستراتيجية الجديدة، تنطلق رؤية المحافظين الجدد من مقارنة أوردتها دراسة مشروع القرن الأمريكي الجديد "Pax Americana" بين التحديات الإستراتيجية التي واجهت أمريكا إبان الحرب الباردة وبين تلك التي يفترض أن تواجهها في القرن الحادي والعشرين، وذلك كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (7): مقارنة بالتحديات الإستراتيجية من وجهة نظر المحافظين الجدد

المجال الإستراتيجي	الحرب الباردة	القرن الحادي والعشرون
النظام الأمني	ثنائية القطب	أحادي القطب
الأهداف الأمريكية الإستراتيجية	احتواء الاتحاد السوفيتي	الحفاظ على السلاح الأمريكي (التفوق الأمريكي)
المهام العسكرية الأساسية	ردع الاتحاد السوفيتي	- حماية وتوسيع نطاق السلام الديمقراطي - منع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة - حماية الدول المفاتيح (المحاور الجيوبوليتيكية) - حيازة التطور العسكري
التهديدات العسكرية الأساسية	إمكانية حصول حرب عالمية متعددة المسارح	إمكانية حصول معارك متعددة على المسرح العالمي
تركيز التنافس الإستراتيجي	أوروبا	شرق آسيا

المصدر: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 31-32.

هذا التصور الإستراتيجي للمحافظين الجدد كان بحاجة إلى نقطة ارتكاز أو محفز ما لتطبيقه. وهو الأمر الذي منحته أحداث 11 سبتمبر 2001 لبدء التطبيق العملي له من أفغانستان وآسيا الوسطى والعراق في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير[1].

التعرض لأطروحات كل من الواقعيين والمحافظين الجدد يمنحنا إمكانية اكتشاف ذلك التماثل المعرفي بين المدرستين بشأن العقيدة الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية فالصنف الذي

[1] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 31-32.

يشيد به المحافظون الجدد في جدالهم يدور حول وجوب نشر الأفكار الأمريكية، مثل نظرتهم للواقعيين، إذ يدرك الواقعيون أهمية وجود أفكار متماثلة ونظم سياسية ديمقراطية ومستقرة. فهذا مفيد على وجه الحضور للدول المسيطرة على الدول الأخرى، إذ يؤدي إلى زيادة تأثيرها مع تعاظم المصالح وبالتالي تصبح مقاومة المصالح المتشابهة أقل. ولهذا يرغب الواقعيون بنشر الثقافة وقيم النظام الأمريكي سياسيا واقتصاديا. لكن مع فارق أساسي، مفاده أن المصالح القومية الإستراتيجية كنقاط قوة وليس كقيم مثلما يتصور المحافظون الجدد. فالواقعيون يرغبون بالعمل مع أية دولة أو حكومة بهدف تقديم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في المقام الأول. وحالما يتأمن هذا الجانب، يكون من الممكن السعي نحو أهداف هامة ومطلوبة كنشر نظام السوق الحرة وإنشاء حكومات ديمقراطية. ولن ينشأ هناك أي توتر بين أهداف أمريكا الإستراتيجية ونشر أفكارها وعقيدتها. ولكن إذا كان من شأن الديمقراطية تقويض الأهداف الإستراتيجية للبلاد، فسوف يكون الواقعيون في حلٍّ من الالتزام الأخلاقي في نشرها[1]. وهو ما تدعو إليه مدرسة المحافظين الجدد في أطروحاتها حول ضرورة الموافقة بين الديمقراطية والمصالح الأمريكية المباشرة أو حتى نشر الديمقراطية بالقوة، إن اقتضت المصالح الإستراتيجية ذلك[2]. وتقدم لنا أوضاع الديمقراطية في آسيا الوسطى مثالا صارخا على أولوية المصالح الأمريكية على نشر الديمقراطية.

---

(1) برادلي. أ. تايلر، المرجع السابق الذكر، ص 14.

(2) هادي قبيسي، المرجع السابق الذكر، ص ص 52-54.

المبحث الثاني: الأهداف والمصالح الإستراتيجية للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

المطلب الأول: أولوية الجيوبوليتيكا: أهمية المنطقة وقوس الهيمنة الأوراسي

تعتبر منطقة آسيا الوسطى لوحة المفاتيح في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على أوراسيا. حيث تبدأ السيطرة الأمريكية على ديناميكية التفاعلات الإقليمية والسياسية الموارة بالأحداث في قارة آسيا انطلاقا من إرساء ترتيبات عسكرية واقتصادية وأمنية في آسيا الوسطى. ففي نظر الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر المنطقة لوحة مفاتيح للسيطرة على أوراسيا من خلال السيطرة على آسيا الوسطى كما بشير إلى ذلك الباحث والمفكر الإستراتيجي الفرنسي "آلان جوكس Alin Jox" الذي يعتقد أن الولايات المتحدة ستصر من خلال وجودها في آسيا الوسطى أن تنجح حيث فشل البريطانيون والأوربيون والروس. ليس بغرض الاحتلال السياسي إنما بهدف التحكم الإستراتيجي وملء الفراغ الإستراتيجي الكلي على غرار ما حدث في البوسنة وكذلك كوسوفو الذي يتخفى وراء عبارة محاربة عدم الاستقرار في آسيا الوسطى لتنفيذ الأجندة الإستراتيجية في مشروع الهيمنة الإمبراطورية من خلال التحكم في المفاصل الجيوسياسية الحيوية للصراع العالمي. وينقل "ألان جوكس" على لسان الأميرال الأمريكي "جوزيف لوبيز" القائد العام للمنطقة الجنوبية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي ما كان ضروريا أن يفهم على أنه مهام جديدة للحملات الأمريكية في آسيا الوسطى قوله: "إذا أردتم التأثير على الأحداث والمحافظة على الاستقرار في العالم أوفي منطقة أو بلد، لابد أن تتواجدوا هناك. إن البقاء في أمريكا أوفي ألمانيا فحسب لا يمنحكم القدرة على التأثير على الاستقرار في ترانسقوقازيا، وجورجيا وأذربيجان والشيشان (حرفيا) أو أي منطقة أخرى ينبغي عليكم الذهاب إلى هناك"[1].

أما الإستراتيجي الأمريكي الشهير "زبيجنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski" فتمثل لديه هذه المنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الآسيوية أي أنها منطقة النفاذ للمناطق الآسيوية المهمة وحاجب الموارد عن اللاعبين الاستراتيجيين[2]. بمعنى أنها مفتاح التدخل والتحكم وإدارة الصراع سواء على المستوى الآسيوي أو العالمي. ونقطة ارتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية حسب بريجينسكي

(1) ألان جوكس، المرجع السابق الذكر، ص. 222.

(2) زبيجنيو بريجينسكي، لعبة الشطرنج الكبرى. المرجع السابق الذكر، ص ص 58-59.

أو مشروع الهيمنة الإمبراطورية حسب جوكس في آسيا الوسطى والتي هي -بشكل عام- مصدر القلق الأمريكي الرئيس في القرن الحادي والعشرين، وهي القارة التي من الممكن أن ينشأ فيها تحالف إستراتيجي بين مجموعة من القوى العظمى الآسيوية، يكون له تأثيرات شديدة على المشروع الأمريكي العالمي. ويدلل على ذلك سيل الكتابات الغربية والدراسات الأمريكية حول آسيا وتحدياتها وأساليب التفاعل معها. وهي كتابات تعكس القلق المتنامي لدى المفكرين الأمريكيين، ونجد ذلك في كتابات "هنري كيسنجر" في مؤلفه "هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية Does America need a foreign policy"، وبريجينسكي في مؤلفيه "الاختيار قيادة العالم أم الهيمنة على العالم" و"رقعة الشطرنج العظمى". فهنري كيسنجر يذهب إلى أن قارة آسيا مهمة ومعقدة ويلمح إلى أنها تشبه في علاقاتها مع الولايات المتحدة علاقة هذه الأخيرة مع أوربا في القرن العشرين... وقد خاضت الولايات المتحدة حربين عالميتين كان هدفهما منع قوة معادية من السيطرة على أوربا، وهذا هو قوس الهيمنة الأول. والولايات المتحدة الأمريكية الخارجة من أقواسها الغربية الآن والعازمة على فرض هيمنتها العالمية قد تكون ملزمة بخوض حرب مشابهة في اتساعها وحجم ضحاياها من أجل منع قوة معادية من السيطرة على آسيا. يقول هنري كيسنجر: "لا يمكن لتكتل آسيوي عدائي يضم أكثر الدول اكتظاظا بالسكان وموارد هائلة مع بعض أكبر الشعوب الصناعية أن يتفق مع المصالح القومية الأمريكية. ولهذا السبب يتعين على الولايات المتحدة الإبقاء على وجود لها في آسيا ويتعين أن يكون هدفها الجيوسياسي منع تحول اندماج آسيا إلى تكتل غير صديق، وهو المرجح حدوثه في ظل وصاية إحدى القوى الرئيسة (يقصد الصين)"[1].

ومن هنا، فإن الأهمية الحيوية لآسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية تنبع من كونها تشكل قوس الهيمنة الأوراسي ولوحة المفاتيح لإدارة الصراع والتحكم في اللاعبين الإستراتيجيين (روسيا، الصين، الهند، إيران...إلخ) لتحقيق المصالح الإستراتيجية الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] إبراهيم أو خزام، المرجع السابق الذكر، ص 123.

المطلب الثاني: الاحتواء الشامل للاعبين الإستراتيجيين

ذكرنا فيما سبق أن الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى مر بعدة مراحل بدءا من مرحلة الدبلوماسية الهادئة والتغلغل الإستراتيجي والاقتصادي الحذر إلى التواجد العسكري المباشر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. بعدما انتهى التقييم الإستراتيجي للفرص والمزايا والمخاطر والتهديدات التي تنطوي عليها المنطقة والذي دفعها إلى قمة أولويات الانتشار الأمريكي بوصفها منطقة جيوإستراتيجية مهمة في لعبة الصراع العالمي على مناطق النفوذ وموارد الطاقة. وتتلخص الأهداف الموسومة بالإستراتيجية لأمريكا في المنطقة تميزا لها عن الأهداف الظرفية والتكتيكية (نشر الديمقراطية، محاربة الإرهاب، وتثبيت دعائم الاستقرار، منع تصدير النزاعات والحروب الإثنية وتطبيق حقوق الإنسان...) في العناصر الثلاثة التالية:

الفرع الأول: احتواء الصين: الضلع الأول في مثلث الاحتواء الشامل

يعتبر الصعود الصيني المطرد والمتنامي اقتصاديا وعسكريا وثقافيا هاجس التفكير الإستراتيجي الأمريكي، ومبعث القلق الشديد في الأوساط الأكاديمية ودوائر التخطيط الأمريكية لفترة ما بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي عن مسرح العلاقات الدولية والسياسية العالمية. إذ لم تعد الصين ذلك العملاق النائم كما درجت الأدبيات السياسية وصفه، بل أضحى ذلك التنين الأصفر ذو الرؤوس الاقتصادية والمالية والعسكرية المخيفة، والذي استحق به لقب زعيم آسيا بدون منازع. فبعد قرون من السبات تهب الصين لتقف على قدميها لتحتل المرتبة الأولى في العالم كأسرع معدل للنمو، والمرتبة الثانية كثاني أكبر أوسع اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكثاني أكبر مستورد ومستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر دولة في الانفاق العسكري السنوي...إلخ[1].

هذه الحقائق جعلت من الصين العائق الإستراتيجي الأكبر أمام مشروع الهيمنة الكونية للولايات المتحدة من وجهة نظر أغلب المفكرين والسياسيين الأمريكيين. ففي كتابيهما الموسوم بـ "الصراع القادم مع الصين" يصنف كل من "ر. برنشتاين" و"ر. مانرو" المتخصصين في الشؤون الصينية باعتبار

[1] أناتولي أوتكين، المرجع السابق الذكر، ص 172.

"التحدي الأصعب" لأن الصين -خلافا للاتحاد السوفيتي- ليست دولة عسكرية جبارة تقوم على اقتصاد ضعيف، وإنما لها اقتصاد قوي يبني قوة عسكرية مؤثرة[1]. هذه التحولات الجيوبوليتيكية الهائلة التي بعثها الصعود الصيني في آسيا الوسطى، أثارت قلقا عميقا لدى الحكومات الأمريكية مما دفع إلى تشكيل مفاهيم ثلاثة تنتظم بين: التشدد، الحل الوسط واللين في مقاربة العلاقات الصينية-الأمريكية. وتبرز إلى السطح في خضم النقاشات الدائرة ضرورة احتواء الصين ليس بمفهوم الاحتواء السائد في الحرب الباردة ولكن بالعمل على كبح جماح النفوذ الصيني في المجالات الجيوسياسية في آسيا الوسطى عن طريق توسيع التحالفات القديمة في الشرق الأقصى مع اليابان وتطوير العلاقات مع دول آسيا وزيادة الوجود العسكري في مناطق مثل آسيا الوسطى. حسب آراء المدرسة الواقعية في مقاربتها للعلاقات الأمريكية-الصينية.

وتأتي آسيا الوسطى على رأس المجالات الجيوسياسية المهمة وإحدى مناطق الضغط المهمة في حالة الصراع مع الصين. فهي تشكل قاعدة مهمة وقريبة من أقاليم التوتر الصيني (التبت) مثلا، وهو إقليم قد يُعد أحد مفاتيح التدخل ضد الصين في المستقبل. وتدخل هذه الإستراتيجية في حسابات سياسة التطويق الأمريكي للصين من الغرب لمنع التمدد الإستراتيجي الصيني في آسيا الوسطى كمنطقة مهمة في حسابات أمن الطاقة للصين التي باعتبارها واحدة من أهم موارد الطاقة للاقتصاد الصيني. فالتواجد الأمريكي عسكريا في المنطقة يفرض التحكم في خطوط نقل إمدادات الطاقة نحو الصين[2]. وتتلخص الأهداف الإستراتيجية الأمريكية من احتوائها للصين في نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: استغلال التماس الجغرافي بين الصين وآسيا الوسطى لتشكيل نوع من العزل الإستراتيجي لمنع التمدد الصيني نحو الغرب بعدما أحكمت التطويق من الشرق وجنوب شرق حيث اليابان وكوريا الجنوبية. وبالتالي منع الصين من الاتجاه غربا إلى ما وراء آسيا الوسطى حيث روسيا المتحفزة والمتوثبة لتشكيل تحالف إستراتيجي مع الصين لمجابهة أمريكا الخطر المشترك.

---

(1) نفس المرجع، ص 173.
(2) إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق الذكر، ص 142.

النقطة الثانية: باعتبار آسيا الوسطى حسب النظرية الأوراسية-الأمريكية محورا جيوبوليتيكيا حاجبا للموارد ومعيقا للتمدد الإستراتيجي للاعبين الإستراتيجيين، فإن الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى تسعى إلى حجب موارد المنطقة عن الصين، خاصة النفط والغاز واليورانيوم المفاتيح الأساسية للاقتصاد الصيني. فالتحكم في النفط والغاز القادم من آسيا الوسطى عامل أساسي في استكمال حلقات احتواء الصين من الغرب عن طريق الانتشار العسكري وتعزيز التحالفات مع الدول المحيطة بالصين[1].

الفرع الثاني: عزل روسيا: من السلام الساخن إلى الحرب الباردة الجديدة

تشكل روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي المصدر الثاني للقلق الإستراتيجي الأمريكي على مستقبل مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، إذ لا تزال روسيا بمثابة الثقب الأسود واللغز المحير في المشروع الإستراتيجي الأمريكي للهيمنة الشاملة على عالم ما بعد الحرب الباردة. وبالرغم من تراجع الدور الروسي في العقد الأخير من القرن العشرين على الساحة العالمية، إلا أن التطورات الداخلية التي حدثت في روسيا، ومنها وصول فلاديمير بوتن إلى سدة الرئاسة سنة 1999، حفزت روسيا على النظر إلى ما وراء أفقها الداخلي وأثبتت السياسة الروسية في السنوات التالية وفي علاقاتها الخارجية على عودة منظورة للدب الروسي إلى لعبة الصراع الدولي بعدما انقضت فترة السلام الساخن التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وقد استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه التوجهات فسارعت إلى تبني إستراتيجية لعزل روسيا جيو سياسيا عن طريق منعها من العودة إلى مناطق نفوذها السابق في أوربا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى كشرط أساسي لأية علاقات أمريكية-روسية. الأمر الذي دعا إليه "هنري كيسنجر" بضرورة احتضان روسيا كجزء من النظام العالمي الجديد بشرط أن تفهم عملية مشاركتها المتعبة. وعليها أن تعي أنها ليست مخولة بأن يتم تسليمها مناطق النفوذ التي طمع بها القياصرة والمسؤولين في الحزب الشيوعي على طول حدود روسيا الشاسعة لمدة 300 عام. فإذا أزمعت روسيا أن تكون شريكا جادا في تشييد نظام عالمي جديد، فعليها أن تستعد للامتثال لضوابط

---

[1] محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 145، جويلية 2001، ص ص 96-97.

الاستقرار. ومن ضوابط الاستقرار تسليم مناطق نفوذها وعدم العودة إلى سياسة الأخ الأكبر والتخلي عن حديقتها الخلفية[1].

وتنطوي إستراتيجية عزل روسيا من خلال التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى على اعتبار هذه الأخيرة تشكل قاعدة مثالية لتهديد روسيا بالاقتراب من حدودها الجنوبية وإحاطتها بكماشة تستكمل حلقة النفوذ الأمريكي من جهة أوكرانيا، فإذا عزمت روسيا تحدي الدور الأمريكي السياسي والعسكري، فإن هذه المنطقة هي الأصلح لإيذاء روسيا لتوفر مجموعة من الذرائع والتبريرات للتدخل في هذه المنطقة وشؤونها فقد خلقت الإمبراطورية السوفياتية المنهارة عددا كبيرا من المشكلات الإقليمية التي تصلح للاستغلال. فهناك النزاعات الحدودية والقومية وتصاعد دعاوى الاستقلال والانفصال القومي والديني، وهي عوامل لها امتدادات واسعة داخل العمق الروسي نفسه. وجيوسياسيا، مهدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال آسيا الوسطى إلى بناء عائق إستراتيجي نحو التوجهات الروسية في آسيا حيث الهند والصين. وينم ذلك عن مخاوف أمريكية عميقة من تشكل حلف إستراتيجي أو مثلث إستراتيجي بين روسيا والصين والهند، وهو الذي دعا إليه فلاديمير بوتين عند زيارته إلى كل من الصين والهند في عام 2004. فهكذا تحالف لا شك أنه يشكل أكبر قيد على التحرك الأمريكي لعزل روسيا على ثلاثة أعمدة رئيسة:

الأول: هو إقامة تحالفات وعلاقات سياسية مع دول الجوار الروسي خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى وأوربا الشرقية.

الثاني: توسيع المظلة الأمنية لحلف الناتو إلى حدود روسيا الجنوبية والغربية، بضم دول النفوذ السوفيتي إلى عضوية المنطقة

وأخيرا: عسكرة المنطقة وتحييد ورقة الطاقة بمنع روسيا من التحكم في خطوط نقل النفط وعبر الممرات السوفيتية السابقة.

[1] هنري كيسنجر، الدبلوماسية، المرجع السابق الذكر، ص 544.

وتتلخص عمليه عزل روسيا ضمن إستراتيجية الاحتواء العالمي أو الاحتواء الشامل، أنه بالمزج بين الوسائل الاقتصادية والوجود العسكري المباشر على حدود روسيا سوف يزيح كل أوهام روسيا بشأن احتمالية قيام نوع من الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية يتيح لها أن تضم دول الجوار إلى دائرة نفوذها أو تشارك في أي شكل من أشكال التحالفات المضادة "المشكلة للحد من التفوق الأمريكي في أوراسيا". فحسب "بريجينسكي" ليس من خيار آخر أمام روسيا يمكن أن يحقق لها المكاسب التي تتحقق لها من علاقاتها مع أوربا المعاصرة والقريبة والديمقراطية. والتي هي أصلا مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية. لذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع سياسة تقديم معضلة البديل الوحيد أمام روسيا، على أن تعمل -في الوقت ذاته- على الحيلولة دون قيام أي تحالف محتمل مع الصين وإيران ضد هيمنتها[1]. وقد ساعد ذلك على جعل روسيا تبعد اهتمامها وتركيزها عن جمهوريات آسيا الوسطى من جهة، ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ لإستراتيجيات في أوراسيا دون أي عقبات تذكر، وذلك فيما يمكن اعتباره أساسا إستراتيجيا في الاحتواء العالمي من جهة أخرى[2]. وقد كشفت أزمة القوقاز الأخيرة (أوت 2008) بين روسيا وجورجيا على صحة التحليلات التي ترى في الأزمة الأخيرة بوادر حقيقية على عودة الحرب الباردة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، قاعدة انطلاقها هي السيطرة على آسيا الوسطى والقوقاز وهو ما دفع بوسائل الإعلام والتحليلات السياسية الدولية إلى الحديث عن حرب باردة جديدة "The New Cold War" بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا[3].

الفرع الثالث: محاصرة إيران: ما بعد الاحتواء المزدوج

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية -من خلال حضورها العسكري المباشر في آسيا الوسطى والذي أتاحته ترتيبات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب العالمية على الإرهاب- إلى استكمال حلقات الاحتواء المزدوج (السياسة التي كانت بدأتها إدارة بيل كلينتون لاحتواء إيران والعراق) لمحاصرة

(1) بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، المرجع السابق الذكر، ص ص 118-120.
(2) عمرو ثابت، المرجع السابق الذكر، ص 47.
(3) Zoubir Zemzoum, le retour de la guerre froide, le cap, Alger, №: 8, août/septembre 2008, pp. 22-23.

إيران من الجهة الشرقية بعدما أنهت احتواءها للعراق واحتلاله وإيجاد موطئ قدم للقوات الأمريكية على حدود إيران الغربية، حيث القوات الأمريكية في العراق والخليج العربي. وفي الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دمج مصالحها في الشرق الأوسط بمصالحها في آسيا الوسطى وأوراسيا من خلال إستراتيجية الاحتواء الشامل ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد على مساحة جغرافية من المحيط الأطلسي إلى شرق أفغانستان، تظل إيران الدولة الوحيدة المنتمية إلى المنطقة والتي تنهج سلوكا في سياستها الخارجية وأدوارها الإقليمية مغايرا للمعايير الأمريكية. فحسب بريجينسكي، فإن إيران هي دولة مشاغبة جيوسياسيا ومصدر تشويش إستراتيجي، وهي بمثابة القاسم المشترك لكل مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بالرغم من كونها دولة محورية جيوسياسيا في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية. ويستدل المسؤولون الأمريكيون على مدى تهديد إيران للإستراتيجية الأمريكية من سيل الاتهامات الموجهة ضد إيران، والمتمثلة في رعاية الإرهاب ومعارضة العملية السلمية وتخريب الجهود الدولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، علاوة على سعيها لامتلاك السلاح النووي وتطويرها لأسلحة الدمار الشامل[1].

ووفقا للتصور الإستراتيجي الأمريكي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعميق عزلة إيران الخارجية من خلال تحجيم الصلات الاقتصادية بينها وبين دول العالم عن طريق فرض عقوبات اقتصادية ومالية على الأطراف المتعاملة مع النظام الإسلامي في إيران. وقد سنت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض قانون داماتو في 1996 والذي مدده الكونغرس في عهد إدارة بوش الابن لمدة 5 سنوات أخرى ويقضي بفرض عقوبات على أية شركات تستثمر أو تتعامل مع إيران، وهو ما يمليه التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى. فقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية كل مشاريع النفط والغاز التي تمر عبر الأراضي الإيرانية والقادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين. كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشغال إيران بنفسها وبمشكلاتها الداخلية من جراء سياسة التطويق والحصار من الشرق والغرب، حتى لا تكون مصدر أذى في الخارج. وعندما نترجم ذلك إلى مصطلحات السياسة، فإن ذلك يعني -ضمنا- إنشاء أطراف شريرة

[1] عمرو ثابت، المرجع السابق الذكر، ص 37.

مستقلة، وهذا من مصطلحات الحرب الباردة، تتعاون معها الولايات المتحدة لاحتواء الخصوم الأكثر تهديدا. وفي حالة إيران، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحاطة إيران بخصوم من ذات المصفوفة الحضارية، وهي الدول الإسلامية للجوار الإيراني من الجهات الثلاث: تركيا في الشمال الغربي والعراق في الغرب وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى في الشرق والشمال الشرقي، وهي كلها دول إسلامية سنية المذهب مقاومة لإيران وهي دولة شيعية المذهب. فالغاية هي أن تكون إيران محاطة بأطراف شريرة سنية من أجل إثارة الانقسامات وإثارة حرب أهلية إسلامية[1]. وذات الأمر تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي عن طريق التهويل من الخطر الإيراني وبرنامجه النووي والهلال الشيعي المتشكل في الشرق الأوسط. وقد أفضى ذلك إلى تشكل ما تسميه السياسة الأمريكية محور الاعتدال العربي في مواجهة محور التطرف الإيراني.

وتتلخص الأهداف الأمريكية من احتوائها لإيران عبر آسيا الوسطى في النقاط التالية:

1- تحجيم الصلات الاقتصادية والتجارية بين الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2- استكمال حلقات الطوق الأمريكي على إيران ومحاصرتها من الشرق بعد ما تم لها ذلك من جهة الغرب والخليج العربي.

3- مراقبة التوجهات الإيرانية نحو آسيا وأوراسيا من خلال التحرك الإيراني النشط على المحور الصيني-الروسي.

4- نزع ورقة الطاقة ونقل الإمدادات النفطية والغازية من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر إيران باعتبارها تمثل الممر الجغرافي الأكثر أمانا والأقرب والأقل تكلفة.

5- الاحتواء الفكري لإيران.

---

(1) نفس المرجع، ص ص 40-42.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية الأمريكية في آسيا الوسطى: أمن الطاقة

لقد عرضنا -فيما سبق- الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة والتركيبة الديمغرافية لها. وبصرف النظر عن إمكانياتها المتنوعة النفطية والمعدنية والصناعية والزراعية التي تجعلها إحدى مناطق العالم المهمة من حيث كونها سوقا واعدة للاستثمار، فإن أهميتها الاستثمارية تكمن في أنها إحدى مناطق الاحتياطات الهائلة للنفط والغاز، مما جعلها منطقة جاذبة للاعبين الإقليمين والدوليين للسيطرة واستغلال منابع الذهب الأسود والذهب الرمادي في هذه المنطقة، حيث تدور اللعبة الكبرى الجديدة كلها بين هؤلاء اللاعبين على طريق الحرير الجديد "The New Silk Road" حيث النفط والغاز وطرق نقلهما إلى الأسواق العالمية. هناك تقاطع كبير بين الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين. ففي الوقت الذي تسعى فيه للحصول على فرص استثمارية لشركاتها النفطية لتدعيم وضعها الاقتصادي فإنها -وذلك هو الأهم- تسعى إلى غلق الطريق إلى هذه المنطقة أمام القوى الاقتصادية الأخرى، وتوظيف ذلك في مشروع الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة للهيمنة العالمية[1].

وتدور الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على النفط والغاز في آسيا الوسطى حول المحاور التالية:

الفرع الأول: التحكم في تراجع الاقتصاد الأمريكي

إن تطورات الاقتصاد العالمي ومكانة الولايات المتحدة الاقتصادية تمدها برؤية متبصرة عن الدور الاقتصادي في رسم الإستراتيجيات وتنفيذ السياسات وبناء التحالفات. فالإحصائيات والأرقام التي تنشرها المؤسسات الدولية والمنظمات الاقتصادية تشير إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي على مستوى مؤشرات المنافسة الاقتصادية والإنتاجية العالمية لصالح الأقطاب الاقتصادية البارزة مثل: الصين والاتحاد الأوروبي واليابان، بسبب الأزمات المالية والهيكلية الداخلية والتباطؤ والانكماش اللذين أصبحا السمتين المميزتين للاقتصاد الأمريكي في مطلع القرن الواحد والعشرين، فضلا عن تراجع سعر

[1] إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق الذكر، ص 134.

صرف الدولار وارتفاع مستوى الدين القومي والعجز في الموازنة العامة الأمريكية[1]. هذا الأمر أثار نقاشا أمريكيا داخليا حول ما إذا كانت هذه الصورة تنبىء عن بداية تراجع القوة العظمى الأمريكية، و سقوط أحد الأضلاع الأربعة للقوة الشاملة الأمريكية والمتمثل في ضلع القوة الاقتصادية (أضلاع القوة الشاملة الأربعة، وهي: الاقتصاد، السياسة، الثقافة والقوة العسكرية). في صورة شبيهة بما حدث للاتحاد السوفيتي السابق، عندما انهار اقتصاديا عجّل بوضع القدم الأولى على طريق الانهيار الشامل. وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع إستراتيجية لإبقائها كقوة عظمى تتلخص في ثلاث نقاط:

- إحداث صدمة عالمية للنظام الدولي لإيقاف حركة المنافسة العالمية.
- تحويل اللعبة الدولية من الميدان الاقتصادي إلى الميدان العسكري والأمني، بمعنى تغيير اللعبة العالمية من نقطة الضعف الأمريكية (الميدان الاقتصادي) إلى نقطة القوة الأمريكية (الميدان العسكري).
- اختيار الشرق الأوسط الكبير لكونه أكبر مصدر للطاقة في العالم لاستغلاله والسيطرة على مصادر الطاقة في الألعاب الخفية للولايات المتحدة مع منافسيها الرئيسيين، وهم الاتحاد الأروبي والصين واليابان[2].

الفرع الثاني: حجب الموارد النفطية على المنافسين للهيمنة الأمريكية

يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن العالم يشهد منذ فتره عملية إعادة تركيب للخريطة الجيوإستراتيجية وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد. وفقا لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "التحكم في تدفق إمدادات النفط والغاز"، فالمناطق ذات الحيوية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هي المناطق الغنية بمصادر الطاقة كالخليج العربي ووسط آسيا. فالتواجد الأمريكي في هذه المناطق يهدف إلى التحكم في هذه الثروات النفطية وتوظيفها كوسائل ضمن اللعبة الإستراتيجية العالمية في السيطرة والتحكم في المنافسين

---

[1] للوقوف على طبيعة المشاكل الهيكلية والمالية للاقتصاد الأمريكي راجع: ضياء مجيد الموسوي، اهتزازات في أسس العولمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 23 وما بعدها.

[2] محمود دهقاني، "أمريكا تشعل حربا عالمية من أجل البقاء كقوة عالمية"، طهران: مؤسسة إطلاعات الصحفية، مجلة إطلاعات، العدد 185، مارس 2003، ص 63.

المحتملين واللاعبين الذين يشكلون تحديا للهيمنة الأمريكية. في هذا الإطار، ينظر العديد من الخبراء والمحللين إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي بدأت من أفغانستان لكونها تحمل أجندة اقتصادية تتعلق بالسيطرة على منابع ومصادر الطاقة والتحكم في خطوط النقل. والمثير للانتباه أن خريطة الإرهاب والدول المارقة -حسب الرؤية الأمريكية- هي ذاتها الخريطة العالمية لمنابع النفط والغاز ضمن منطقة الشرق الأوسط الكبير من شمال إفريقيا حتى شرق أفغانستان. فغزو أفغانستان لم يكن مجرد رد فعل تلقائي على أحداث 11 سبتمبر 2001، إنما حدث بالنظر لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وفيما يتصل بالهدف الأساسي من التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى[1].

وعلى صعيد الأهداف الاقتصادية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى حجب الموارد الطاقوية للمنطقة عن اللاعبين الإستراتيجيين العالميين خاصة الصين، مع استكمال إستراتيجية السيطرة على الموارد النفطية العالمية التي بدأتها في الخليج العربي والشرق الأوسط. فهذه المنطقة -كما سبق وأن أشرنا- ذات أهمية جيوسياسية وتشكل محورا جيوسياسيا مهما حسب بريجينسكي. والمحور الجيوسياسي يستمد أهميته من موقعه الجغرافي الذي يمنحه إمكانية حجب موارد مهمة عن أطراف إستراتيجية. وقد تمثلت هذه الهيمنة الأمريكية ضمن أوجه أربع هي:

1- الهيمنة عن طريق شركاتها وسياستها النفطية.

2- الهيمنة على شركات تصدير النفط والغاز.

3- الهيمنة على حقول النفط والغاز.

4- الهيمنة على خطوط النقل والموصلات.

وتعتبر احتياطات الشركات الأمريكية من أكبر الاحتياطيات في آسيا الوسطى وبحر قزوين. فحسب الولايات المتحدة، فإن السيطرة على مصادر الطاقة يشكل عامل ضغط اقتصادي على

---

[1] عمرو كمال حمودة، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسية الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص ص 50-54.

اقتصاديات الدول الكبرى وربما هذا يدفع -في الوقت ذاته- منافسي أمريكا في أروبا واليابان وروسيا والصين إلى قبول هذا الوضع الجديد من جانب والعمل في إطار السعي لإحداث نوع من التحالف الإستراتيجي بين مصالحهم والمصالح الأمريكية وفقا للقاعدة الأمريكية "زبائن لا شركاء". وستستمر عملية الخنق الأمريكي للأقطاب العالمية من خلال التحكم في نفط آسيا الوسطى بعدما سيطرت على نفط الخليج والشرق الأوسط. وكل ذلك من خلال الدلالة المفهومة لمصطلح "أمن الطاقة" ضمن الإستراتيجية الوطنية للطاقة "National Strategy for Energy" التي أبدعها نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" في ماي 2001[1].

والخلاصة أننا في هذا المبحث تناولنا الأهداف ذات الطابع الإستراتيجي المتصلة بمشروع الهيمنة على أوراسيا حيث تمثل آسيا الوسطى بمثابة المركز منها، وأغفلنا ذكر الأهداف التكتيكية المحتواة ضمنا داخل الأهداف الإستراتيجية الأمريكية مثل نشر الديمقراطية وتعزيز الاستقرار السياسي ومحاربة التطرف والإرهاب. وهو ما أشرنا إليه عند عرضنا للدور الأمريكي وتطور السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى. وتكتمل صورة الأهداف الأمريكية في المنطقة من خلال المزج بين عناصر إستراتيجية الاحتواء الشامل في أبعادها الجيوسياسية وعناصر إستراتيجية أمن الطاقة في أبعادها الجيواقتصادية وهو ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية وضعية الدولة المهيمنة على مجمل منطقة آسيا الوسطى[2].

---

[1] عصام إسماعيل، "هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 109، شتاء 2003، ص ص 109-110.

[2] Saida Bedar, “la nouvelle donne géostratégique en Asie centrale”, le débat stratégique, №: 58, septembre 2001, www.chesse.fr.

المبحث الثالث: منظمة شنغهاي كإحدى تحديات الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى

تفرض الديناميكية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى مجموعة كبيرة من التحديات وتطرح العديد من المشكلات وتضع الكثير من العقبات أمام الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وتتراوح هذه التحديات بين إستراتيجيات إقليمية مضادة تبعثها المخاوف المتنامية للإطراف الإقليمية الفاعلة من الوجود الأمريكي في المنطقة، وبين عوامل داخلية ذات صلة بالحراك والاضطراب الداخليين في مجمل المنطقة الأوراسية. فحسب "بريجينسكي"، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات تنشأ من مصدرين رئيسيين: الأول يتمثل في إمكانية قيام تحالف أوراسي تكون الصين المحور الأساسي فيه ويعمل على مناهضة الهيمنة الأمريكية "Eurasia alliance anti-American Hegemony"، والثاني الاضطراب الداخلي الذي مصدره البلقان "Eurasia Balkans" الأوراسي في آسيا الوسطى. بيد أنه وحسب كثير من المراقبين فإن المصدر الثاني للتحديات لا يمكن أن يرقى إلى درجة التهديد الاستراتيجي للوجود الأمريكي بسبب التبريرات المقدمة والتي تتلخص في نقطتين، هما:

النقطة الأولى: وتعزى إلى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مثل هذه الاضطرابات لتبرير وجودها في المنطقة واعتبارها تهديدات للأمن القومي الأمريكي في حد ذاته وفقا لعقيدة الحرب الاستباقية، والتي تركز على التدخل في المناطق التي يمكن أن تشكل مصدرا للتهديد وإن كان بشكل احتمالي، هذا من جهة،ومن جهة ثانية؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل هذه الاضطرابات كأوراق ضغط على الدول الإقليمية مثل الصين وروسيا...الخ.

النقطة الثانية: توجهات النظم السياسية الحاكمة في جمهوريات أسيا الوسطى استطاعت ضبط الأوضاع الداخلية والتحكم في الحراك الداخلي إلى حد كبير، واستطاعت احتواء التهديدات التي كان مبعثها حركات الإسلام السياسي في المنطقة مقابل غض الطرف من لدن أمريكا والغرب عن الانتهاكات السياسية التي تطال السكان والحركات المعارضة من طرف هذه الأنظمة التي تمارس الحكم وفقا للقبضة الحديدية ولا تزال وفية للمبادئ الستالينية، لهذا فإن هذا المبحث يعرض فقط إلى التحديات ذات المنشأ الخارجي، وذات الصفة الإستراتيجية المتأتية من التضارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية

والقوى الإقليمية في المنطقة مثل الصين وروسيا وإيران، وهي الدول المستهدفة بالاستراتيجية الأمريكية إن احتواء أو عزلا أو حصارا. وهي ذات الدول التي تكتلت تحت مظلة منظمة شنغهاي للتعاون والأمن في آسيا الوسطى وإن كانت إيران لا تحوز على صفة العضو الكامل بل على صفة العضو المراقب، وهذه المنظمة حسب المراقبين والمحللين هي التي بإمكانها تحدي السياسة الأمريكية والغربية في آسيا الوسطى وفي أوراسيا بصفة عامة، لذلك كان اهتمامنا منصبا عليها في بحثنا هذا بصفتها التحدي الاستراتيجي المضاد للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى.

المطلب الأول: تعريف ونشأة منظمة شنغهاي

حينما أنشأت منظمة شنغهاي للتعاون "The Shanghai Corporation Organization" تحت مظلة النواة الروسية الصينية في سنة 2001. وقبل ذلك في سنة 1996 حينما أعلن عن ميلاد خماسي شنغهاي "The Shanghai Five" بعضوية كل من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى ما عدا تركمانستان. كانت هناك شكوك كثيرة تحوم حول مدى قدرتها على الاستمرارية؛ فضلا عن التأثير في مجريات الأحداث في منطقة آسيا الوسطى، لكن بالنظر إلى التطورات الهيكلية والسياسية والأمنية والعسكرية التي عرفتها المنطقة، ثمة قناعة متزايدة بين الخبراء وصانعي السياسات بأن هذه المنظمة الوليدة في طريقها إلى إعادة بناء خارطة العلاقات الدولية وليس مجرد تشكيل الوضع الإقليمي في آسيا الوسطى فحسب[1]. تأسست المنظمة في 15 جوان سنة 2001. وكانت عبارة عن ناد فضفاض يضم كل من روسيا والصين وقيرغيزيا وكازاخستان وطاجاكستان وأوزباكستان. وقد رسمت لنفسها مهمات عملية ومتواضعة من أجل تحقيق الأهداف التالية[2]:

1- حل مشكلة الحدود بين الدول الأعضاء.
2- التعاون في مواجهة المشاكل التي تهدد أمن المنطقة، وتنبع من مصادر ثلاث هي: الإرهاب الدولي والتطرف والحركات الانفصالية.

[1] رفقى عبد السلام، "قراءة في منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي الصيني"، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2006، www.aljazeera.net.

[2] جمال مظلوم، التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2006، ص 62.

3- محاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، خاصة أن جميعها تقع قرب مناطق الزراعة والإنتاج.

4- السعي لإبقاء منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

5- تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة وباقي المجالات الأخرى.

6- السعي لتحقيق وصيانة الأمن الإقليمي وتأمين الاستقرار والسلام واعتبار أمن أوراسيا ينبع من أمن آسيا الوسطى.

ولكن مافتئت الأدوار السياسية والعسكرية لهذه المنظمة أن ترسخت بعامل الزمن بما يشبه التحالف السياسي والعسكري الجديد الذي يقف في وجه المشروع الأمريكي الزاحف على المنطقة. فبعد مرور أربع سنوات فقط من إنشائها، تمكنت منظمة شنغهاي من طرد الأمريكيين من قواعدهم العسكرية في أوزباكستان. كما ضمت إليها -بعضوية مراقب- كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا، فضلا عن ترسيخ التعاون العسكري بين البلدان الأعضاء بما في ذلك محاربة الإرهاب وعصابات تهريب المخدرات، تجنبا لإثارة الانتباه أو الإيحاء بالعودة إلى سياسة المحاور العسكرية التي حكمت حقبة الحرب الباردة[1]. وتعد روسيا والصين اللاعبين الرئيسيين في تشكيل المنظمة وفي رسم مساراتها المستقبلية، خاصة في ظل الاستقرار الداخلي الذي تعيشه روسيا واستمرار الصين في بناء قواها الاقتصادية والعسكرية والعلمية بمنهجية محكمة. وبالرغم من أن منظمة شنغهاي لم ترتق إلى مستوى الحلف المعلن، إلا أنها تتجه واقعا إلى إقامة رافعات الحلف العسكري بصورة هادئة وتراكمية. من ذلك أنها دخلت في تنظيم مناورات عسكرية مشتركة في سنة 2006 في طاجاكستان وإجراء تدريبات على مهمات قتالية في جبال الأورال الروسية، ومن المنتظر أن يتعزز دورها ووزنها الاستراتيجي أكثر في حال انضمام إيران إليها، هذه الأخيرة التي تقدمت بطلب العضوية الكاملة. كما أنه في إطار مسعى استكمال البناء المؤسسي لهذه المنظمة قد تم استحداث منصب أمين عام للمنظمة ترأسه "بولات نور

[1] رفقي عبد السلام. المرجع السابق الذكر.

جاليف" من كازاخستان إبتداء من عام 2007. كما تم إقامة مجلس مشترك للأعمال وهيئة للبنوك لدعم التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء[1].

وعلى صعيد الوزن الإقليمي والدولي للمنظمة، فإنه -مما لا شك فيه- أن هذه المنظمة لها تأثير ملموس في أوضاع آسيا الوسطى وما حولها كما أنها ستترك بصماتها على الوضع الدولي برمته. هذا -إذا ما علمنا- أن هذه المنظمة، تستأثر بما يعادل ربع مخزون الطاقة العالمي، وتضم على ما يربو عن ربع سكان المعمورة، ومرشحة لضم أكثر من نصف سكان البشرية في حال ما إذا انضمت إليها كل من الهند وإيران وباكستان ومنغوليا، فضلا عن كونها تتمتع بقدرات نووية عالية. ولعل هذا ما حدا ببعض الباحثين إلى وصفها بأنها عبارة عن أوبيك نووي واجتماعها يؤذن بميلاد حلف وارسو جديد، ليس في أوروبا الشرقية ولكن في آسيا الوسطى[2].

ويقدر الإنفاق الدفاعي لروسيا والصين في حدود 48 مليار دولار ويصل إجمالي الإنفاق الدفاعي لدول المنظمة إلى 120 مليار دولار، ويقدر إجمالي القوات المسلحة لدول المنظمة بنحو 6 ملايين مقاتل كما تضم أربع دول نووية منها اثنتان من الخمس النووية الكبرى في بالعالم، وهما روسيا والصين كما انضمت كل من الهند وباكستان إلى النادي النووي فأصبحت المنظمة تضم أربع دول من أصل سبع دول نووية على مستوى العالم، هذا بخلاف موقف إيران الغامض حتى الآن وما يتردد عن احتمال امتلاكها أسلحة نووية طبقا للاتهامات الأمريكية. وهناك مصالح متبادلة بين روسيا أحد أكبر مصدري السلاح في العالم وبقية دول المنظمة خاصة الصين التي يتزايد إنفاقها العسكري بينما تواصل أوربا والولايات المتحدة فرض حظر بيع السلاح لها.

ونستطيع القول أن كافة مقومات التعاون والتكامل متوافرة في هذا التجمع سكانيا واقتصاديا وفي مجال الطاقة وفي المجال العسكري. وهذا ما يرشحها لتصبح أحد المحاور الاقتصادية والسياسية والأمنية المهمة على المستوى العالمي[3].

---

(1) نفس المرجع.
(2) المرجع نفسه.
(3) جمال مظلوم، المرجع السابق الذكر، ص 62.

المطلب الثاني: تأثير منظمة شنغهاي على الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى

على صعيد العلاقة باتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة والتي أشرنا إليها في المباحث السابقة، أدت إلى تغذية الشعور بالمخاوف الروسية-الصينية المشتركة من تنامي التهديدات الأمريكية لمصالحهما الإستراتيجية المشتركة في المنطقة مما ولد اتجاها مشتركا عبر منظمة شنغهاي، يهدف إلى كبح جماح النفوذ الأمريكي المتنامي في آسيا الوسطى والجنوبية والشرقية على حد سواء. وبالرغم من أن إعلان تأسيس اتفاقية شنغهاي في 1996 احتوى على بيان يشدد على أن هذه الأخيرة "ليست تحالفا موجها ضد الدول أو مناطق أخرى وأنه يلتزم بمبادئ الانفتاح..."، إلا أن معظم المحللين يعتقدون أن أحد أهداف هذا التجمع هو العمل كموازن للقوة الأمريكية وإرساء الترتيبات التي لا تسمح للولايات المتحدة بالتدخل في مناطق قريبة من حدود الصين وروسيا. وتمثل قمة المنظمة التي عقدت في العاصمة القيرغيزية "بيتشكيك" في عام 2006، نقطة تحول أساسية في إستراتيجية المنظمة إذ خطت أول خطوة على طريق تحولها من تكتل إقليمي محدد الأهداف إلى ما يحتمل أن يتطور في المستقبل إلى حلف عسكري. وكان ذلك واضحا من خلال أمرين أساسيين:

الأول؛ تعهد قادة المنظمة بتعزيز الأمن الإقليمي وإقامة "ناد للطاقة"، **والثاني**؛ إجراء مناورات عسكرية مشتركة شارك فيها نحو 6500 جندي معظمهم من روسيا والصين. وقبل ذلك كانت قرارات قمة أستان عاصمة جمهورية أوزباكستان في 5 جويلية 2005 الشهيرة، قد أدت إلى طرد القوات الأمريكية من قاعدة "كارشي خان أباد" الجوية المهمة، والعمل الروسي-الصيني جار الآن لإغلاق آخر قاعدة عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى، وهي قاعدة مناس في مطار بيتشكيك العاصمة القيرغيزية[1].

لتلك الاعتبارات فإن منظمة شنغهاي تؤسس لميلاد مثلث إستراتيجي مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، يضم كلا من روسيا والصين وبدرجة أقل إيران، وهو ما حذر منه "بريجينسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى"، والذي أشار إلى أن قيام أي تحالف أوراسي سيكون محوره روسيا-الصين

---

[1] سعد محيو، "قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد"، مجلة أخبار سويسرا في عالم اليوم الإلكترونية، بيروت: 22 جويلية 2007، .www.swissinfo.org

من شأنه أن يكون قيدا على الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية. والسؤال المطروح: هل تكون منظمة شنغهاي -التي تضم ربع سكان العالم- حجر الأساس في نظام عالمي تعددي؟.

هناك فريقان -على الأقل- يذهبان إلى صدقية وواقعية هذا الطرح. الفريق الأول ويمثله "أرييل كوهين" الباحث البارز في دائرة الدراسات الروسية الأوراسية في "Héritage Fondation"، يقول: "إن عودة الصين إلى حديقتها الخلفية في آسيا الوسطى بعد غياب دام ألف عام، وعودة روسيا إلى ممتلكاتها القديمة في الاتحاد السوفيتي السابق، يجب أن تدُق أجراس الإنذار في واشنطن، ليس فقط حيال وجودها في هذه المنطقة الغنية بالطاقة بل أيضا إزاء مستقبلها العالمي". الفريق الثاني، وتمثله جريدة "الغارديان The Gardian" البريطانية التي أعادت إلى الأذهان أن منظمة شنغهاي حددت في وقت مبكر من عام 1999 هدفها بإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فيما شدد كل من الرئيس الصيني جيانغ زيمن آنذاك والروسي بوريس يلتسين على إيمانهما بضرورة إقامة نظام عالمي تعددي يحل مكان النظام الحالي الأمريكي[1].

من جانب آخر، يرى الكاتب "مهدي داريوس ناظم رؤية" في مقال بعنوان "الفشل الكبير: التحالف الصيني-الروسي كتحدي للأطماع الأمريكية في أوراسيا"، أن التحالف الروسي-الصيني-الإيراني يهدف إلى قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في آسيا الوسطى كرد فعل على الجهود الأنجلوساكسونية لاحتواء الصين وعزل روسيا ومحاصرة إيران كذلك من أهدافها "منظمة شنغهاي" الاقتصادية هو تحقيق اندماج الاقتصاديات الأوراسية لمواجهة اختراق الثالوث الاقتصادي الولايات المتحدة–أوروبا الغربية-اليابان لأوراسيا، والأهداف المعلن عنها من قبل الصين وروسيا تشدد على أهمية استمرارية عالم متعدد الأقطاب "Monde Multipolaire"[2].

وخلاصة القول، أن منظمة شنغهاي التي بدأت بأهداف متواضعة، وبالرغم من مرور سبع سنوات على إنشائها لم تتحول إلى حلف عسكري أمني. إلا أن أغلب الملاحظين يرون أن التطور الهائل الذي حدث في المنظمة هو تحولها إلى منتدى لمناهضة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل

---

[1] نفس المرجع.

[2] Mahdi Darius NAZEMROAYA, le grand échiquier : l'alliance sino-russe, un défi aux ambitions des Etats-Unis en Eurasie, 10 octobre 2007, dans le site : www.voltairenet.org/article152019.html.

التوافق في الرؤى بين قطبيها الرئيسيين الصين وروسيا حول مصالحهما المشتركة في آسيا الوسطى وستصبح أكثر مناهضة في حالة انضمام إيران إلى المنظمة وقيام ذلك التحالف الذي حذر منه "بريجينسكي" في كتابه رقعة الشطرنج العظمى. كما تشير أوساط مراقبة أخرى أن منظمة شنغهاي والحلف الثلاثي الروسي-الصيني-الإيراني يديران لعبة كبرى جديدة في آسيا الوسطى "New Great Game in Central Asia" ضد الوجود الأمريكي وحلف شمال الأطلسي[1].

وكخلاصة لهذا الفصل، فإننا تعرضنا فيه إلى بيان السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى في اتجاهاتها وأدوارها وتطوراتها حيث عرضنا تطور الدور الأمريكي في آسيا الوسطى قبل وبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، هذا الدور الذي انطوى على فترتين زمنيتين بدأت الفترة الأولى من لحظة الاستقلال واستمرت عقدا من الزمن ووصفت بمرحلة عدم التأكد والتي صاغت أنماطها السلوكية من خلال إملاءات المقاربة الليبرالية وبراديغم التوسع للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الإدارة الديمقراطية برئاسة بيل كلينتون، وكانت الفترة الثانية قد بدأت من لحظة وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 وشهدت تحولا في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة نحو تعزيز التواجد العسكري والسياسي. أما المبحث الثاني فتعرض إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وانتظمت بدورها في ثنائيتي السيطرة الجيوسياسية والتحكم في أمن الطاقة، في حين كان المبحث الثالث مخصصا لعرض التحدي ذو التوصيف الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في المنطقة والمتمثل في التحالف الروسي-الصيني-الإيراني ضمن منظمة شنغهاي للتعاون والأمن والموجه إلى الحد من الهيمنة والوجود الأمريكي في المنطقة.

---

(1) Alec. Rasizad, “The new great game in central Asia after Afghanistan”, alternatives: Turkish journal of international relations, vol 1, №: 2, summer 2002, pp 134-140.

كان اهتمامنا في هذه الدراسة منصبا حول محاولة البحث والكشف عن الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. حيث بدأت منطقة آسيا الوسطى في الصعود على المسرح الجيوسياسي العالمي مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ونبعت أهميتها الإستراتيجية من موقعها الجيوسياسي في قارة أوراسيا، ومن وزنها الجيواقتصادي في معادلة أمن الطاقة العالمية.

وهذه الدراسة، تأسست على محاولة الإجابة على ما إذا كانت أهمية المنطقة في الأجندة الإستراتيجية الأمريكية متأتية من موقعها الجيوسياسي الذي يسمح للولايات المتحدة من التأثير على التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية والتحكم في الديناميات الإقليمية للقوى الصاعدة في أوراسيا. من خلال إستراتيجية انطوت على ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: احتواء الصعود الصيني بإحداث ترتيبات جيوبوليتيكية من شأنها الحد من التمدد الإستراتيجي للصين في جناحها الغربي.

المحور الثاني: منع روسيا من العودة إلى حديقتها الخلفية وعزلها عن مناطق نفوذها التاريخية التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي عند حدودها الجنوبية.

المحور الثالث : استكمال حلقات حصار إيران وحرمانها من ميزة موقعها الجيوسياسي المتصل بآسيا الوسطى عند بوابتها الشرقية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ما يلي:

أولا: تكمن خلف التوجهات الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة رؤى وتصورات فكرية متباينة ظهرت بالتزامن مع النقاشات الداخلية في الأوساط السياسية والعسكرية والأكاديمية الأمريكية بشأن أية منظورات أكاديمية يمكن الاسترشاد بها في رسم أطر وتحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل التحولات الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أفضت هذه النقاشات إلى تشكل ثلاث مقاربات، هي: الانعزالية الجديدة والواقعية التعددية والعولمة الديمقراطية. وقد

حسم الجدل لصالح المقاربة الثنائية التي جمعت بين "الواقعة التعددية والعولمة الديمقراطية"، وهي المقاربة التي يتقاسمها الجمهوريون الواقعيون والمحافظون الجدد الذين أصبحوا من أكثر التيارات الفكرية تأثيرا على مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر.

ثانيا: على صعيد البعد الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية، فقد هيمن على هذه الأخيرة اتجاه الزعامة العالمية الذي يسترشد بالافتراضات الواقعية التي تعمل على الحيلولة دون العودة إلى نظام القطبية المتعددة المطروح في الفترة التي أعقبت مباشرة نظام الحرب الباردة عن طريق:

* منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة (التحكم الجيوسياسي).
* الحفاظ على التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكي (التفوق الجيوإستراتيجي).
* منع عودة الإمبريالية الروسية والنزعة التوسعية الصينية (الاحتواء الشامل).

ومن هذه الزاوية، تتصل الدراسة بالافتراض المطروح حول حيوية منطقة أسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية. فصعود هذه المنطقة في البيئة الدولية أدى إلى تغيرات جيوبوليتيكية مهمة تخطت الحدود الجغرافية للجمهوريات الإسلامية إلى مجمل المنطقة الممتدة من البلقان إلى الصين بما فيها منطقة القوقاز. الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى سعيها إلى جعل منطقة آسيا الوسطى نقطة ارتكاز محورية في التأثير على الأوضاع الداخلية في كل من الصين وروسيا وإيران.

ثالثا: تمثل الهدف الجيواقتصادي للتغلغل الأمريكي في آسيا الوسطى في استكمال حلقات السيطرة على منابع النفط والغاز العالمية في آسيا الوسطى وبحرن قزوين بعدما تمكنت من بسط سيطرتها على نفط وغاز الخليج والشرق الأوسط ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير وتوظيف هذه السيطرة في الصراع الجيواستراتيجي مع القوى الصاعدة خاصة الصين بإحداث اختلال استراتيجي Déséquilibre stratégique لصالح الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصعود الاقتصادي الصيني من خلال التحكم في أمن الطاقة العالمية على ضوء الاحتياجات المتزايدة للطاقة من قبل الاقتصاد الصيني.

رابعا: ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل إلى دمج منطقة آسيا الوسطى في الفضاء الإقليمي لجنوب آسيا عبر أفغانستان حيث الهند وباكستان الدولتان المحوريتان في أية ترتيبات جيوبوليتيكية في جنوب آسيا ضمن مشروعها الكبير "آسيا الوسطى الكبرى The Great Central Asia" التي تمتد جغرافيا من شبه الجزيرة الهندية وآسيا الوسطى حتى منطقة القوقاز. فربط هذه المناطق بتحالفات إستراتيجية خاصة بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يوازن استراتيجيا أي تحالف بين روسيا والصين وإيران، ويستند هذا المشروع على قاعدة توسيع مجالات التعاون في ميادين مختلفة لمنع المنطقة من أي نفوذ روسي صيني في إطار منظمة شنغهاي. وهو ما يمنح الولايات المتحدة -في النهاية- وضعية الدولة المهيمنة على آسيا الوسطى وجنوب آسيا،وبالتالي مراقبة الحراك الجيواستراتيجي في شرق وجنوب شرق آسيا.

خامسا: أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى سيستمر مستقبلا، خاصة في جوانبه الجيواقتصادية المتعلقة بأمن الطاقة مع احتمال حدوث تراجع في الجوانب الجيوسياسية في ظل التحديات التي تواجهها السياسة الأمريكية في العالم، التي تعضدها مؤشرات التراجع الشامل في مقومات القوة الأمريكية. وهو ما أبانت عنه الأزمة المالية الأخيرة وتراجع الاقتصاد الأمريكي المتواصل، والذي يعبر –بدوره- عن فشل المقاربة "الواقعية-المحافظية الجديدة" في إدارة مشروع الزعامة العالمية. من جانب آخر، ستستمر الجهود الصينية-الروسية ضمن منظمة شنغهاي في تقويض مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية. وستظل الدولتان تطالبان الولايات المتحدة بالانسحاب من آسيا الوسطى ودعوة جمهورياتها إلى الانخراط في إستراتيجية مشتركة لبلورة مظلة أمنية أوراسية.

سادسا: أن علاقات عدم الثقة الإستراتيجية بين واشنطن وموسكو -ذات الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية- ستستمر مستقبلا في ظل صعود روسيا وعودتها إلى مكانتها الدولية كقوة عظمى. الأمر الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الأمريكي الثابت منذ نهاية الحرب الباردة والمتمثل في لجم النزوع التوسعي الإمبراطوري الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، من خلال سياسة مزدوجة قوامها احتواء روسيا في منظومة الشراكة الأورو-أطلسية وتطويقها من

مجاليها الحيويين في أوربا وآسيا. وعلى هذا الأساس، فإن فترة "السلام الساخن" التي حكمت العلاقات الروسية–الأمريكية بدأت في الانقضاء أمام عودة مؤشرات "الحرب الباردة الجديدة" التي أشعلت شرارتها حرب القوقاز الأخيرة.

سابعا: بخصوص العلاقات الأمريكية الصينية، فستظل رهينة لخطاب متشدد في دوائر التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، إذ لا تزال هذه الدوائر تنظر إلى الصين كتهديد مستقبلي حقيقي للهيمنة الأمريكية. وهو ما يرجح استمرار الولايات المتحدة في احتواء الصين بإستراتجية شبيهة بإستراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي، مع إبقاء أبواب استيعاب الصين مفتوحة في النظام العالمي تحت الهيمنة الأمريكية. وفقا لإستراتيجية تجمع بين ثنائية الاحتواء والائتلاف، وهو ما تسميه الأدبيات الأمريكية "الالتزام الاحتوائي Congagement".

ثامنا: بخصوص العلاقات الأمريكية- الإيرانية، فإن حالة التأزم والعداء المتبادل ستستمر في المستقبل المنظور، وستظل إستراتيجية محاصرة وعزل إيران عنصرا مركزيا في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد انقضاء فترة التوافق المشترك والتعاون الثنائي المؤقت الذي فرضته ضرورات الحرب على أفغانستان منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

في الأخير، فإن منطقة آسيا الوسطى في حاجة إلى دراسات ضافية في المستقبل، خاصة إذا ما تم وصلها بمنطقتي جنوب آسيا والقوقاز، ضمن دراسة تستهدف تحليل ديناميات التنافس الجيواستراتيجي بين دول المثلث الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا في منطقة "آسيا الوسطى الكبرى The Great Central Asia".



قائمة المصادر والمراجع

أولا.المصادر والمراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- أبو خزام، إبراهيم، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، 2005.

2- أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، ترجمة: إبراهيم صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، الطبعة الأولى، 2004.

3- أوتكين، أناتولي، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين ألجبالي، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2003.

4- بريجنسكي، زبيجينيو، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2004.

5- بريجنسكي، زبيجينيو، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.

6- بريجنسكي، زبيجينيو، رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم أبرهام، دمشق، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى، 2001.

7- تاير، أ. برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي الشعبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.

8- ثابت، عمرو، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

9- الجاسور، ناظم عبد الواحد، المرجعية الفكرية للخطاب الاستراتيجي الأمريكي ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

10- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

11- جندلي، عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2007.

12- جوكس، ألان، إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: غازي برو، بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2005.

13- زاد، زلماي خليل (محرر)، التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

14- ستار، فريديريك، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996.

15- سليم ، محمد السيد، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 1998.

16- سيلزر، أيرون، المحافظون الجدد، ترجمة: فاضل جيكر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005.

17- شلبي، السيد أمين، التسعينيات: أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001.

18- الشيخ، لطفي السيد، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة، دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2006.

19- طاهر، علاء، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، بيروت، دار بلال للنشر، الطبعة الأولى، 1998.

20- عبد الحي، وليد وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001.

21- قبيسي، هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008.

22- كامل، عبد العزيز، مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، الرياض، مجلة البيان، الطبعة الأولى، 2004.

23- كيسنجر، هنري، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، ترجمة: مالك فاضل البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995.

24- كيسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2002.

25- ماينز، تشارلز وليام، الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية من أسفل إلى أعلى، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1996.

26- ناي، جوزيف س (الإبن)، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1997.

27- ناي، جوزيف س (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2003.

28- ولد أباه، السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.

II- الدوريات والمجلات:

1- أبو عامود، محمد سعد، "العلاقات الأمريكية الصينية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 145، جوان 2001.

2- إسماعيل، عصام، "هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين"، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 109، شتاء 2003.

3- أمين، سمير، "جيوإستراتيجية الإمبريالية المعاصرة"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 310، ديسمبر 2004.

4- جاردنر، ريتشارد. ن، "الدبلوماسية الأمريكية وحل الواحد في المائة"، ترجمة: محمد علي ثابت، الثقافة العالمية، الكويت:وزارة الثقافة الوطنية، العدد 105، مارس-أفريل 2001.

5- حمودة، عمرو كمال، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

6- دالر، إيفو. هـ، "هل تتجه الولايات المتحدة وأوربا إلى الطلاق"، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الثقافة العالمية، الكويت: وزارة الثقافة الوطنية، العدد 114، سبتمبر 2002.

7- دهقاني، محمود، "أمريكا تشعل حربا عالمية من أجل البقاء كقوة عالمية"، إطلاعات، طهران: مؤسسة إطلاعات الصحفية، العدد 185، مارس 2003.

8- دياب، محمد، "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 105، شتاء 2002.

9- زكرياء، فريد، "كراهية أمريكا"، ترجمة: عادل زقاغ، علم السياسة والعلاقات الدولية، باتنة، العدد الأول، خريف 2005.

10- سويلم، حسام، "القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

11- عبد الحميد، عاطف، "أبعاد الصراع على نفط آسيا وبحر قزوين"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

12- عز الدين، فايز، "السياسة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية"، الفكر السياسي، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، العدد 25، ربيع 2006.

13- غراي، كوني. س، "جديد الدراسات الإستراتيجية: كيف تساعد النظرية التطبيق"، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 45، أكتوبر 1995.

14- مظلوم، جمال، "التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

15- ميرشيمر، جون. ج، "مستقبل سياسة التهدئة الأمريكية"، ترجمة: شادي عمران بطاح، الثقافة العالمية، الكويت: وزارة الثقافة الوطنية، العدد 114، سبتمبر 2002.

16- ياسين، عبير، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 152، أفريل 2003.

III- مواقع الانترنت بالعربية:

1- تائب، مطيع الله، "الصين وإيران وتركيا... اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى"، أفريل 2008، www.aljazeera.net.

2- طه، أسعد، "الصراع الدولي في آسيا الوسطى"، 31 جانفي 2002، www.aljazeera.net.

3- عبد السلام، رفقى، "قراءة في منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي-الصيني"، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2006، www.aljazeera.net.

4- محيو، سعد، "قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد"، أخبار سويسرا في عالم اليوم، بيروت، 22 جويلية 2007، www.swissinfo.org.

5- ياسين، صالح، "بعض ملامح التحولات في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر"، الحوار المتمدن، العدد 2036، 12 سبتمبر 2007، www.hiwar.org.

IV- المحاضرات باللغة العربية:

1- بوقارة، حسين، الإطار العام للإستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

2- بوقارة، حسين، مفهوم الإستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

3- بوقارة، حسين، نماذج الإستراتيجية، محاضرة في مقياس: الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر، ماجستير علوم سياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

ثانيا. المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب:

1- Baylis, John and Smith, Steve (eds), The Globalisation of World Politics, Oxford University Press, Third Edition, 2004.

2- Defarges, Philippe Moreau, Problèmes stratégiques contemporaines. Paris : éditions Hachette, 2ème édition, 1994.

3- Djalali ; Mohammad Reza et Kellener, Thierry, géopolitique de la nouvelle Asie centrale de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF, 4ème édition, 2006.

4- Leffler, Meluy. P, Remembering George Kanan: lessons for Today. Special Report, United States, institute of peace, Washington DC. December 2006.

5- Nye, Joseph S. Jr, understanding international conflicts, New York, Harper Collins college publishers, 1993.

II- الدوريات والمجلات:

1- Bakshi, Jyotsana, "Russian policy toward central Asia", a strategic analysis, a monthly journal of the IDSA, (vol: XXII, №: 11), February 1999

2- Bakshi, Jyotsana, "Russian policy towards central Asia", a strategic analysis, a monthly journal of the IDSA, (vol: XXII, №: 10), February 1999.

3- Genté, Regis, "du coucas à l'Asie centrale. "grand jeu" autour du pétrole et du gaz". Le monde diplomatique. Paris, juin 2007.

4- Hill, Fiona, "une stratégie incertaine: la politique des Etats unis dans le coucase et en Asie centrale depuis 1991", traduire par: Mercedes Meal, politique étrangère, janvier 2001.

5- Lacroix, Patrick, “le désenclavement de l’Asie centrale : perspective sécuritaire et énergétique”, Montréal: institut d’études internationale, bulletin, №: 14, février 2007.

6- Rasizad, Alec, “The new great game in central Asia after Afghanistan”, alternatives: Turkish journal of international relations, vol. 1, №: 2, summer 2002.

7- Zemzoum, Zoubir, “le retour de la guerre froide”, le cap, Alger, №: 8, août/septembre 2008.

III- مواقع الانترنت:

1- Bedar, Saida, “la nouvelle donne géostratégique en Asie centrale”, le débat stratégique, №:58, septembre 2001, www.chesse.fr.

2- Nazemroaya, Mahdi Darius, “le grand échiquier : l’alliance sino-russe, un défi aux ambitions des Etats-Unis en Eurasie”, 10 octobre 2007, www.voltairenet.org/article152019.html.

3- Tolipov, Ferkhat, “l’intégration géopolitique de l’Asie centrale”, 3ème congrès du réseau Asie-imasie, centre international de recherche, 26 septembre 2007, www.reseau-asie.com.

4- Weitz, Richard, “le renouvellement des partenariats avec l'Asie centrale”, revue de l'OTAN, édition: Automne 2006, www.nato.int/docu/review/2006/issue3/french/analysis.html

5- Wikipedia, L'encyclopédie liber, “Stratégie”, http://fr.wikipedia.org/wiki/Strat%C3%A9gie.

قائمة الجداول:

قائمة الخرائط:


خاص

